طيبي غماري

الجندي والدولة والثورات العربية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

كتاب الجندي والدولة والثورات العربية عرضٌ متأنٍّ ومنهجي للعلاقات العسكرية - المدنية في الوطن العربي خلال مراحل التحول، علمًا أن فكرة الكتاب تتأسّس على مسلّمة مفادها أن تشكُّل العلاقات العسكرية - المدنية في دول الربيع العربي، بالصورة التي ظهرت فيها، يرتبط أساسًا بتاريخية هذه العلاقات في المراحل التي سبقت التحول؛ أي إن تصرّف الجيوش العربية بالأساليب المختلفة التي لمسناها في الواقع، ليس إلا نتيجة لأعوام طويلة من التسيير المختلف والمتباين للعلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي.

تطالب كثير من النخب العربية بضرورة إبعاد الجيش عن السياسة، وهو مطلب طوباوي في نظري، بسبب استحالة إمكانية منع العسكر من المشاركة في الحياة السياسية؛ فهُم، حتى في حالة اعتزالهم السياسة، لا يكونون بعيدين منها، أو هُم يشاركون في السياسة بشكل مختلف عن الشكل المعهود. وليس ذلك غريبًا، كونه ينسجم مع النظريات المؤطِّرة للعلاقات العسكرية - المدنية، التي يعتمد جزءٌ منها - كما سنبيّن لاحقًا - بَرَاديغمًا (قالبًا) قائمًا على استحالة عزل العسكر عن السياسة. يقول فاينر، أحد كبار المنظِّرين المؤسّسين للدراسات في حقل العلاقات العسكرية - المدنية: «يشكّل الجيش، بوصفه قوة سياسية مستقلة، ظاهرة سياسية متميزة وخاصة؛ فالقوات المسلحة تدخلت في السياسة في كثير من الدول، وبشكل متواصل في المراحل التاريخية، ولا تزال تفعل هذا إلى يومنا، ويكون تدخّلها في كثير من الأحيان حاسمًا، وهذا ما يجعل مسألة التدخّل حاضرة في المستقبل أكثر فأكثر، بحيث لا يمكننا الحديث عن مغامرة استثنائية وموقتة ومعزولة»[1]. وهذا يعني أن حضور الجيش في حلبات السياسة اضطراري وإجباري في كثير من الأحيان، وليس من الواجب التفكيرُ في منع تدخّل العسكر في السياسة، بل التفكير في ضبطه وتنظيمه، وجعل مشاركة العسكر في الحياة المدنية مشاركة إيجابية، تخدم الديمقراطية وتحميها.

من هنا، يبقى الحديث عن الجيش مسألة صعبة ومعقدة في الأساس، إذ هي تتحوّل إلى موضوع ملغّم عندما يتعلق الأمر بالجيوش العربية، لأن مسائل الجيش في الوطن العربي تُحاط عادة بالسرية لدواعٍ أمنية واستراتيجية أحيانًا، ولدواعي حماية النظام في

أحيان أخرى. لذلك، يغدو التحليل وفق معطيات موضوعية أمرًا صعبًا، فيكتفي الباحث عادة بما تجود به المؤسسة العسكرية عليه من معلومات، هي شحيحة في الغالب، ومُقدّمة كمعطى يخدم الجيش نفسه، أكثر ممّا يخدم البحث والباحث، أو يجد نفسه مضطرًا إلى الاعتماد على ما تجود به الكتابات الغربية، المستمدّة أساسًا من التقارير الاستخبارية، الأمر الذي ثبّت الجيش أو العسكر، كأحد أخطر التابوهات في المجتمعات العربية.

الحديث عن العلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي هو حديث عن صراعات السلطة في الأساس؛ فالعسكر يمتلكون قوة السلاح، وقوة التنظيم ووحدته. وهذا التنظيم يتعدى المؤسسة العسكرية ليربطها بشبكات محلية ودولية، تجعل التنظيم العسكري أكثر تعقيدًا ممّا يبدو عليه. والمؤسسة العسكرية «لا تشكل بيروقراطية تراتبية معقدة فحسب، بل إنها تتفاعل أيضًا في الدولة الحديثة مع بيروقراطيات محلية ودولية أخرى...»[2]. كما أن العسكري يمتلك قوة المعلومة والاتصال كواحدة من أهم خصائص الجيوش الحديثة القوية؛ فأجهزة الاستخبارات تتحمل مسؤولية متابعة الأمن الداخلي للجيش والدولة والأمن الخارجي، وتستطيع تناقل المعلومات، بشكل سريع، بين مختلف طبقات التنظيم الهرمي البيروقراطي، بالشكل الذي يضمن السرعة والفعالية في تدخّل مختلف وحدات الجيش. والرهان في هذا المستوى معني بالقدرة على المحافظة على التنظيم البيروقراطي الدقيق والصلب، ومعني في الوقت نفسه بالقدرة على تطوير شبكة جمع المعلومات، وشبكة توزيعها، بشكل سريع وسلس، يضمن سيولة عالية للمعلومات بين وحدات الجيش ومراتبه، الأمر الذي يعطي الجيش أسبقية مريحة بالنسبة إلى جميع التنظيمات السياسية والاجتماعية الصديقة والمعادية، فيحافظ بذلك، على عنصرَي الأسبقية والمفاجأة الأساسيين في العقيدة العسكرية بصفة عامة.

تتوّج القوى الثلاث السالفة الذكر (السلاح والتنظيم والمعلومة) قوةَ التضامن الأخوي بين مختلف أفراد الجيش؛ فأخوّة السلاح أعلى وأقوى من جميع أشكال التضامن الأخرى، بما في ذلك التضامن العائلي، بالنظر إلى أن من المفترض أن يلتزم بعض أفراد الجيش حماية بعضه الآخر، ما يولّد بينهم شكلًا من أشكال الأخوة التي تصبح ملزمة للجميع، بل إنّها تتحوّل إلى خاصية من خصائص التنظيم العسكري، الذي يعاقب كل مقصّر بعدم احترامها. ومن منطلق مقتضيات التنظيم العسكري

البيروقراطي للجيوش، والذي يوحي بوجود تضامن ميكانيكي بالمعنى الذي جاء به دوركهايم، فإن العلاقات الكامنة التي تجمع بين أفراد الجيش توحي بوجود تضامن عضوي بين مكوّنات الوحدات العسكرية المختلفة، وهذا يعني أن التقسيم الذي وضعه دوركهايم للتضامن يصبح غير مجدٍ في الحالة العسكرية، أو أنه يحتاج إلى إضافة صنف ثالث يجمع بين التضامنين، لنحصل على شكل خاص من التضامن، يجمع بين التضامن الميكانيكي، حيث إنه مقرر تنظيميًا وقانونيًا وبيروقراطيًا، ويفرض احترامه بمعايير انضباطية دقيقة وصارمة. ويكون، في الوقت ذاته، تضامنًا عضويًا باعتبار أنه مؤسَّس على الشرف والأمانة، وعلى تقاسم آلام السلاح وآماله. فالمؤسسة العسكرية تعتمد على «مبدأ الشرف باعتباره أيديولوجيا موحدة»[3].

الجيش، في الأساس، قوة مسلحة ومتخصصة بالميدان الذي تعمل فيه، سواء أكانت قوة برية أم بحرية أم جوية، أم قوة دفاع جوي، أم قوات خاصة. وكلّ قوة تعمل على تزويد أفرادها بجميع المعدات اللازمة لضمان فعالية ميدانية قصوى تفتقدها المجموعات السياسية والمدنية. ولا يكفي الجيش امتلاك العدة والعتاد، بل إنه يحتاج أيضًا إلى كثير من التدريب على ما يمتلكه من أسلحة وفق استراتيجيات تحددها القيادة العليا للجيش؛ فالجاهزية الدائمة هي المبدأ الأساس لأي قوة عسكرية.

يمثّل التنظيم التراتبي أيضًا خاصية مهمة في الجيوش الحديثة، حيث ينتظم الجيش بشكل صارم وهرمي، ذي قاعدة عريضة وقمة دقيقة وواحدة، والترقية «ترتبط في المؤسسة العسكرية بالإجراءات التنظيمية المطبّقة وبغايات المنظمة العسكرية»[4]. كل هذا يجعل الطاعة والانضباط واجبًا عسكريًا أساسيًا من القاعدة باتجاه القمة، بحيث تُعطى الأهمية للوظائف التي يتولاها الأفراد في الهرم وليس لشخصياتهم.

تمنح هذه الخصائص الجيش سلطة القوة بجميع معانيها الممكنة؛ فالجيوش تؤسَّس لتحقيق أهداف معيّنة، ربما من بينها دعم السلطات المدنية، لكن يبقى هدفها الأساس المحاربة وربح الحروب. فمميزات المؤسسة العسكرية تخضع للغاية الأساسية وليس للغاية الثانوية، وهي تتمثل في: القيادة المركزية؛ التراتبية؛ الانضباط؛ الاتصال البيني؛ روح الجسد؛ العزلة؛ الاكتفاء الذاتي[5].

تتميز الجيوش الحديثة بالقيادة المركزية؛ فالقرارات كلها تعود إلى القائد الأعلى للجيش. وحتى لو كانت قيادة الجيش تعتمد على تفويض سلطاتها للوحدات الأدنى منها، أو الوحدات العملياتية، فإن جميع القرارات تُتَّخذ في النهاية بموافقة القيادات

العليا. وعند تضافر خاصية القيادة المركزية وباقي الخصائص، نصبح أمام جهاز قوي ومتماسك، في مقابل المجتمع السياسي المدني الذي يفتقد قوة السلاح، ويتميز بتعدد التنظيم وتعقّده، وضعف المعلومة وعدم دقتها. أضف إلى ذلك ضعف التضامن بين مكوناته؛ فالسياسة مبنية على النسبية في كل شيء، وعلى التنافس واللاثقة بين الفاعلين الأساسيين، عوض التضامن الأخوي العسكري. من هنا، تظهر إشكالية العلاقة بين العسكري والمدني؛ فالمدني الذي لا يملك إلا «سلطة الشرعية»، يعمل من أجل الهيمنة على العسكري الذي يملك «سلطة القوة». ومن هنا، يصبح التوصيف الذي قدّمه فاينر معقولًا وواقعيًا، عندما يقرر أن «للمؤسسة العسكرية ثلاث أفضليات، مقارنة بالتنظيمات المدنية: تفوّق واضح من حيث التنظيم؛ روابط عاطفية قوية؛ حصرية امتلاك السلاح. بالنظر إلى هذه الأسبقية، يجب عدم التساؤل عن سبب تمرد العسكر على المدنيين، بل يجب التساؤل عن سبب خضوعهم الدائم لهم»[6]. وبالنظر إلى القوة التي يتمتع بها العسكري، وإلى الضعف الذي يتميز به السياسي المدني، فإن مسألة تسيير العلاقات العسكرية - المدنية تصبح إشكالية فعلًا.

ثمة تساؤلات كثيرة تُطرح حول مسألة العلاقات العسكرية - المدنية، لعل أهمها هو كيف يمكن ضمان حماية عسكرية للمدنيين، من دون أن يتجاوز العسكري هذه الحدود، ويحوّل الحماية إلى هيمنة وسيطرة، خارج الأطر الدستورية المنظِّمة للدولة؟ فالنقاش حول/وفي مسألة العلاقة بين العسكري والمدني يطرح من البداية «مسألة السلطة السياسية للدولة، فالسؤال الأبدي 'من يحرس الحارس؟' كان محورًا أساسيًا في نقاشات أفلاطون بشأن الجمهورية؛ فأفلاطون يصف الدولة العسكرية، وهو يقدم ما كان يعتبره التنظيم السليم للمجتمع، بأنها انحراف. ويطرح جوفنال الفكرة نفسها في العهد الروماني، لأن المشكلة التي واجهت اليونانيين والرومانيين لا تزال تواجه الأمم في القرن العشرين»[7].

إن توزيع السلطة بين حامل «سلطة القوة» وحامل «سلطة الشرعية» إشكالية أزلية ترافقت مع بروز مفاهيم الدولة والمؤسسات السياسية والمؤسسات الأمنية للدولة. فإذا كانت مهمة الحرس هي حراسة الدولة، فإن مهمة الدولة تبقى البحث عن السبل والآليات التي تمكّنها من حراسة الحرس، علمًا أن هذه الآليات ربما تكون قانونية ودستورية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الدول الديمقراطية. كما يمكن أن تكون، استراتيجيات وتكتيكات تتم خارج القانون، وتسمح للنخب السياسية الحاكمة بضمان

ولاء العسكر والهيمنة عليهم.
بهذا، يفترض الطرح الدقيق لمسألة العلاقات العسكرية - المدنية أن تحوّل مسألة الهيمنة في الاتجاهين: اتجاه العسكر واتجاه المدنيين؛ فاستعمال مفهوم «الهيمنة العسكرية» يتم بشكل متبادل مع مصطلح «الهيمنة السياسية»، حيث إن المدني هنا يشير إلى سمو المؤسسات المدنية - المبنية على الشرعية الشعبية - وأسبقيتها، بالنسبة إلى إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع والمسائل الأمنية. إن وجوب بقاء السيطرة على وسائل العنف، وبشكل صارم، في قبضة السلطات المدنية الشرعية يبقى النقطة المركزيّة. وهذا يعني أن السيطرة على العسكر يجب أن تتأسس على مبادئ الديمقراطية[8]، حتى نضمن عدم الانزلاق نحو الدكتاتورية العسكرية أو الشمولية المدنية.
إذًا، يبقى الخيط رفيعًا جدًّا بين الديمقراطية والدكتاتورية العسكرية والشمولية المدنية؛ فغياب الآليات الديمقراطية والشفافية في تسيير مسائل الدولة والجيش على حد سواء، يجرّ الدولة - لا محالة - إلى الانحراف عن الديمقراطية باتجاه الدكتاتورية العسكرية، أو باتجاه الشمولية المدنية. وعليه، يتحمل المدنيون مسؤولية كبيرة وخطِرة، خصوصًا عندما يتنازل العسكري عن قوّته وطموحه، ويذعن للسلطة المدنية. وفي هذه الحال، يجب على المدني «تحقيق مستوى عال من الشفافية في مجال تخطيط نفقات الدفاع، فالحكومة في الديمقراطيات تُجبَر على إعلام المواطنين بالمسائل العسكرية، لأن المعلومة تعتبر دينًا على الحكومة دفعه للمجتمع، وللمواطن الحق في معرفة ما تخطط له الحكومة بالنسبة إلى نشر القوات العسكرية»[9]. كما أنه يجب على الحكومات إعلام المواطنين بمدى انسجام التسيير المدني للمسائل العسكرية مع الأطر القانونية والدستورية المنظمة للدولة.
إضافة إلى ما سبق، تُعتبر العلاقات العسكرية - المدنية علاقات معقدة وصعبة الدراسة، بل إنها علاقات تحتوي على كثير من التناقضات والمفارقات، أو إنها، على حد تعبير بيتر فيفر (P. Feaver)، تتأسس على «مفارقة بسيطة: فالمؤسسة التي أنشئت من أجل حماية السياسي (الجيش)، تُعطى لها القوة والسلطة الكافية حتى تصبح خطرًا عليه»[10]؛ فالجيوش التي تنشأ ويعطى لها الحق الحصري في استعمال العنف من أجل حماية الدولة، سواء من التهديدات الداخلية أو التهديدات الخارجية، يمكن أن تتحول، نتيجة سوء استعمال هذا الحق، إلى خطر محدق، يهدد أمن المجتمعَين السياسي

والمدني واستقرارهما. بل إن مجرد وجود هذا الشعور اتجاه الجيش كمصدر للخطر وغياب الأمن سيرهن الدولة ومؤسساتها المختلفة، لأن انتشار عدم الثقة بين العسكري والمدني سيؤدي إلى أفعال وردات فعل تؤطر العلاقة بينهما، وتحدد موقف كل واحد من الآخر، وتحدد استراتيجيات المدني تجاه العسكري، والعسكري تجاه المدني، الأمر الذي سيتحكم في أي تطور إيجابي أو سلبي للعلاقة العسكرية - المدنية.

في هذا الكتاب، سنتقصى الظروف والمظاهر التي تحكمت في ردات فعل الجيوش العربية، ونفهمها من خلال شبكة تحليل نتوقع أن تكون قادرة على تفكيك العلاقة بين العسكري والمدني، بالشكل الذي يمكّننا من فهم سبب التباين في ردات الفعل بين الجيوش العربية. سنستهل البحث بمدخل نظري نحاول من خلاله توضيح معايير فهم العلاقات العسكرية - المدنية، ثم نتناول أهم الدراسات والبحوث التي اهتمت بتشريح هذه العلاقة، وكانت تستهدف إقامة تصنيفات تمكّن من فهم العلاقات العسكرية - المدنية في دول العالم المختلفة. ويهدف تناول هذه النظريات إلى مناقشتها، وإثبات قصورها في فهم حالة الجيوش العربية، مع اقتراح دراستها حالة بحالة من خلال الشبكة التحليلية التي سنفصّل فيها في المرحلة الثانية من البحث، لتكون المرحلة الثالثة مخصّصة لتجريب هذه الشبكة التحليلية على الجيوش العربية في دول الربيع العربي، ليبيا ومصر وسورية واليمن وتونس. ثم ننهي البحث بخاتمة تُقرّر فيها مدى صلاحية الشبكة التحليلية لفهم العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية.

(1) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1969), p. 4.

(2) Thomas C. Bruneau, «Introduction,» in: Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson (eds.), *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations* (Austin: University of Texas Press, 2006), p. 6.

(3) Morris Janowitz, «Military Elites and the Study of War,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 1, no. 1 (1957), p. 14.

(4) Ibid., p. 15.

(5) Finer, p. 7.

(6) Ibid., p. 6.

(7) Vladimir O. Rukavishnikov and Michael Pugh, «Civil-Military Relations,» in: Giuseppe Caforio (ed.), *Handbook of the Sociology of the Military*, Handbooks of Sociology and Social Research (Boston, MA: Springer US, 2006), p. 135.

(8) Ibid., p. 136.

(9) Ibid, p. 138.

(10) Augustus Richard Norton and Ali Alfoneh, «The Study of Civil-Military Relations and Civil-Society in the Middle East and North Africa», in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008), p. 7.

الفصل الأول
العلاقات العسكرية – المدنية

تمثّل العلاقة بين الجيش والسياسة، أو الجيش والمدنيين، مبحثًا قديمًا وكلاسيكيًا، يستمد ديمومته من ديمومة العلاقة بين العسكري والمدني. هذا لأن «القوات المسلحة تؤدي دورًا أساسيًا، سواء كانت غائبة أو حاضرة»[11]، في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد الذي تنتمي إليه؛ فمنذ الحضارات القديمة حتى اليوم، كان الجيش عاملًا مهمًا في المعادلات السياسية والاجتماعية التي تنظم الدولة، ولا سيما في حالة الأزمات التي تؤدي إلى تأسيس نظام الحكم والمعارضة كأطراف مستقل بعضها عن بعض، ومتنازعة من أجل الوصول إلى السلطة أو الاستئثار بها أو المحافظة عليها.
من هنا، يمكننا التشديد مع عديد الباحثين على ارتباط دراسة العلاقات العسكرية - المدنية «بشكل وثيق بمسارات الانتقال من نظام حكم إلى آخر، سواء من طريق الانقلاب العسكري، أو من طريق إصلاحات سياسية غير عنيفة، أو من طريق الدمقرطة عمومًا، فالخاصية الأساسية للأنظمة الديمقراطية هي تحكّم المدنيين في العسكريين، في حين أن الخاصية الأساسية للأنظمة الشمولية والدكتاتورية هي الحكم العسكري المباشر، أو التأثير القوي للجيش على المؤسسات المدنية للحكومة»[12].
وسواء تورط الجيش لمصلحة النظام الحاكم أو لمصلحة معارضيه، أو بقي محايدًا، خصوصًا في الحالات الانتقالية، فإنه سيكون فاعلًا أساسيًا في ضبط معادلة السلطة بين المعارضة والحكم.
تنبني العلاقات العسكرية - المدنية على مبدأ الولاء للنظام الحاكم في الدولة، على اعتبار أن هذا النظام هو مجرد خادم للمجتمع وللمواطنين. وهذا ما يجعل الجيش والقوات الأمنية المالكَ الحصري لاستعمال العنف من أجل فرض النظام وحماية المواطنين؛ فما «يميز القوات المسلحة من الجماعات المسلحة، كالميليشيات، هو ارتباط القوات المسلحة بالدولة، وهي ليست ملزمة باستعمال العنف للدفاع عن الدولة فحسب، بل إن أفرادها مستعدون للتضحية بحياتهم أيضًا من أجل الدولة، فالمسألة الأساسية عند الجيش ليست ما يفعله، ولكن من أجل مَن يفعله؟ فإن كانت القوات المسلحة تسير بشكل سليم، فإنها ستؤسس جوهر وجودها على مبدأ الولاء»[13] للدولة.
انطلاقًا من هذا المبدأ، تتحدّد شبكة العلاقات التي يمكن أن تربط الجيش بالمدنيين

حكّاما ومحكومين، كما يتحدد موقف الجيش من السياسة والسياسيين.

يقودنا تأسيس العلاقات العسكرية المدنية على الولاء إلى ضرورة تعريف العلاقة العسكرية - المدنية، حيث إن إدراك مكوناتها سيساعدنا على التقدم في التحليل من جهة، وعلى الفهم الكمّي والكيفي للولاء من جهة أخرى. يمكننا تعريف العلاقات العسكرية - المدنية على أنها «مصطلح يضم جميع المظاهر التي تربط بين المصالح العسكرية والمجتمع والدولة التي ينتمي إليها الجيش، إذ إن مكانة الجيش ووظائفه تمثّلان البناء الأساسي للعلاقات المدنية العسكرية، [...] مكانة ووظائف يمكن تجسيدهما من خلال إدراك المدنيين للعسكر، ومدى توافق قيم الاحترافية العسكرية مع قيم واتجاهات المدنيين، والدور الاقتصادي للعسكر»[14]. بهذا المعنى، تشير العلاقات العسكرية - المدنية إلى الحدود الفاصلة بين صلاحيات المصالح العسكرية والمصالح المدنية، وهي حدود تتحكم فيها المكانة والوظائف الموكلة للجيش ولأفراده، ضباطًا وجنودًا، علمًا بأن تينك المكانة والوظائف ترتبطان على نحو خاص بتاريخية العلاقة بين الجيش ومسارات بناء الدولة.

يقترح راهبك كليمانسن وآخرون أربعة فوارق بين المدني والعسكري، يجب على الباحث مراعاتها عند دراسته العلاقات العسكرية - المدنية، وهي كالآتي:

الجدول (1-1)

الأبعاد الأربعة للفروق بين العسكري والمدني

نوع الفارق	ثقافي	ديموغرافي	تفضيلات سياسية	مؤسسي
الوصف	القيم مختلفة	التركيبة البشرية مختلفة	اختلاف الأهداف السياسية	اختلاف في شكل المؤسسات
المتغيرات المفتاحية	-الإدراك المشترك - أساليب تنشئة قيمية - التبعية التنظيمية	- الأصول الجغرافية والإثنية - الانتماءات السياسية - الخلفيات العائلية	- مرجعيات السياسة المعبّر عنها - الفروق في التصور العقلاني - الفضيلات التاريخية الراسخة	- اختلافات وظيفية - الهوية المؤسساتية - الأساطير والعصبية

المصدر: Jon Rahbek-Clemmensen [et al.], «Conceptualizing the Civil-Military Gap: A Research Note,» *Armed Forces and Society*, vol. 38, no. 4 (2012), p. 673.

يوجز لنا هذا المصدر الفوارق بين المؤسسات المدنية والعسكرية بشكل بيداغوجي، حيث إنه يعتبر أن الفوارق بين المؤسستين تكون ثقافية بسبب اختلاف القيم التي يؤمن بها كلٌّ من العسكري والمدني؛ وتكون ديموغرافية بسبب اختلاف خصائص الأفراد الذين يشكلون المجتمع السياسي وتركيبتهم، وأولئك الذين يشكلون المجتمع العسكري، فإذا كانت التركيبة الديموغرافية للعسكر أكثر انسجامًا نظرًا إلى الوظيفة التي يتولاها الجيش، فإن التركيبة الاجتماعية للسياسي المدني، تكون أقل انسجامًا وأكثر تعقيدًا. يتمثّل الفارق الثالث في التفضيلات السياسية للعسكري والسياسي، حيث إن تفضيلات العسكر السياسية تنحصر في الحفاظ على استقرار البلاد، وهي أكثر عقلانية، في حين يعبّر السياسي عن تفضيلات أكثر تعقدًا وطموحًا وأقل عقلانية. أخيرًا، يختلف العسكري عن السياسي مؤسسيًا؛ إذ إن المؤسسة العسكرية تختلف عن المؤسسات المدنية وظيفيًا وتنظيميًا وانفعاليًا.

مبدئيًا، تبقى العلاقات العسكرية - المدنية مرتبطة بتاريخ الجيش وتاريخ الدولة والمجتمع، وبالوضع الاقتصادي والسياسي، وبالعلاقات مع المحيط الدولي وشبكاته الأمنية. من هنا، تهتم نظريات العلاقات العسكرية - المدنية بفهم العلاقات والتفاعل بين الحكومة والمجتمع والجيش. لذا، يتوجب على المهتم بالعلاقات العسكرية - المدنية أن يوجّه انتباهه نحو «مثلث العلاقات بين الدولة والمجتمع والقوات المسلحة، وبتعبير آخر العلاقات المدنية - العسكرية»[15]، التي تربط بين ثلاث جهات أساسية معنية بعلاقات السلطة في الدولة، أي بين العسكر، باعتبارهم مالكين سلطة القوة، والدولة ممثلة في النخب السياسية، باعتبارها مالكة سلطة الشرعية، والمجتمع، باعتباره مالكًا سلطة الرقابة التي تمنحه إياها صفة المواطنة. ففي الحالات العادية، يكون العسكر مطالَبين بحماية الدولة والمجتمع، وتكون الدولة مطالَبة بتقوية الجيش، وبمنعه من تجاوز صلاحياته، ويكون المجتمع مطالَبًا باحترام الدولة والجيش، ومراقبة مدى احترام الجيش استعمالات قوّته، ومراقبة الدولة ومدى احترامها الشرعية.

أمّا في حالة الأزمات، فإن اثنين من مكونات هذا المثلث سيتحالفان ضد المكون الثالث؛ فعندما يتحالف العسكر مع النخب السياسية ضد طموحات المجتمع، تسقط الدولة في الشمولية والدكتاتورية، وعندما يتحالف الجيش مع الشعب ضد طموحات

النخب السياسية، تقوم الثورة التي يمكن أن تؤدي إلى التحول والتغيير، وعندما يتحالف المجتمع مع النخب السياسية ضد طموحات العسكر، تقوم الثورة التي يمكن أن تنتهي إلى الحرب الأهلية. المهم في هذا كله هو ضرورة الانتباه، في دراسة العلاقات العسكرية - المدنية، إلى هذه المكونات الثلاثة، وهذا ما يعني أننا مطالَبون بتوظيف التاريخ والسوسيولوجيا والسيكولوجيا والأنثربولوجيا والقانون والعلوم السياسية، حتى نفهم هذه العلاقة فهمًا شاملًا.

أدّى الجيش - وما زال يؤدي - دورا مهمًّا وأساسيًا في مختلف مسارات بناء الدول، حديثًا وقديمًا؛ ففي هذا الصدد، يرى «كل من كيز كونينغز (K. Koonings) وديرك كريت (D. Kruijt) أن الجيش كان طوال الأعوام المئة الماضية فاعلًا أساسيًا في مسارات بناء الدولة الوطنية؛ ففي معظم الدول التي برزت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، كانت السياسة العسكرية هي القاعدة وليست الاستثناء»[16]؛ فعندما نلاحظ حالة الجيوش في الدول المتقدمة، ونقارنها بهذا التقرير القطعي الذي أتى به كونينغز وكريت، ندرك مدى التطور الذي مسّ الدول المتقدمة، وكيف أنها تمكنت، خلال ما يزيد على نصف قرن بقليل، من ضبط العلاقات العسكرية - المدنية ضبطًا يحدد دور كلٍّ من السياسي والعسكري بشكل واضح ونهائي وصارم، أي إن وظيفة الجيش ومكانته أصبحتا محددتين بشكل واضح وغير قابل للنقاش.

الأمر مختلف تمامًا بالنسبة إلى الدول المتخلفة التي «لا ينطبق عليها الحكم المثالي الأنكلوسكسوني، الذي يفيد بأن القوات المسلحة يجب أن تكون محايدة وغير مؤدلجة، وبأن ضباط الجيوش في كثير من هذه الدول يكونون من بين أكثر المواطنين تعلُّما وتدربًا وتحكمًا في التكنولوجيا، وبالتالي يتولون أعلى المسؤوليات في الحكومة.... ولا يكون في هذه الدول أي تمييز بين المدني والعسكري في ما يتعلق بالاهتمامات والسياسات المتبعة»[17]. والعسكر، في معظم الدول المتخلفة، هُم إمّا حكام فعليون، لا يتورعون عن إدارة شؤون الحكم بالبزة العسكرية، وإمّا حكام من وراء حجاب، يتدخلون بشكل مباشر في تحديد هوية الحاكم، بل وتحديد هوية أبسط الأطر المدنية. وعوضًا عن أن يكون الجيش خادمًا للدولة المدنية، يصبح الحكام المدنيون خدّاما للعسكر، أو يصبح العسكر أداة منفذة للرغبات الشمولية للحكام المدنيين.

عندما نصل بالتحليل إلى المستوى الأكثر خصوصية - ونقصد بذلك العالم العربي - نلاحظ أن توصيف وضع العسكر في الدول المتخلّفة، والذي عرضناه آنفًا، ينطبق

على معظم الدول العربية؛ إذ تبيّن لنا المتابعة التاريخية لتطور الجيوش العربية أن هذه الأخيرة، كانت، وما زالت، من أكثر جيوش العالم تورّطا في الأزمات السياسية التي تعصف بالعالم العربي، منذ سقوط الخلافة الإسلامية في صيغتها العثمانية إلى اليوم، إلى درجة إنه يمكننا أن نجزم بأن «ليس هناك حدود واضحة بين ما هو عسكري وما هو مدني في العالم العربي، حيث إن العسكري ليس مؤسسة منفصلة بشكل تام عن الحياة المدنية»[18]، وهذا ما تعكسه ردات فعل الجيوش العربية أمام الأزمات الحادة التي كوّنتها الثورات العربية منذ بداية عام 2010؛ فعلى الرغم من الاختلافات في ردات الفعل التي أبدتها الجيوش العربية في كل دولة من دول الربيع العربي، يبقى القاسم المشترك بين هذه الجيوش وجود علاقة خاصة بين العسكري والسياسي.

(11) Ahmed Hashim, «The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 4 (Winter 2011), p. 115.

(12) Bård Kårtveit and Maria Gabrielsen Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review*, CMI Working Paper, WP 2014: 5 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, June 2014), p. 1.

(13) Florence Gaub, *Arab Armies: Agents of Change? Before and After 2011*, Chaillot Papers; no. 131 (Paris: European Union, Institute for Security Studies, 2014), p. 13.

(14) Jordan Baev and Edwin Micewski (eds.), *Civil-Military Relations: Teaching Guide and Curriculum*, Special Edition, 1/2005, National Defence Academy Publication Series (Vienna: National Defence Academy, 2005), p. 8.

(15) Zoltan Barany, «Building Democratic Armies,» in: Zoltan Barany and Robert G. Moser (eds.), *Is Democracy Exportable?* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009), p. 183.

(16) Paul Ernest Lenze, Jr., «Civil-Military Relations

in 'Islamic Democracies': Military Intervention and Withdrawal in Algeria, Pakistan, and Turkey» (A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Washington State University, Department of Political Science, May 2011), p. 2.

(17) Roger P. Nye, «Civil-Military Confrontation in Turkey: The 1973 Presidential Election,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 8, no. 2 (April 1977), p. 210.

(18) Mohamed Abd Elsalam, «The Military and the Developments in its Role in the Arab World,» in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008), p. 66.

الفصل الثاني
مقاربات العلاقات العسكرية – المدنية

تزامنت انطلاقة هذا الحقل البحثي مع بداية تشكّل أول التنظيمات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة. ويمكن اعتبار القرن العشرين بمنزلة تاريخ ميلاد الدراسات المنهجية والدقيقة للعلاقة بين الجيش والمجتمع، وذلك من خلال المقاربات النفسية والسوسيولوجية والاقتصادية التي حاولت تفسير الارتباطات الممكنة بين العسكري والمدني، ومساعدة النخب الحاكمة على إيجاد الآليات التي تسمح بوضع العسكري تحت سلطة السياسي. وكان هذا الحقل البحثي قد بدأ كتقليد أميركي خالص حين «درس العلماء الأميركيون العلاقات العسكرية - المدنية من عام 1950 إلى عام 1980 باعتبارها تفاعلًا بين القوات المسلحة والنخب الحاكمة والمواطنين، مركّزين على أثر القيادات العليا للجيش في صناعة السياسة الخارجية والدفاعية»[19]. واهتمت هذه البحوث بدراسة سبل جعل الجيوش أكثر احترافية، وبإبعادها قدر الإمكان عن التأثير في القرار السياسي.

يمثّل تدخّل العسكر في الحياة المدنية، إيجابًا أو سلبًا، أو حيادهم وعدم تدخّلهم في المجالات المدنية، ظاهرةً لا يمكننا فهمها إلا من خلال مراجعة كثير من العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة أو تلك، وبهذا الشكل أو بغيره. وهذا يعني أن موقف العسكر من الحياة المدنية ليس إلا نتيجة فرضها كثيرًا من العوامل السابقة. بناء عليه، يبقى إدراك هذه النتيجة ووعيها أمرين مستحيلين من دون العودة إلى هذه العوامل وفهمها، وفهم انعكاساتها على العلاقات العسكرية - المدنية، وهذا ما يؤكده جيراسيموس كارابيلياس حين يقرر أن «الفهم الجيد للعلاقات العسكرية - المدنية يتطلب أنموذجًا متعدد العوامل يأخذ في الحسبان: 1- المؤسسة العسكرية، من خلال الملاحظة الدقيقة لحجمها، وخلفيتها الاجتماعية ومستوى مهنية أفرادها، وأيديولوجيتهم، ومستوى انسجامهم ووحدتهم، ورغبتهم في حماية مصالح المؤسسة؛ 2- المحيطات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحلي الذي تنشط فيه المؤسسة العسكرية، مع ضرورة إعطاء أهمية خاصة للمحيط السياسي، لأنه هو الذي يسمح لنا بمعرفة مدى صلابة جذور الدمقرطة وعمقها في أي بلد من البلدان؛ 3- دور العوامل الدولية، وخصوصًا التأثير الذي يمكن أن تمارسه القوى الأجنبية على القوى العسكرية والقوى المحلية

للبلد؛ 4- ماضي دور العسكر في تطور العلاقة بين الجيش والمدنيين، وحاضره، في كل بلد تجري دراسته»[20]. بهذا المعنى، تتعدى عملية دراسة العلاقات العسكرية - المدنية وتشريحها، الفاعلَيْن الأساسيين: الفاعل العسكري والفاعل المدني، لتشمل المحيطين المحلي والدولي اللذين ينشط فيهما هذان الفاعلان، إضافة إلى التاريخ المشترك والخاص لكلٍّ منهما.

إن الرهان الأساس الذي تدور حوله العلاقات العسكرية - المدنية هو السلطة، وكيفية شرعنتها، ومن ثم المحافظة عليها. ومن هنا، يصبح المجتمع (الشعب - المواطنون) عنصرًا مهمًّا في هذه العلاقة المعقدة والمتشعبة. وباعتبارها مجالًا مستقلًا للدراسة، يجب أن «تهتم نظرية العلاقات العسكرية - المدنية عمومًا بالعلاقات بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية، أو بمعنى أوسع العلاقة بين العسكر والمجتمع ككل. وفي هذا الحقل، ينخرط معظم التحليلات ضمن الرؤية المعيارية التي تعتقد أن التحكم المدني (والديمقراطي) في الجيش يبقى أفضل من غياب هذا التحكم. بعبارة أخرى، يجب أن يكون العسكر تابعين ومراقبين من السلطات المدنية المنتخَبة ديمقراطيًا، والتي يجب أن تكون متحررة من كل تدخّل للسلطات العسكرية في ممارستها لسلطاتها السياسية»[21]. هذا في الحالات التي يكون فيها المدنيون منتخَبين بشكل ديمقراطي. أمّا في الحالات غير الديمقراطية، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدًا؛ فالمدني عندما يعاني نقص الشرعية، يسعى إلى الحفاظ على السلطة، ويعمل على مقاومة ردات الفعل الاجتماعية التي يمكن أن تكون معارضة، أو حتى معادية. هنا، يحتاج هذا المدني إلى العسكر لحماية سلطته، وفي الوقت نفسه يتوجس خيفة منهم، لأن العسكر لن يقدموا خدماتهم مجانًا. في المقابل، ربما ترغب المعارضة في التغيير، لكن خوفها من ردة فعل العسكر يجعلها تتراجع، أو تنتظر إشارات إيجابية من العسكر. من هنا، يبقى العسكر القوة الضابطة للعلاقات العسكرية - المدنية من جهة، وللعلاقات المدنية - المدنية من جهة أخرى؛ فوجود العسكر في الحياة المدنية، أو قربها، يصبح مطلبًا اجتماعيًا، ولا سيما عندما تعاني الحياة المدنية نقصًا أو تشويهًا في الديمقراطية، حيث يشكل نشاط العسكر داخل المجال المدني أو قربه تهديدًا للحريات. لذلك، كانت النظرة التي يحملها المجتمع والمفكرون تجاه العسكر وتدخّلاتهم في الحياة المدنية نظرة سلبية دائمًا؛ فمكيافيلّي يرى أن «العسكري لا يمكن أن يكون رجلًا صالحًا»، بينما يرى فولتير أن العسكر «تجسيد للقوة الغاشمة في شكل عقلاني»، ويرى كلٌّ من

جيراسيموس وآدامز أن الجيش يمثّل دائمًا، وعلى الرغم من ضرورته، خطرًا على حريات الناس»[22]؛ إذ إن احتكار العسكر الحق الشرعي في استعمال العنف يجعلهم مصدر خطر على حريات الأفراد والأنظمة على حد سواء.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أُنجز عدد كبير من الدراسات والبحوث المتمحورة حول العسكر وعلاقاتهم بالمدنيين، وكانت الحصيلة شبكة من نظريات حاولت أن تضع تصنيفات لمختلف جيوش العالم، بناء على ردات الفعل التي تبديها هذه الجيوش أمام الحراك السياسي الذي يميز بلدانها. وكان الهدف من هذه التصنيفات محاولة فهم الأشكال المختلفة للعلاقات العسكرية - المدنية، ومن ثم منح أصحاب القرار إمكانية التنبؤ، ولو نسبيًا، بما يمكن أن تكون عليه ردات فعل الجيوش، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالأزمات السياسية، وصراعات السلطة التي يمكن أن تنشأ بين العسكر والمدنيين، أو بين المدنيين أنفسهم. من جهة أخرى، تمثّل هذه الدراسات والتصنيفات مصدرًا ومادة مهمة تساعدنا على ضبط المنهجية التي تمكننا من مقاربة موضوع دراستنا بشكل عقلاني.

أولًا: نظرية هنتنغتون

ينطلق صامويل هنتنغتون من الأنموذج الأميركي الذي يؤسس دستوريًا للعلاقة بين العسكري والمدني، حيث تقرر حزمة التشريعات الأميركية سلطة المدني على العسكري، وأين يُعتبر رئيس الدولة المدني قائدًا عامًا للقوات المسلحة. كما أن جميع التشريعات المتعلقة بالعسكر، من الميزانية إلى السياسات العامة الموجهة للقوات المسلحة الأميركية، تقرَّر في المؤسسات التشريعية المدنية؛ فالجيش، انطلاقًا من هذه المقاربة، مؤسسة محترفة مكلّفة من السلطات المدنية أداء مهمات واضحة ومحددة. وبـ «حسب هنتنغتون، هناك صنفان من سياسات السيطرة يمكن ممارستها على العسكر: السيطرة الذاتية والسيطرة الموضوعية. الأولى تمارَس من خلال تقوية مجموعة واحدة أو أكثر من المجموعات الاجتماعية على حساب العسكر، وتمارَس الثانية عبر الاعتراف للجيش بقدر من الاستقلالية المحترفة، وعزل صارم للعسكري عن المجال السياسي. هذه المنطلقات النظرية لهنتنغتون تضعه في وضعٍ هو أقرب إلى الصنف الثاني من الهيمنة السياسية... فالهيمنة الموضوعية هي الوحيدة الكفيلة بضمان

تفوّق السلطة المدنية، لأنها تفصل بين مجالي الخبرة (العسكري والمدني)، وتقي من أي تدخّل سياسي للضباط»[23].

يُعتبر كتاب هنتنغتون الجندي والدولة *Soldier and the State* (**الجندي والدولة**) نصًّا تأسيسيًا لحقل الدراسات التي نشأت حول العلاقات العسكرية - المدنية. وفيه سعى هنتنغتون إلى فك ما يسمّيه «إشكالية العسكر والمدنيين»، أي كيف يمكن كسب رهان إبقاء العسكر (على الرغم من قوّتهم) تحت سيطرة المدنيين. من هنا، يصبح الهدف الأول للسياسة الاحترافية للجيش، عند هنتنغتون، هو «تطوير نسق علاقات عسكرية - مدنية قادرة على ضمان الحد الأقصى من الأمن العسكري بحد أدنى من التضحية ببقية القيم الاجتماعية»[24]. ومن هذا المنطلق كان اهتمام هنتنغتون بالبحث في كيفيات أداء الجيش المهمات الموكلة إليه، مع تجسيد الاحترافية، وضمان حياد الجيش بالنسبة إلى المسائل المدنية والسياسية.

حاول هنتنغتون اقتراح مشروع يسمح بتجاوز الرهانات الصعبة التي تطرحها العلاقات العسكرية - المدنية، خصوصًا أن درجة التداخل بين المؤسسات السياسية والمدنية كبيرة إلى درجة تصبح مطالبة كليهما بالحياد أمرًا صعب المنال؛ فالقادة السياسيون يعملون على «تحديد الأهداف والشروط العامة للعمليات العسكرية، ثم تقوم القيادات العسكرية بتجسيد هذه العمليات، علمًا أن القيادات السياسية لا تستطيع التدخل في العمليات العسكرية، وأن القيادات العسكرية لا تستطيع التأثير في السياسات التي حددها المدنيون»[25]. إنه وضع يشبه - إلى حد ما - اللغز الذي يتطلب كثيرًا من الجهد لفكه؛ فالسياسي يحدد ما يجب على العسكر القيام به، من دون أن يتدخل في أساليب التنفيذ، في حين يقرر العسكري طرائق التنفيذ، من دون أن يتدخل في السياسات التي سينفذها. هذا هو اللغز أو الإشكالية التي عمل هنتنغتون على حلها من خلال بحوثه بشأن العلاقات العسكرية - المدنية.

يقترح هنتنغتون في دراسته للعلاقات العسكرية - المدنية التركيز على سلك الضباط، باعتبارهم السلطة العسكرية التي يمكن أن تقابل النخب السياسية أو أن تواجهها. ولفهم العلاقة العسكرية - المدنية فهمًا موضوعيًا، يرى أننا نحتاج، بداية، إلى «تعريف طبيعة سلك الضباط، ما هو نوع سلك الضباط؟ ما نوع الأشخاص الذين يشكلون سلك الضباط؟»[26]. وتحدد الإجابة عن هذه الأسئلة خلفيةَ الضباط الاجتماعية والإثنية والاقتصادية، التي بدورها تساعدنا على فهم نوع الشخصية التي يتمتع بها الضابط،

أو مجموعة الضباط. وبالتالي، يمكننا فهم ردات فعل سلك الضباط أمام مثيرات العلاقة مع المدنيين وتفسيرها؛ فهنتنغتون يرى أن «العلاقات العسكرية - المدنية تعكس بشكل خاص العلاقة السياسية بين الدولة وسلك الضباط، ومن ثم لا يمكن الوصول إلى المثالي إلا من طريق هذا السلك المحترف»[27]؛ فوعي خصائص سلك الضباط النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية والاقتصادية والتاريخية يسمح بتحقيق احترافية الجيش، أو «المثالية»، كما يعتقد هنتنغتون.

من جهة أخرى، يحدد هنتنغتون ثلاث مسؤوليات يجب على العسكري الاضطلاع بها لخدمة بلده ودولته، وهي:

- «1- الوظيفة التمثيلية: من خلال تمثيل تطلعات العسكر في جهاز الدولة، يجب أن يُعلم الضابطُ سلطات الدولة بما يقدّره كحد أدنى ضروري لأمن الدولة العسكري بالنظر إلى إمكانات بقية الدول...»[28]. وهنا تمثل المعلومة حجر الزاوية في العلاقات العسكرية - المدنية، حيث إن العسكري، ومن باب الشفافية، مطالَب بتقديم جميع المعلومات العسكرية والأمنية للدولة، الأمر الذي يسمح للنخب السياسية المدنية بتحديد صورة واضحة لقدرات الدولة العسكرية، مقارنة بقدرات المحيطين الجهوي والدولي. من هنا، يكون دور العسكر التمثيلي المزدوج؛ فهو يمثّل رغبة الدولة في المعلومة داخل الجيش، ويمثّل في الوقت نفسه قدرات الجيش وإمكاناته في جهاز الدولة، بحيث يمكن هذه القدرات والمعلومات أن تكون مصيرية، خصوصًا في ما يتعلق بتحديد السياسات الداخلية والمحلية والعالمية للدولة.

- «2- الوظيفة الاستشارية بالتحليلات والتقارير التي يقدمها العسكري بشأن نشاط الدولة من وجهة النظر العسكرية، فإذا كان لرئيس الدولة ثلاثة خيارات سياسية، فإن العسكري غير مطالَب بالحكم على أكثر الخيارات تفضيلًا، ولكنه مطالَب بتقديم خبرته عن الخيار الأكثر انسجامًا مع القدرات العسكرية للدولة»[29]. وهذا يعني أنه عندما تتقاطع النشاطات السياسية مع النشاطات العسكرية، يكون العسكري مطالَبًا بتقديم خبرته العسكرية في المسائل السياسية، بالشكل عينه الذي يقدم فيه الخبيرُ الاقتصادي خبرته الاقتصادية في المسائل السياسية؛ فالقرار الأول والأخير يبقى في يد النخب السياسية المدنية ممثَّلة برئيس الدولة، لكن أخلاقيات السياسة الديمقراطية تفرض على رئيس الدولة الاستعانة بـ/والتشاور مع ذوي الاختصاص، قبل المغامرة بأي قرار يخص الدولة؛ فعندما تُطرح مسائل تتعلق بالأمن، يكون العسكري واحدًا

(وربما الأهم) بين مجموعة متنوعة ومعقدة من الخبراء، تساعد الرئيس على التصرف بصورة فعالة وناجعة.

- «3- الوظيفة التنفيذية من طريق تجسيد قرارات الدولة، مع احترام الأمن العسكري حتى وإن كانت هذه القرارات مضادة بشدة لرغبة العسكري»[30]. تطرح هذه الوظيفة مسألة الطاعة والانضباط التي يجب أن يتميز بها الجندي المحترف؛ فعند اتخاذ المؤسسات المدنية قرارات سياسية ذات امتدادات عسكرية، يتوجب على الضباط تنفيذها، حتى وإن كانت هذه القرارات تسير في عكس اتجاه رغبة العسكر، الذي يتمتع هنا بالحرية والحصرية في تحديد التكتيك والاستراتيجيا، والتجهيز الضروري لتنفيذ قرارات النخب السياسية.

اعتمد هنتنغتون على مصطلح النفوذ العسكري «praetorianism» لشرح معادلة الاستقلالية والاحترافية والحياد، علمًا أن المصطلح مشتق من الحرس الإمبراطوري الروماني، الذي كان يعمل كقوة مكلفة حماية الإمبراطور. إلا أن نشاط هذه القوة تعدى هذه الصلاحيات ليتورط الحرس في كثير من المسائل السياسية، وعلى رأسها تقرير التوقيت الذي يجب أن تجري فيه تنحية إمبراطور وتعيين إمبراطور آخر بديلًا منه.

يحمل الاستنجاد بالإرث الروماني القديم رسالة مهمة أراد هنتنغتون تمريرها، وهي أن تدخّل العسكر في السياسة وفي الحياة المدنية مسألة قديمة قدم الإنسانية[31]. لذا، يجب ألا ينصبّ التفكير على ما إذا كان العسكر يتدخلون في الحياة السياسية والمدنية أم لا، وإنما على كيفية ضبط هذا التدخّل وجعله إيجابيًا ومفيدًا للدولة والمجتمع، ومن هنا جاءت معادلة الاستقلالية والاحترافية والحياد.

يؤكد فاينر أن احترافية الجيش عند هنتنغتون «تشمل ثلاثة مكونات: الخبرة، والمسؤولية الاجتماعية، والوفاء التنظيمي للزملاء الممارسين. فالعمل في القوات المسلحة الحديثة يمكن وصفه بالحرفة، لأن العسكر هم عبارة عن تقنيين في تسيير العنف وتنظيمه، يشعرون بالمسؤولية تجاه زبائنهم (الدولة في هذه الحالة)، كما أن لديهم تقاليد وتنظيم قوية. من هنا، يمكننا القول مع جوسيبي كافوريا إن مسؤولية العسكري المحترف «تتجسد أساسًا في ضرورة استعمال تسيير العنف لأغراض اجتماعية معتمدة: فزبون الضابط هو الدولة، ومسؤوليته الأساسية هي للدولة، فالحق في ممارسة الوظيفية العسكرية مسموح به قانونًا بشكل مقيد ومحدد لجسد اجتماعي محدد، الأمر الذي يعطيه روحًا تنظيمية قوية»[32].

إن التعامل مع العلاقات العسكرية - المدنية على أساس معادلة خدمة/زبون (موفر الخدمة هو الجيش، والزبون هو الدولة) يمثّل عقلانية خاصة، تمنح الجيش صفة الاحترافية.

لكن هذه الاحترافية، كما يرى هنتنغتون، حديثة العهد؛ فقبل الثورة الفرنسية، كانت أسلاك الضباط المختلفة تتشكّل إمّا من المرتزقة الذين يتبعون من يدفع أكثر، وإمّا من النبلاء الذين يتبعون الملك، حتى عندما ينفى، فبينما لم تعرف بدايات القرن التاسع عشر أي جيوش محترفة، فإن بدايات القرن العشرين عرفت القليل من الجيوش التي لم تكن محترفة[33].

يقترح هنتنغتون معادلة بسيطة لتجاوز هذا الإشكال والفوز بالرهان، وتتمثل في إعطاء العسكر الاستقلالية في تسيير شؤون المؤسسة العسكرية؛ استقلالية تنتج منها احترافية الضباط والأفراد، الأمر الذي ينجم عنه جيش قوي ومتماسك ومحايد أيديولوجيًا. وفي نهاية المطاف، يقع هذا الجيش طوعًا تحت مسؤولية الحكام المدنيين[34]. بناء على هذا التصور، يؤسس هنتنغتون تصنيفه على الأهداف السياسية للتدخل الذي يقوم به الضباط، فيصنف العلاقات العسكرية - المدنية إلى ثلاثة أصناف: «يضم الصنف الأول الحالات التي تشبه انقلابات القصور، وفي الصنف الثاني الحالات التي تشبه الانقلابات الإصلاحية، وفي الصنف الثالث الحالات التي تشبه الانقلابات الثورية»[35]. إنها ثلاثة أشكال من التدخل العسكري في الشؤون المدنية؛ ففي الجيوش التي تمارس ما يشبه انقلابات القصور، يكون التغيير شكليًا، إذ يطاول واجهة النظام من غير أن يمس جوهره، كما لو أن الأمير تخلى عن الملك لابنه أو لأخيه. أمّا في الصنف الذي يمارس انقلابات إصلاحية، فيكون الهدف تغيير جوهر النظام من خلال الإبقاء على أهم وجوهه، وتغيير التوجهات الكبرى التي يتأسس عليها النظام وإصلاحها. وفي حالة الجيوش التي تمارس ما يشبه الانقلابات الثورية، يكون التغيير جذريًا يمس واجهة النظام وجوهره على حد سواء.

تعاني نظرية هنتنغتون كثيرًا من الاختلالات، وعلى رأسها صعوبة تحقُّق معادلة الاستقلالية والاحترافية والحياد على أرض الواقع، وهذا يجعلها معادلة طوباوية؛ فـ «المشكل مع تصنيف هنتنغتون هو أن نظريته ليست ذاتية فحسب، بل صعبة التحقّق أيضًا. ولم ينجح هذا التصنيف في توضيح أن التدخل العسكري يمكن أن يبدأ بشكل يشبه أحد الأصناف المذكورة، إلا أنه يمكن أن يتطور نحو تغيرات راديكالية»[36].

وهذا ما يعني أن النظرة الستاتيكية للعلاقات، بين الجيش والمدنيين، لا يمكنها أن تفسر الدينامية التي يتفاعل بها الجيش مع محيطه، فالتحول من صنف إلى آخر أمر ممكن جدًا. كما أنه سيكون من الصعب تفسير ردات فعل العسكر، من دون ربطها بفترات زمنية محدودة، أي إن هذا التصنيف يمكن أن يكون صحيحًا خلال فترة زمنية محددة وقصيرة فحسب.

من جهة أخرى، ناقش فاينر مقاربة هنتنغتون لمفهوم الاحترافية، وحاول هدم أحد أهم دعائم نظريته، والمتمثلة في ادّعاء هنتنغتون أن زيادة احترافية الجيش تؤدي بالضرورة إلى زيادة حياده وانعزاله عن السياسة، وهي معادلة يدحضها فاينر، من خلال سرد أمثلة تاريخية واضحة، إذ يقول: «تدفع الاحترافية (بحسب طرح هنتنغتون) العسكر إلى النظر إلى مهماتهم باعتبار أنها مختلفة عن مهمات السياسيين، وتجعلهم يشعرون بالاكتفاء الذاتي وبالدوام الكامل، ومن ثم ينبغي منطقيًا أن تمنع هذه الاحترافية الجيش من الرغبة في التدخل (في الشأن السياسي)». لكن الشواهد التاريخية تبين لنا، بما لا يدع مجالًا للشك، أن «كثيرًا من الضباط المحترفين بشكل عالٍ تدخلوا في السياسة سابقًا، والحالتان الألمانية واليابانية مثالان واضحان على ذلك»[37]. في مثل هذه الحالات، يمكننا الحكم بأن الجيش تدخّل في السياسة، ولم يلتزم الحياد على الرغم من احترافيته العالية، كما توقع هنتنغتون، و«هذا هو الضعف الكبير في نظرية هنتنغتون، فمقاربته كلها مبنية على التعريف الذي أعطاه للاحترافية، وما تبقى هو مجرد استنتاجات تنطلق من هذا التعريف»[38]. وفي منظور فاينر، إن ما توصل إليه هنتنغتون من علاقات بين الاستقلالية والاحترافية والحياد هو مجرد استنتاجات افتراضية تنبني على التعريف الذي أعطاه للاحترافية. وعوضًا عن أن يتحول مفهوم الاحترافية إلى فرضية، يثبتها هنتنغتون بالمقاربة الإمبيريقية المؤسَّسة على تقصي الواقعين التاريخي والاجتماعي، أصبح المفهوم مقدمة سابقة تنبني عليها استنتاجات لاحقة، من دون أدنى مراعاة للواقعين التاريخي والاجتماعي للجيش.

ثانيًا: نظرية فاينر

انتقد فاينر، كما أسلفنا، معادلة هنتنغتون التي تقضي بأن احترافية الجيش تؤدي بالضرورة إلى حياده، معتبرًا إياها نتيجة افتراضية تنبني على التعريف الذي أعطاه

للاحترافية لا غير. وعلى هذا الانتقاد، يؤسس فاينر تصنيفه على مستوى تدخّل الجيش في السياسة وشدته. كما أنه يركز على خلفيات الجيش السوسيولوجية والأنثروبولوجية والتاريخية، خصوصًا أن هذه الخلفيات هي التي تحدد أشكال ردات فعل العسكر على المثيرات الصادرة من الجهات المدنية.

بداية، يناقض فاينر مقاربة هنتنغتون للاحترافية، حيث يرى أن «الاحترافية ليست كما يعتقد هنتنغتون، أي ليست القوة الوحيدة أو الأساسية التي يمكنها منع رغبة العسكر في التدخل؛ فمن أجل كبح جماح رغبة التدخل (العسكري في السياسي)، يجب على العسكر أن يستوعبوا أولًا مبدأ سمو السلطة المدنية. فلتحقيق الاحترافية، يجب أن تُقرر بشكل رسمي ونهائي جميع السياسات والبرامج الحكومية من قائد الدولة المدني المسؤول سياسيًا»[39]. إذًا، ليست الاحترافية، بحسب فاينر، نتيجة سيرورة الدعم والترقية لاستقلالية الجيش، ولا هي السيرورة التي تتسبب في دعم الحياد العسكري وترقيته، بل إنها قرار سياسي صارم، يحدد بوضوح وبشكل رسمي وقانوني، معترف به من الجميع، أن النخب المدنية تملك السلطة والأسبقية على الضباط؛ فعندما تؤسّس مثل هذه التشريعات، لا يبقى لنا إلا العمل البيداغوجي الضروري لترسيخ التشريعات المؤسسة لسمو السلطة المدنية على السلطة العسكرية، كثقافة مجتمع. عندئذ، يمكننا الحديث عن احترافية الجيش.

يعتبر فاينر أن تصنيف الجيوش مسألة معقدة جدًّا. وهو يقترح منهجًا نظريًا لقراءة خصائص الجيوش وتصنيف علاقاتها بالمدنيين بناء على مدى تورط العسكر في الحياة المدنية. وينطلق فاينر من الصنف الأول الذي يمثّله الحكم العسكري غير المباشر. وهو حكم لا يتورط فيه العسكر مباشرة، إذ يمارس المدنيون سلطاتهم ومسؤولياتهم وفق ما تمليه عليهم تشريعات الدولة، إلا أنهم يقعون تحت تأثير ابتزاز العسكر الذين يستعملون سلطة القوة، من أجل تحصيل تفضيلات على المستوى التنظيمي كالميزانية والتجهيز، أو حتى على مستوى الشخصي، كالتحفيزات المادية والترقيات.

يمكن، في هذا الصنف، أن يتطور الابتزاز في حال الأزمات إلى مساهمة العسكر في تغيير الحكومة المدنية بحكومة مدنية ثانية، أكثر انسجامًا وتفهمًا لتطلعات الجيش.

الصنف الثاني، ويسميه فاينر الصنف الثنائي، هو حكم قائم على مصدرين أساسيين للسلطة: الأول هو الجيش ممثّلًا في سلك الضباط، والآخر هو الحزب السياسي. تكون

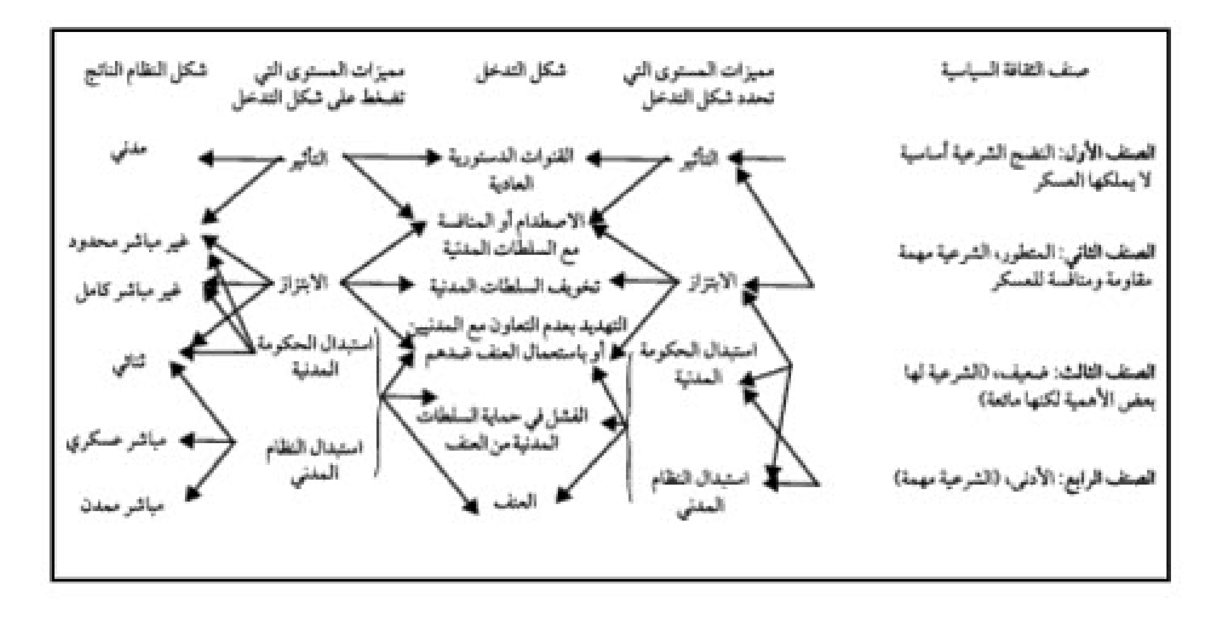
المسؤوليات في هذا النوع من الحكم موزعة بشكل يتناسب مع توازن قوى بين مصدري السلطة، ووفق حلف غير معلن بين قوة سياسية تشرعن تدخُّل العسكر، وقوة عسكرية تحمي شرعية الحزب السياسي وتدعمها بالقوة. فالابتزاز الذي يمارسه الجيش ضد السياسيين في الصنف الأول، يتحول إلى ابتزاز من نوع آخر يمارسه العسكري والسياسي ضد المجتمع والمعارضة. وتكون النتيجة النهائية لهذا الشكل من الحكم بروز حاكم مستبد يعتمد شمولية سياسية مدعومة بالقوة العسكرية، علمًا أن الحاكم هنا يمكن أن يكون عسكريًا سابقًا جرى تمدينه، للتوافق مع مقتضيات الدستور والتشريعات الوطنية المعمول بها.

أمّا الصنف الثالث والأخير، فيتمثّل في الحكم العسكري المباشر، وهو نظام يُعلِن فيه العسكر أنفسهم حكامًا للبلد فعليين ومباشرين، فيتولون المسؤوليات السياسية والمدنية، جنبًا إلى جنب مع مهماتهم العسكرية، وحتى لو شكلوا حكومة مدنية، يبقى الجيش مصدر السلطة والقوة الوحيد. الشرعية هنا يكتسبها العسكر بقوة السلاح والعنف؛ ذلك أن الطغمة العسكرية تعوض المؤسسات المدنية، وتحل محل الحكومة، بشكل موقت أو دائم.

يقول فاينر: «وبهذا، يمكننا الاعتراف بالأشكال التالية للحكم العسكري: 1- غير المباشر المقيد؛ 2- غير المباشر؛ 3- الكامل؛ 4- الثنائي؛ 5- المباشر؛ 6- المباشر الممدن»[40]، وهذا ما يوضحه من خلال الشكل (2-1)

الشكل (2-1)

شبكة العلاقات المعقدة بين العسكري والمدني بحسب نظرية فاينر



المصدر: Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1969), p. 166.

يتضح لنا، من خلال هذا الشكل مدى تعقّد العلاقات العسكرية - المدنية، ومدى تداخلها. كما يظهر، وهذا هو المهم، أن الخطوط الفاصلة بين أشكال نظم الحكم تبقى رفيعة جدًّا، إلى درجة لا يمكن معها التنبؤ بالوقت الذي يمكن أن يتحوّل نظام حكم من الحالة العسكرية إلى الحالة المدنية. وهذا بسبب تداخل الخصائص والآليات التي يعتمد عليها كلّ من الجناح العسكري أو الجناح المدني في تثبيت شرعيته، وفرض سلطته على باقي مصادر السلطة.

اعتمد فاينر على المقارنة بين أشكال التدخلات العسكرية في الدول المختلفة، ليبين لنا العوامل التي تحدد استعدادات العسكر للتدخل سياسيًا وفرصهم؛ فبحسب رأيه، تتبع استعدادات العسكر للتدخل في المجال السياسي من العوامل التالية: «المصالح الوطنية، ومصالح المؤسسة العسكرية، والمصالح الاجتماعية، خصوصًا الإثنية والطائفية والطبقية منها، والمصالح الفردية. بناء عليه، يؤكد فاينر أن التدخلات العسكرية تكون مبرَّرة بالمصلحة الوطنية حتى في الحالات التي تكون فيها حماية مصالح المؤسسة العسكرية هي المحفز الأول. وفي الحالات كافة، يجب أن تُبرَّر التدخلات العسكرية بالظروف الاجتماعية والسياسية التي سمحت بحدوثها»[41]. تركز مقاربة فاينر، للعلاقة بين العسكر والمدنيين، على ضرورة تفهُّم العوامل التي أدت بالعسكر إلى التدخل في المجال المدني؛ فنوع العوامل ودرجة تأثيرها هما ما يحددان الشكل الذي يتدخل فيه العسكر في الحياة المدنية. والتبرير الذي يعتمده العسكر لتدخلهم هو من أهم استراتيجيات تثبيت الحكم العسكري بأي شكل كان، حيث تؤدي المؤسسة الإعلامية والنخب السياسية والمدنية المتحالفة مع العسكر دورًا محوريًا، لا يقل أهمية عن دور السلاح، في تمرير تدخل العسكر، كفعل ضروري وإجباري لإنقاذ البلد من الانهيار.

يربط فاينر بين تدخّل العسكر في الحياة المدنية وما يسميه الثقافة السياسية، والتي يقسمها إلى ضعيفة وقوية؛ إذ ترتبط، بحسب رأيه، الثقافةُ السياسية بمدى وجود المؤسسات الرسمية ووظيفتها، والإجراءات الشرعية التي تضبط الممارسة السياسية في بلد ما؛ فالدول ذات الثقافة السياسية الضعيفة هي الدول التي تفتقر إلى هذه المؤسسات والإجراءات، سواء بغيابها أو بضعف نشاطها. والتدخلات العسكرية في الحياة المدنية، تكثر في الدول التي تكون ثقافتها السياسية ضعيفة. أمّا في الدول ذات

الثقافة السياسية القوية، فحتى لو حدثت فيها تدخلات، فإنها تكون من أجل الضغط، لا من أجل التأثير المباشر في الحكم[42].

انطلاقًا من هذه المنهجية النظرية، يصل فاينر إلى تصنيفه الرباعي للعلاقات العسكرية - المدنية:

«1- يضم الصنف الأول جميع الحالات التي يستعمل فيها الضباط سلطاتهم الشرعية والدستورية للضغط على الحكومة، مثلهم مثل أي مجموعة ضاغطة أخرى، من أجل تحقيق أهداف واضحة، مثل رفع ميزانية الجيش.

2- يضم الصنف الثاني الحالات التي يستعمل فيها الضباط التهديد بالعقوبات، أو الابتزاز لتحقيق الغايات نفسها.

3- يضم الصنف الثالث الحالات لتي يتم فيها تغيير نظام حكم مدني بآخر، لأن الأول لم يلبِّ طلبات العسكر بالشكل المرغوب فيه.

4- يضم الصنف الرابع الحالات التي تجري فيها تنحية السلطات المدنية وتعويضها بحكم عسكري مباشر»[43].

يوضح ولْيم تايلور هذه الأصناف الأربعة، فيسمّيها كالآتي: الطغمة العسكرية؛ الطغمة العسكرية مع تشريع وأحزاب تعمل كواجهة لحكم مدني؛ الحكم الرئاسي المعيَّن من العسكر؛ النظام التسلطي، أو الحكم العسكري المباشر[44]. نلاحظ في هذا التصنيف التدرّج في الانتقال من حالة إلى أخرى؛ فمن الصنف الأول، الذي يكون فيه الجيش بعيدًا من الممارسة السياسية، يبدأ الجيش في التورط، شيئًا فشيئًا، فينتقل إلى الصنف الثاني فالصنف الثالث، إلى أن يصل إلى الحكم العسكري المباشر في الصنف الرابع، أي يتحول صاحب البزة العسكرية إلى رجل سياسي خالص، يستعمل قوة السلاح مصدرًا للشرعية.

أكثر ما يعاب على تصنيف فاينر سطحيته وتبسيطيته؛ فتصنيفه هو مجرد وصف اختزالي، أراد من خلاله أن يجمع أكبر عدد ممكن من الجيوش في أقل عدد ممكن من الأصناف. ومن ثم أعاقت هذه الاختزالية فهم التعقيدات الكبيرة التي تميز العلاقات العسكرية - المدنية، خصوصًا في دول العالم الثالث والدول العربية، وهي تعقيدات أوضحها بدقة في عرض منهجية التصنيف، إلا أنه تجاوزها في التصنيف نفسه، وذلك ليجعل تصنيفه أكثر مقروئية وأقل غموضًا.

ثالثًا: نظرية جانُوِيتز

تنطلق الفكرة الأساسية لمقاربة جانُوِيتز السوسيولوجية من مبدأ ضرورة إشراك العوامل الاجتماعية والثقافية في نشر ثقافة أسبقية المدني على العسكري؛ فمن منظور جانُوِيتز، لا تتعلق الاحترافية بمعادلة يتم فيها التركيب بين مجموعة من العناصر لنصل إلى النتيجة المرجوة، وإنما تتعلق بعمل بيداغوجي يهدف إلى نشر ثقافة هيمنة المدني على العسكري، وخدمة العسكري للمدني بطواعية. بناء عليه، فإن تحكّم المدنيين في العسكر «يمكن أن يتم عبر الشبكات الاجتماعية؛ وليس من طريق المحاربين المحترفين، أي من طريق الجندي المواطن، كما أن جنود الاحتياط سيكون لهم دور مهم في ربط العسكر بالمجتمع، وهذا بالنظر إلى جذورهم المدنية»[45]. فإذا كان تركيز النظريات السابقة على الجانب التقني (الجندي المحارب) بوصفه شرطًا لضمان الاحترافية، فإن جانُوِيتز يعتبر أن الجوانب الثقافية هي الأكثر أهمية. وبدل «الجندي المحارب»، يفضل «الجندي المواطن»؛ فالجندي المتشبع بقيم المواطنة والحس المدني يمكن، وبسهولة، أن نقنعه بضرورة الاهتمام بمهماته العسكرية التي يجب أن تتم تحت سلطة النخب المدنية، وبالامتناع - في الوقت نفسه - عن المشاركة في الحياة السياسية المدنية. انطلاقًا من هذه الرؤية، يعوّل جانُوِيتز على الجندي الاحتياطي، لأنه جندي تربى وتكوّن في الحياة المدنية، ثم انخرط في الجيش ليحصل على تكوين عسكري تقني، ولهذا يمكنه نشر قيم المجال المدني في المجال العسكري.

من جهة أخرى، يهتم جانُوِيتز بالتحول، ويعتبر أن المجتمعات تتميز بسرعة التحولات وديمومتها. بالتالي، فإن القوات المسلحة تضطر إلى التكيف مع هذه التحولات. ويرى جانُوِيتز أن أحسن فترة يمكن فيها فهم العلاقات العسكرية - المدنية هي فترة التحولات، لأنها فترة يضطر فيها العسكر إلى الاستجابة للتحولات الاجتماعية بردات فعل خاصة، ربما لا تظهر في الظروف العادية؛ فبحسب جانُوِيتز، «يجب مقاربة المؤسسة العسكرية في أثناء سيرورات التحول، لأن المؤسسة العسكرية ستضطر إلى التحول بسبب تحوّل الشروط المحيطة بها في المجتمع الذي تنتمي إليه. وقد تغيرت الظروف بشكل عميق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى نشوء وضعيات كان فيها النشاط العسكري أكثر حساسية للظروف السياسية والاجتماعية مما سبق، وهذا ما أدى إلى التنوع في اهتمامات نشاط المدنيين والعسكريين ومجالاته. وبالشكل

عينه تغيرت الظروف الداخلية للدول، الأمر الذي فرض على القوات المسلحة البحث عن سلسلة من التكييفات[46]؛ فسيرورات التحول إذًا هي التي تدفع بالقوات المسلحة إلى الاستجابة - سلبًا أو إيجابًا - للظروف الناشئة بفعل هذه التحولات؛ استجابة يمكن من خلالها تقويم مدى احترافية الجيش، وتقويم العلاقات العسكرية - المدنية بشكل واقعي.

أما بالنسبة إلى علاقة العسكر بالسياسة، فينطلق جانُوِيتز، عالِم الاجتماع العسكري، من مسلمة مناقضة لطرح هنتنغتون، فإذا كان الأخير قد نَظَّر إلى الكيفيات التي يتم من طريقها تفادي تسييس العسكر، فإن جانُوِيتز يعتبر أن العسكر فاعلون أساسيون في الحياة السياسية، بالنظر إلى المركز الذي يحتلونه في الدولة، وأمام المجتمع ككل.

يدل هذا الفارق بين هنتنغتون وجانُوِيتز على الاختلاف في البَراديغمات المؤسِّسة لنظرية كلٍّ منهما؛ ففي الوقت الذي يعتمد هنتنغتون على خلفية سياسية، يعتمد جانُوِيتز على خلفية سوسيولوجية. وحين يعتمد هنتنغتون براديغم مؤسَّسا على ضرورة التمايز بين العسكري والمدني، كشرط أساس لوصول العسكري إلى مستوى عال من الاحترافية، فإن الاستقلالية عنده هي الشرط الأول للاحترافية والحياد، كما رأينا. أمّا جانُوِيتز، فينطلق من براديغم التشابه بين العسكري والمدني. وعوض الاستقلالية، يفترض أن اندماج العسكر في الحياتين المدنية والاجتماعية هو السبيل الأوحد لضمان احترافيتهم؛ فبالنسبة إلى جانُوِيتز، «يجب ألا يشكّل الضباط جسدًا منفصلًا عن المجتمع المدني، بل يجب أن يكونوا مندمجين فيه بشكل عميق؛ فأمام استحالة عزل الجندي المحترف عن الحياة السياسية للبلد ومجافاته للعقلانية، يقترح جانُوِيتز إشراك قادة الأحزاب الوطنية في التكوين السياسي للضباط. وفي مثل هذه الظروف، يكون للعسكريين موقف إيجابي من الهيمنة المدنية على العسكر، لأنهم يعرفون أن المدنيين يقدرون المهمات والمسؤوليات الموكلة إليهم. يضاف إلى هذا أن العسكر سيندمجون في المجتمع المدني لأنهم يشعرون بتقاسم القيم المشتركة مع مجتمعهم»[47]. وهذا يؤكد اعتقاد جانُوِيتز أن الاحترافية أمر ثقافي أكثر ممّا هو أمر تقني.

يتأسس براديغم تشابه العسكر أو اندماجهم في الحياة المدنية على مسلّمة أساسية في نظرية جانُوِيتز، وهي أنه لا يمكننا منع العسكر من المشاركة في الحياة السياسية، بل إنه يعتبر أن الحديث عن عدم تسييس العسكر هو يوتوبيا، فحتى الموقف الحيادي، أو اللاموقف، هو في حد ذاته موقف سياسي، يمكن أن تكون له آثار سلبية أو إيجابية في

هذا الطرف أو ذاك. من هنا، اعترض جانُوِيتز على طرح هنتنغتون، إذ يرى «أن مشاركة العسكر في السياسة أمر لا يمكن تفاديه، وأن التمييز الواضح بين العسكر والمجال المدني أمر غير ممكن التحقيق. وعلى العكس من هنتنغتون، يقترح أن يبقى العسكر تحت رقابة المدنيين على مختلف مستويات الشؤون العسكرية»[48].

يقترح جانُوِيتز مقاربة أكثر دينامية لمفهوم الاحترافية في الجيش، من خلال إضفاء سمات خُلُقية على الممارسة العسكرية؛ فالاحترافية عنده يجب أن تتأسس على مستويات عالية من تقدير الذات، وفرض معايير الاستحقاق كقيم خلقية تسيّر الحياة العسكرية. وحتى عند التفكير في وضع السياسات العسكرية، يبني جانُوِيتز موقفًا مختلفًا، يعتمد فيه على التشاور بين المدني والعسكري بدلًا من الهيمنة، وهو يرى أن العسكر والمدنيين «يقررون بشكل مشترك وضع الأهداف العسكرية، باعتبار أن العسكري والمدني يعتمد بعضهما على بعض»[49]. وعوض الهيمنة، يفضل جانُوِيتز التعاون والتشاور بين العسكري والمدني، باعتبار أنه يحتاج بعضهما إلى بعض. ومع الوقت، تصبح الثقة بين الجانبين، واقتناع كل طرف بحاجته إلى الطرف الآخر، مبادئ مهمة في تسيير النشاط التربوي الطويل الأمد الذي يهدف إلى تثبيت احترافية الجيش كثقافة اجتماعية.

حاول جانُوِيتز ترميم نظرية هنتنغتون والتغطية على نقائصها. وإليه يعود الفضل في التمييز بين العلاقات العسكرية - المدنية في الدول الغربية، والعلاقات العسكرية - المدنية في باقي دول العالم. قبل نظرية جانُوِيتز، وقع المفكرون والعلماء، بمن فيهم هنتنغتون، في خطأ التعميم، معتبرين جيوش العالم كافة كيانًا واحدًا تحكمه القواعد ذاتها، ويخضع للنتائج نفسها. إلا أن جانُوِيتز تنبّه إلى أن هذه العلاقات تخضع لظروف ومحيطات مختلفة، وبالتالي، ستكون المخرجات والنتائج مختلفة أيضًا؛ فتاريخ إنشاء الجيش، وتاريخ مسار بناء الدولة، والمحيط المحلي والدولي، كلها عوامل محددة للشكل الذي ستكون عليه العلاقة بين العسكري والمدني. ومن هنا، جاء تصنيفه هذه العلاقات، والذي يتأسّس أولًا على المنطقة التي ينتمي إليها الجيش. ثم يتم التصنيف داخل كل منطقة، على أساس ردات الفعل التي يبديها الجيش أمام المدنيين. بناء عليه، صنّف العلاقات العسكرية المدنية في الدول الغربية في ثلاث فئات: الأرستقراطي والديمقراطي والشمولي. أمّا بالنسبة إلى باقي الدول، فإنه صنّف العلاقات العسكرية - المدنية في خمس فئات: الشمولي الشخصي؛ الشمولي الجماعي؛ الديمقراطي

التنافسي؛ التحالف المدني - العسكري؛ الأوليغارشية العسكرية[50]. يعكس هذا التصنيف التعقيد الذي يميز العلاقات العسكرية - المدنية، في مختلف مراحل تاريخ البشرية، كما في مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والدولية، والذي يولد النظامان العسكري والمدني فيه وينموان ويعيشان؛ فحالة أوروبا قبل الحرب، ليست كحالتها بعد الحرب، وحالة أميركا اللاتينية في السبعينيات ليست كحالة أميركا الشمالية في الفترة نفسها، وحالة أفريقيا ليست كحالة آسيا... إلخ.

لا يمكننا تفادي تدخّل العسكر في السياسة بحسب جانُوِيتز، وبالتالي، فإن الأولوية ليست في البحث عن سبل منع هذا التدخل، وإنما في البحث عن سبل توظيفه لمصلحة الدولة والمجتمع. فالسبيل الأمثل لجعل العسكر يستجيبون للسلطات المدنية هو في «تشجيع التبادل المشترك والتفاعلات المنتظمة بين المجالين المدني والعسكري، وهذا ما سيؤدي إلى ديمومة حضور قيم المجتمع وتطلعاته داخل المؤسسة العسكرية. لهذه الأسباب، يطالب جانُوِيتز بالتجنيد العام، لأنه يرى فيه الوسيلة المفتاحية للتلاقي بين المجال المدني والمجال العسكري؛ فالتجنيد يؤدي، حسب وجهة نظره، إلى مدنية العسكري، ومن ثم يحمي من تدخل العسكر في السياسة تدخلًا سلبيًا»[51]. يمكننا القول، إذًا، إن جانُوِيتز يؤسّس مشروع مدنية، أو مَدْيَنَة الجيش على العمل البيداغوجي التربوي الطويل الأمد. بهذا، يبقى تطور العلاقات العسكرية المدنية مرتبطًا بعوامل أخرى، كمستوى الدمقرطة، ومستوى تطور النظامين الاقتصادي والسياسي، وفوق هذا كله موقع الدولة وجيشها ومكانتهما ضمن الرهانات الجيو - استراتيجية المحلية والدولية.

تمكن جانُوِيتز من تجاوز قصور النظر الذي ميّز سابقيه من الدارسين للعلاقة بين الجيش والمدنيين، لكنه لم يتمكن من تجاوز صعوبة تحقيق هذه المبادئ على أرض الواقع؛ فإن اعتُمدت (نظرية جانُوِيتز) شبكةً مفاهيمية تساعد على وعي تشعّب العلاقة وتعقيداتها بين الجيش والمدنيين، فإنها ستساعد الباحثين كثيرًا على تحقيق ذلك. أمّا إذا أُخذت آليةً لتغيير العلاقات العسكرية - المدنية وتطويرها بالشكل الإيجابي، فإن نتائجها غير مضمونة؛ فالعمل البيداغوجي والتربوي الذي اقترحه جانُوِيتز لا يتحكم فيه العسكر والمدنيون فحسب، بل يتحكم فيه أيضًا كثير من الجهات والعوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة في نسب النجاح والفشل، أي إننا سنواجه، مرة أخرى، الإشكالية العامة المتعلقة بإمكانية إعادة إنتاج - بمستوى النجاح ذاته - التطورات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في أوروبا وأميركا الشمالية.

رابعًا: نظرية مهران كامرافا

أهم ما يميز دراسة مهران هو اختصاصها بالعلاقات العسكرية - المدنية في الشرق الأوسط، حيث يقدم لنا «تصنيفًا ثلاثيًا للعلاقات العسكرية - المدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: صنف الضباط السياسيين المستبدين، وصنف الملكيات المؤسسة على القبلية، وصنف الجيوش ذات التبعية المزدوجة»[52]. ينبني هذا التصنيف على التوزيع الأيديولوجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو، إلى حد ما، توصيف أمين يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط بشكل دقيق؛ فالأنظمة الحاكمة والجيوش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثرت، بشكل مباشر، بالعوامل التاريخية التي أدت إلى قيام الدولة الوطنية في المنطقة. بالتالي، كانت العلاقات العسكرية - المدنية نتيجة حتمية لهذه الظروف.

يرى مهران أن «في الصنف الأول، عادة ما يُسيّر النظامَ عسكريٌ سابق تحوّل مع الزمن إلى سياسي مدني، ومن ثم هناك سعي إلى مَدْيَنَة جهاز الدولة ككل بسبب الخوف من قوة العسكر السياسية. لكن، على الرغم من عدم مشاركة العسكر في الحياة السياسية، فإنهم لا يزالون يؤدون دورًا خلفيًا مهمًّا عبر قنوات عدة. تُعتبر دولتا مصر وسورية مثالين للضباط السياسيين المستبدين. وفي كلٍّ منهما، تمارس القوات المسلحة سلطتها السياسية عبر علاقتها الرمزية بمؤسسة الرئاسة القوية. يتمتع العسكر بسلطة حصرية أو بسلطة الفيتو على الرئاسة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية كمصدر وحيد للقوة»[53]. ونلاحظ في هذا الصنف تحوّل الجيش إلى ما يشبه الحكومة الموازية التي تحكم فعليًا، ولكن من خلف الستار؛ فحتى لو روّجت الأجهزة الإعلامية للدولة أن الحاكم منتخَب بشكل ديمقراطي، فإن خلفيته وامتداداته العسكرية تجعله يُقدّم مصالح الطائفة العسكرية على مصالح باقي الطوائف الاجتماعية. وبهذا، يتحول الجيش إلى سلطة فعلية، لا في المجالات العسكرية فحسب، بل وفي باقي المجالات المدنية أيضًا.

يقدّم مهران شكلًا مختلفًا من العلاقات العسكرية - المدنية في الملكيات القبلية؛ «فميزة هذه الدول هي اعتمادها بشكل مطلق على القوات المرتبطة بالقبائل الموالية، وعلى جماعات المرتزقة الأجانب. ففي الممالك، مثل السعودية والمغرب، اعتماد على

الولاء القبلي أسلوبًا للحد من ضغط العسكر على المدنيين. وفي العربية السعودية على سبيل المثال، يجري اختيار رجال الحرس الوطني وضباطه، بغية تأمين التوازن بين القوات المسلحة النظامية وحماية النظام من التهديدات الداخلية، من بين القبائل الموالية للعائلة المالكة[54]. مرة أخرى، نلاحظ مع مهران كيف أن الأحوال الاجتماعية والإثنية والسياسية هي التي تحدد لنا شكل العلاقات العسكرية - المدنية؛ فالملكيات العربية تتبنى أساسًا على مفهوم العائلة المالكة. وهي بدورها ترتبط بشبكة من القبائل الموالية والمنافسة، وحتى المعادية. من هنا، تصبح مسألة حماية السلطة المدنية للعائلة الحاكمة من أولويات القوات المسلحة. بالتالي، يصبح للبُعد الإثني دور مهم، لا في تشكيل الجيش فحسب، بل أيضًا في تسيير العلاقات العسكرية - المدنية، بين الجيش والسلطة، وبين السلطة والقبائل الموالية والمنافسة والمعادية.

في صنف الجيوش ذات «التبعية المزدوجة» (أو المتعددة)، تكون البنية العسكرية أقل ارتباطًا بالولاء القبلي، أو لا ترتبط به لوحده، بل هناك ولاء نحو الأيديولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض الدول كإيران والعراق قبل عام 2003، وليبيا في عهد القذافي؛ فبالإضافة إلى الجيوش النظامية، أنشأت هذه الدول ميليشيات موازية، يكون دورها الأساس حمايةَ النظام من التهديدات المحلية، بما في ذلك تحديات الجيوش النظامية.

على عكس الجيوش النظامية، تخضع هذه الميليشيات لأدلجة وتلقين قويين وثابتين في اتجاه تقوية الولاء للنظام الحاكم. ويكون اختيار أعضاء الميليشيات في العادة من المتطوعين الذين يبدون انخراطًا أيديولوجيًا قويًا، وارتباطًا عاطفيًا كبيرًا بالحاكم أو بالنظام. ويُعتبر الحرس الثوري الإيراني مثالًا قويًا لهذا الصنف، باعتبار أن الحرس الثوري «يقدَّم على أنه الحامي الحصري للثورة الإسلامية التي قامت في عام 1979»[55]. ويقع هذا الصنف في الوسط تقريبًا بين صنف الضباط المستبدين، وصنف الملَكيات القبلية، أي إن النظام المدني يؤسس لمشروع أيديولوجي خاص به، يريد من خلاله تجاوز المشروع الملكي ومشروع الضباط.

لكي يتمكن هذا المشروع من النجاح، يُصار إلى أدلجة مختلف أجهزة الدولة، بما في ذلك الجهاز العسكري، فتنشط خلايا التلقين والأدلجة من أجل دعم صورة النظام لدى الضباط والأفراد، ومن أجل مراقبة مدى التزامهم أداء فروض الولاء والطاعة للحاكم. ثم تختم الحلقة بإنشاء كتائب وميليشيات مستقلّ تنظيميًا بعضها عن بعض. وتعمل كلها

على حماية النظام، وعلى مراقبة مستوى ولاء باقي الكتائب والميليشيات في آنٍ واحد.
يقدم مهران تصنيفًا قائمًا على أساس المتابعة التاريخية للجيوش والأنظمة الشرق الأوسطية. وفي حين يبقى هذا التصنيف مهمًا وضروريًا لفهم آليات عمل الجيوش العربية، وكيفية تسييرها للعلاقات العسكرية - المدنية، فإنه لا يسمح لنا في الوقت نفسه بتفسير ردات فعل هذه الجيوش خلال الأزمات. فإذا ضمّ صنف من الأصناف جيوشًا تتشابه في الصفات والخصائص والآليات، وجب أن تكون ردات الفعل متشابهة أو متقاربة في الأقل. إلا أن أزمة الربيع العربي أظهرت لنا تباينات كبيرة في ردات الفعل التي أبدتها الجيوش العربية حيال الأزمة. ومن هنا، يمكن أن يكون هذا التصنيف أرضية انطلاق، نحاول من خلالها أن نفهم ما حدث، ولماذا حدث بهذا الشكل وليس بشكل آخر.

خامسًا: مقاربة زولتان باراني

تبقى مقاربة زولتان باراني (Zoltan Barany) متميزة من المقاربات السابقة، لأنها اهتمت بالجيش في لحظة الثورة؛ فلم تكن دراسته شاملة للعلاقات العسكرية المدنية بصفة عامة، وإنما اقتصرت على هذه العلاقات خلال فترة الثورة فقط.
أفرد باراني في كتابه كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ فصلًا كاملًا لدراسة ردات فعل الجيوش العربية على «ثورات الربيع العربي». وهو أشار، منذ البداية، إلى أن البحوث التي اهتمت بالجيوش العربية قليلة جدًّا. وقال إن «القوات المسلحة العربية كانت موضوعًا لم يتلقّ الاهتمام الأكاديمي المناسب في السنوات الأخيرة، وحتى الأعمال القليلة المتاحة عن الموضوع نادرًا ما تكون على علم بأحدث الأعمال النظرية والمقارنة في مجالات دراسة القطاع الأمني بشكل عام، والجيش بشكل خاص»[56]. إن شحّ المعلومات المتوفرة للباحثين العرب وغير العرب، في موضوع الجيوش العربية، هو أهم العوائق التي تعترض البحث في المجالات الأمنية العربية. ويرتبط هذا الشحّ، بشكل كبير، بطبيعة الأنظمة العربية، والتي هي في مجملها أنظمة شمولية قمعية، جعلت من أجهزتها الأمنية المختلفة موضوعًا عصيًا على البحث العلمي. بل حوّلته إلى شكل من أشكال التابوهات، «حيث يقف عامل السرية عائقًا أساسيًا أمام إجراء البحوث السوسيولوجية في القوات المسلحة، لا سيما إذا كانت

الدراسة تتطلب بيانات وإحصاءات عن حجم النسق العسكري وشكله»[57].

اهتمت مقاربة باراني، بشكل خاص، بمسألة قدرة الخبراء على التنبؤ بردات فعل الجيوش أمام الثورات العربية. فانطلق من فكرة فشل الخبراء في التنبؤ بالثورات، ومن ثم بردات فعل الجيوش العربية على «ثورات الربيع العربي». ومن ثم يحدد لدراسته غاية أساسية تتمثل في وضع منهجية علمية تسمح بتغطية هذه النقائص، وتمكّن الباحثين والخبراء من توقع ردّات أفعال الأجهزة الأمنية في حالة الأزمات الحادة.

يبرر باراني إشكاليته بحجتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أن الشكل الذي تتخذه «استجابة القوات المسلحة لنظام ما لأي انتفاضة هي أمر جوهري في نجاح أو فشل الانتفاضة»[58]. بالفعل، يتوقف نجاح أو فشل الثورات على موقف الجيش منها، فالثوار وبعد إشعال فتيل الثورة ينتظرون ردة فعل الجيش، الذي يعتبر بمثابة الرسالة التي تحدد شكل تطور الثورة واتجاهه، وتحدد مآلاتها أيضًا.

أما الحجة الثانية فتتمثل في إمكانية «تقديم تخمين واعٍ، أو حتى أن نتوقع بثقة كبيرة نمط استجابة جيش ما نحو ثورة أو انتفاضة شعبية إذا كنا على معرفة عميقة بهذا الجيش، وبعلاقاته بالدولة وبالمجتمع وبالبيئة الخارجية التي تحيط به»[59]، يسجل باراني مشروعه هذا ضمن التقاليد التي أسسها فاينر وجانُويتز، والتي تفترض فهم الجيوش وتصرفاتها، من خلال فهم الخلفيات الاقتصادية والسوسيولوجية والأنثربولوجية والتاريخية التي تحيط بالجيش وبالمجتمع وبالسلطة التي يعمل تحت إشرافها، فمعرفة هذه الخلفيات بحسب باراني تمكننا من التنبؤ بثقة بما يمكن أن يقوم به الجيش في حال قامت انتفاضة شعبية في بلد ما.

انطلاقًا من هذه المقدمات صنف باراني جيوش البلدان التي مستها «الثورات العربية» إلى ثلاثة أصناف أساسية، أولًا: الجيوش التي «وقفت» مع الثوار، كما في حالة مصر وتونس؛ ثانيًا: الجيوش التي انقسمت حول دعم الثورة كما في حالة اليمن وليبيا؛ وثالثًا: الجيوش التي قررت الحفاظ على الوضع القائم كما في البحرين وسورية؛ ثم أضاف صنفًا رابعًا سماه جيوش الملكيات العربية، التي صنفها كجيوش معزولة بشكل تام عن الحراك السياسي في مجتمعاتها.

إن أهم ما يميز مقاربة باراني هو اتخاذها للجيش كنقطة مركزية للبحث، حيث اهتم أكثر بالضباط وبالجنود، ولم يكن اهتمامه بالسلطات المدنية أو بالمجتمع، إلا من حيث

قدرتها على إثبات أفكاره المتعلق بوضع أنموذج نظري يسمح للخبراء بالتنبؤ بردات فعل الجيوش المدروسة، فإذا كانت النظريات السابقة، قد تعاملت مع العلاقات المدنية - العسكرية، كحالة تفاعلية بين الجهتين المدنية والعسكرية، فإن مقاربة باراني قد تعاملت مع هذه العلاقات كفعل تقوم به الجهات المدنية بشكل حر ومستقل، وردّة فعل تقوم بها الجهات العسكرية، أيضًا كفعل حر ومستقل، قد يتأثر بالوضعيات الاجتماعية والاقتصادية والأنثربولوجية للمجتمع، لكن مع ذلك تبقى تصرفات العسكر وكأنها منعكسات شرطية، يمكن توقعها بمجرد التعرف إلى المثيرات التي أدت إلى حدوثها.

أعتقد أن المهم في بحث العلاقات العسكرية - المدنية ليس التنبؤ بحدوث أفعال وردات فعل، بقدر ما هو محاولة فهم الأفعال وردات الفعل بغرض تفسير الواقع، أما التنبؤ فيبقى خاضعًا لضغط خصوصية الظاهرة الاجتماعية والإنسانية وتعقدها، لذا يكون من التهور الإدعاء بإمكانية توقع ما يمكن أن تؤول إليه ظاهرة اجتماعية إنسانية، مجرد مقارنتها مع ظواهر سابقة، ومع وضعيات اجتماعية واقتصادية وأنثربولوجية أخرى، من هنا يمكننا القول إن الفرق بين ما حدده باراني من غايات لبحثه، وبين ما حققه، يبقى شاسعًا جدًّا، حيث إن بحثه لا يعدو أن يكون مجرد حصيلة شاملة ومختصرة لما عرفته المنطقة العربية في 2011، ولموقف الجيوش العربية منها، فالادعاء بإمكانية التنبؤ «بأثر رجعي» الذي قام به باراني في هذا البحث، من خلال العودة إلى قراءة مختلف تجارب جيوش العالم مع الثورات، والمقارنة بين هذه التجارب، لا يضمن لنا بأي شكل من الأشكال القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ردّات أفعال جيوش أخرى، في وضعيات وظروف اقتصادية واجتماعية وتاريخية وأنثربولوجية مختلفة وفي المستقبل.

من جهة أخرى، تعاني مقاربة باراني تناقضًا رهيبًا بين مقدماته وروح الثورة نفسها، حيث يتهم الخبراء والباحثين بالعجز عن التنبؤ بحدوث الثورة، ومن ثم العجز عن التنبؤ بردات فعل الجيوش اتجاهها، في الحقيقة «إنه اتهام يناقض طبيعة الثورة نفسها، التي تتعلق بتفجر الأوضاع في لحظة مفاجئة غير خاضعة للضبط المادي بالإحصاءات الكمية والدراسات التقنية...»[60]، فالثورة وردّات الأفعال اتجاهها هما فعلان مؤسسان على عامل المفاجأة والمباغتة، ومن ثم تبقى محاولات التنبؤ بمثل هذه الظواهر، أقرب إلى العمل الاستخباري منه إلى العمل الأكاديمي العلمي.

إن دحض المقدمة التي انطلق منها باراني، سيؤدي لا محالة إلى دحض جزء كبير من

التحاليل ومن القراءات التي قدمها عن مختلف الثورات التي ميزت العالم، فالشيء الذي لم ينتبه له، أو تغاضى عنه، هو أن طبيعة الثورة هي المفاجأة والمباغتة، وإلا فلن تكون هناك ثورة. مع جميع هذه النقائص التي ميزت مقاربة باراني يبقى بحثه محاولة مهمة، من الناحية المنهجية، بالنظر إلى الكم الهائل من المعلومات التي أتت بها دراسته.

تقويم واستنتاج

عند تقويم نظريات العلاقات العسكرية - المدنية، نستنتج أن من الممكن أن تفيدنا هذه التصنيفات - على المستوى النظري - بمعرفة الخصائص المشتركة بين مجموعة من الجيوش، وما يميزها من مجموعات أخرى. أمّا على المستوى العملي، فلا يمكنها أن تكون جامعة مانعة؛ إذ في الإمكان دائمًا وضع أكثر من جيش واحد في أكثر من صنف، بسبب تشابه خصائصه مع أكثر من جهة، وهذا ما يجعل إمكانية تفسير ردة فعل الجيوش معقدة، وأحيانًا مؤدية إلى استنتاج خاطئ؛ فلو كان في الإمكان وضع جيش ما في أكثر من صنف واحد، لكان في الإمكان تفسير ردة فعله بأكثر من تفسير واحد. بناء عليه، يمكن التصنيفات أن تساعدنا على وعي خصائص الجيوش بعمق، أو كما يقول زكي صاريجيل (Zeki Sarigil) «تُنتقد التصنيفات في العلوم الاجتماعية بسبب كونها وصفية وليست شارحة، كما تُنتقد لكونها ثابتة (ستاتيكية)»[61]. من جهة أخرى، يمكن التصنيفات أن تساعدنا على المقارنة بين الوحدات المراد تصنيفها، لكنها لا تمكننا من فهم الظاهرة بشكل جيد؛ فالتصنيف يمكن أن يتوقف عند حدود الوصف، أمّا التحليل والتفسير فيحتاجان إلى آليات أخرى.

من جهة ثانية، جرى انتقاد المقاربات الغربية من جهة سعيها إلى المماثلة بين الجيوش الغربية وجيوش الدول النامية، متجاهلة الخصوصيات التي تميز هذه المجتمعات وجيوشها. من هنا، تكون «دراسة الحالة» (التي يمكن أن تستفيد من الإرث العلمي المؤسّس حول العلاقات العسكرية - المدنية) هي التقنية الأكثر قدرة على وعي تعقيدات العلاقات العسكرية - المدنية وفهمها. ثم «أتت نظريات المماثلة (Concordance theory) كأحد أهم الانتقادات لهذا الأنموذج المهيمن من داخل المنظور الغربي ذاته. فوفقًا لنظرية التوافق، يجب، عند دراسة العلاقات المدنية - العسكرية لأي دولة،

الاهتمام بصفة أساسية بإرث تلك الدولة الثقافي والتاريخي، وكيف يؤثر هذا الإرث في كلٍّ من المؤسستين السياسية والعسكرية، إضافة إلى اهتمامها بالمجتمع كلاعب رئيس، يساهم في استقرار الأنموذج المناسب للعلاقات المدنية - العسكرية لكل دولة، بجانب اللاعبَين الآخرَين، وهما المؤسسات العسكرية والمؤسسات السياسية»[62].

أمّا المقاربات التي بنت تصنيفاتها على أساس ردات فعل الجيوش في حالة الأزمات والثورات، فإنها ضلّت الطريق منذ اللحظة التي حددت لنفسها - كهدف أساس - إمكانية اعتماد هذه التصنيفات كآلية للتنبؤ بالأزمات وبردات فعل الجيوش اتجاهها. وهذا لأن التنبؤ في حد ذاته يتعارض مع جوهر الثورات ومع طبيعة ردة الفعل، المبنيين على عنصر المفاجأة والمباغتة، أو كما قال عزمي بشارة، ربما يكون من «الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إطلاق تعميماتٍ عابرة للزمان والمكان حول الجيش والسياسة، أي خارج السياق التاريخي، بما فيه التاريخ المحلي، والثقافة، والبنية الاجتماعية وغيرها»[63]. وتزداد هذه الملاحظة قوة عندما يتعلق الأمر بالأجهزة الأمنية والقمعية، التي تمارس حِجرًا وتصفية دقيقة وممنهجة على المعلومة، التي يمكن أن يعتمد عليها الخبراء في التحليل.

من هذا المنطلق سنتجاوز المقاربة التصنيفية إلى مقاربة سوسيولوجية تعتمد الشرح والتحليل حالة بحالة، من خلال شبكة تحليل تنطلق من افتراضات مؤسّسة على المعطيات التاريخية والسوسيولوجية والأنثربولوجية المتعلقة بالجيش وبالدولة المراد دراستها، أي إننا سنعتبر أن كل دولة هي صنف مستقل بحد ذاته، لنقوم بعد ذلك بتجريب شبكة التحليل على كل حالة على حدة، الأمر الذي سيمكننا من فهم ردة فعل كل جيش تجاه الثورات العربية باعتباره حالة خاصة.

يتناول كثير من الدراسات الغربية العلاقات بين الجيوش العربية والنخب السياسية، بنوع من التعميم الذي يختزل كثيرًا من الحقائق الجوهرية، والخصوصيات الثقافية والإثنية والطائفية، أي بتعميم يُهمل تميّز كل دولة من الدول العربية، والذي يجعل العلاقة بين العسكر والسياسة علاقة متغيرة تفرض علينا دراسة هذه الدول حالة بحالة.

يرى عدد من الباحثين[64] أن دور الجيوش العربية اختُزل في حماية النظم الشمولية، وهذا طرح تبسيطي مخالف للواقع، ولا يعكس مستويات تعقّد العلاقة بين العسكر والسياسة في العالم العربي. لذا، وجب التحذير - على صعيد المنهجية - من هذه التعميمات التي لا تسمح لنا بفهم الواقع العربي بشكل واضح ودقيق؛ ففي عدد من

الحالات، كما سيتبين لنا من خلال شبكة التحليل المعتمدة، يتعدى دور الجيش مسألة حماية النظم الشمولية إلى حماية الجيش نفسه، أو مختلف الطوائف التي يرتبط بها الجيش أو المدنيين.

(19) Vladimir O. Rukavishnikov and Michael Pugh, «Civil-Military Relations,» in: Giuseppe Caforio (ed.), *Handbook of the Sociology of the Military*, Handbooks of Sociology and Social Research (Boston, MA: Springer US, 2006), p. 132.

(20) Gerassimos Karabelias, «Civil-Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post-War Turkey and Greece: 1980-1995,» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998, pp. 15-16.

(21) Derek Lutterbeck, *Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance*, SSR Paper; 2 (Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011), pp. 8-9.

(22) Karabelias, p. 6.

(23) Giuseppe Caforio, «Some Historical Notes,» in: Caforio (ed.), p. 16.

(24) Ibid., p. 15.

(25) Hans Born, «Democratic Control of Armed Forces Relevance, Issues, and Research Agenda,» in: Caforio (ed.), p. 155.

(26) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), p. 3.

(27) Caforio, p. 15.

(28) Huntington, p. 72.

(29) Ibid., p. 72.

(30) Ibid., p. 72.

(31) William C. Taylor, *Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2014), p. 27.

(32) Caforio, p. 16.

(33) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1969), p. 24.

(34) Bård Kårtveit and Maria Gabrielsen Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review*, CMI Working Paper, WP 2014: 5 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, June 2014), p. 4, and Lutterbeck, p. 9.

(35) Karabelias, p. 10.

(36) Ibid., p. 11.

(37) Finer, p. 25.

(38) Ibid., p. 25.

(39) Ibid., p. 28.

(40) Ibid., pp. 165-166.

(41) Kårtveit and Jumbert, p. 105.

(42) Lutterbeck, p. 10.

(43) Karabelias, p. 10.

(44) Taylor, p. 33.

(45) Rukavishnikov and Pugh, p. 133.

(46) Caforio, p. 17.

(47) Ibid., p. 18.

(48) Kårtveit and Jumbert, p. 4.

(49) Hans Born, Marina Caparini and Karl Haltiner, *Models of Democratic Control of the Armed Forces: A Multi-Country Study Comparing 'Good Practices' of Democratic Control*, DCAF Working Paper Series; no. 47 (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2002), p. 6.

(50) Karabelias, p. 11.

(51) Lutterbeck, pp. 9-10.

(52) Ibid., p. 12.

(53) Ibid., p. 12.

(54) Ibid., p. 13.

(55) Ibid., p. 13.

(56) زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة عبد الرحمن عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 16.

(57) فؤاد الآغا، علم الاجتماع العسكري (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 13.

(58) باراني، ص 19.

(59) المرجع نفسه، ص 20-21.

(60) سلمان بونعمان، فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد، دراسات فكرية؛ 1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 16.

(61) Zeki Sarigil, «Civil-Military Relations Beyond Dichotomy: With Special Reference to Turkey,» *Turkish Studies*, vol. 12, no. 2 (June 2011), p. 265.

(62) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة»، في: حمدي عبد الرحمن (محرر)، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 30.

(63) عزمي بشارة، «الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية»، سياسات عربية، العدد 22 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 8.

(64) Birthe Hansen and Carsten Jensen, «Challenges to the Role of Arab Militaries,» in: Carsten Jensen

(ed.), *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008).

الفصل الثالث
الشبكة التحليلية الشارحة
العلاقات العسكرية – المدنية في الوطن العربي

بعد هذا المدخل النظري الضروري لفهم الخلفيات النظرية للعلاقات العسكرية - المدنية، سننتقل إلى مستوى ثان من التحليل، يتمثل في بحث العلاقة بين السياسي والعسكري في دول ثورات الربيع العربي، حيث يبين لنا الواقعُ العربي أن الجيوش العربية تأثرت، في تشكيلها وتنظيمها، بتاريخية المجتمع وتركيبته، وبطبيعة النظام السياسي للدول التي تنتمي إليها. من هنا، كان كل جيش منها حالة خاصة، أنتجت ردات فعل خاصة عند قيام الثورات العربية. فما هي هذه الأوضاع التي ساهمت في تشكيل الجيوش العربية؟ وما هي الشبكة التحليلية التي تفسر لنا ردات الفعل المتباينة للجيوش العربية أمام ثورات شعوبها؟

يمكن أن تكون الإجابة من خلال بناء شبكة تحليلية خاصة، نسعى من طريقها إلى فهم ردات فعل الجيوش العربية وتفسيرها، أمام الأزمات الحادة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2010.

تتبني شبكتنا التحليلية على مسلّمات ونتائج توصلت إليها النظرياتُ السابقة. أولى هذه المسلّمات تتمثل في خصوصية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا وفق ما نبهتنا إليه بحوث جانُويتز ومهران. أمّا المسلّمة الثانية، فتتمثل في تأثر العلاقات العسكرية - المدنية، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الأوضاع الخاصة بنظام الحكم أو بالمؤسسة العسكرية، وتأثرها أيضًا بأحوال المجتمع العامة، السياسية منها والاقتصادية والسوسيولوجية والأنثربولوجية، إضافة إلى الرهانات والضغوطات المحلية والدولية، التي يقع تحتها العسكر والمدنيون على حد سواء.

أولًا: أساس الشبكة التحليلية المعتمدة

ستتأسس شبكتنا التحليلية على مفهوم أساس وجوهري، يرتبط بشكل عضوي بالأسباب التي أدت إليه، وأيضًا بالنتائج التي ستنتج منه. ويتمثل هذا المفهوم في ما ستسميه هذه الدراسة بآلية الوقاية من الانقلاب.

تبين لنا المتابعة التاريخية لأوضاع نشأة الجيوش العربية وتطورها، أن العلاقات العسكرية - المدنية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتحدد بناء على أربعة عوامل

جوهرية، لكلّ واحد منها علاقة مباشرة بآلية الوقاية من الانقلاب:

العامل الأول: موقف الحاكم من الجيش

بالنظر إلى طريقة وصول الحاكم العربي إلى السلطة، والتي يمكن حصرها في التوريث أو الانقلاب (العسكري أو المدني) أو الثورة أو التفاوض السياسي، فإن موقف الحاكم من الجيش يتلخّص إمّا بالخوف والحيطة والحذر، وإمّا بالاستحواذ على الجيش أو بالانقياد والتبعية له أو بالحياد والاستقلالية. وتتحدد ردة فعل الحاكم تجاه الجيش انطلاقًا من هذه المواقف، وهي ردة فعل تحدد بشكل كبير آلية الوقاية من الانقلاب.

العامل الثاني: علاقة الجيش بمسار بناء الدولة

يكشف تاريخ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحديث والمعاصر، تباينًا واضحًا في مسارات بناء الدولة، من الثورة والتحرر من الاستعمار الغربي، إلى الانقلابات العسكرية على الأنظمة الملكية التي نشأت عقب سقوط الخلافة الإسلامية، إلى الحركات الثورية الإصلاحية القبلية التي عملت على توحيد عدد من القبائل في دولة وطنية. و«ينطبق هذا الأمر على دول عدة في الوطن العربي، كانت في معظمها تحت السيطرة الأوروبية أو العثمانية، وكان عليها أن تحارب من أجل استقلالها، سواء عسكريًا أو سياسيًا. أدّت القوات المسلحة دورًا مهمًّا في هذا المسار، سواء بحمل السلاح، أو بتأطير مقاومة سياسية للقوات الأجنبية، أو من خلال العصيان. وفي بعض الحالات، كان الجيش هو المؤسسة الأولى التي يتم تأسيسها، وأصبح في بعض الحالات يرمز إلى الدولة ككل [...] ويمثّل تحررها من قرون من العبودية للقوات الأجنبية، وما يميزه من الجيش العثماني أو الجيوش الأوروبية، ليس قيادتها أو معداتها، إنما ولاؤها لدولة معينة وأمة محددة»(65).

كانت للجيوش، أمام هذا التباين، مساهمات متفاوتة أيضًا، فمِن مبادر ومفعّل للمسار، وبالتالي متسبّب في بناء الدولة في بعض الدول، إلى نتيجة لبناء هذه الدولة في حالات أخرى، أي إنه لم يكن موجودًا، أو كان مهمّشا في أثناء الشروع في مسار بناء الدولة. من هنا، يتحدد شكل الآلية المعتمدة للوقاية من الانقلاب، بالنظر إلى مكانة الجيش في

هذا المسار.

العامل الثالث: تركيبة المجتمع الاجتماعية والإثنية والطائفية

نظريًا، يُفترض أن يهتم الجيش، من منطلق الحداثة، بالمهمات العملياتية التي تحددها له القوانين والمواثيق الرسمية للدولة؛ فالمؤسسة العسكرية مؤسسة حديثة، ويقصد بـ «الحديثة المؤسسة التي يكون لها بنية عقلانية ورسمية وتراتبية، وتجري الترقية في داخلها عبر الاستحقاق لا عبر المَنْح، كما أنها متجددة ومتطورة تكنولوجيًا»[66]. لكن من منطلق انتماءاتها الاجتماعية، تجد المؤسسة العسكرية نفسها مضطرة (أو أنها تُدفع دفعًا) إلى التفاعل مع الخصائص الاجتماعية والإثنية والطائفية للبلد الذي تنتمي إليه، فتتخلى، ولو جزئيًا، عن عقلانيتها ورسميتها، وحتى تراتبيتها، ففي دول العالم الثالث عمومًا، ودول العالم العربي على وجه الخصوص، يبقى دور الإثنية والطائفة والعشيرة والعائلة مهمًّا في مختلف مستويات القوات المسلحة. إلى درجة أن الولاء للطائفة أو العشيرة يكون في بعض الجيوش مقدَّما على الولاء للدولة أو للجيش. إنها عادة موروثة عن الاستعمار الذي اجتهد في استغلال التنوع الإثني والطائفي والقبلي في استراتيجيات الهيمنة، لبسط نفوذه على مستعمراته بأقل ما يمكن من تكاليف.

وفي هذا الصدد، يذكر دونالد هوروفيتز[67] ثلاثة عناصر تتمثّل في: 1- العلاقات بين العسكريين والسياسيين؛ 2- الصعوبات التي يواجهها العسكر عند محاولة تحييد انتماءاتهم الإثنية؛ 3- تدخّل المدنيين في الحياة العسكرية. هذه العناصر تساهم بما لها من تأثير في تحديد دور الجيش ومكانته في شبكة علاقات السلطة، ضمن مثلث العلاقات العسكرية - المدنية، الذي يضم القوات المسلحة والدولة والمجتمع.

ترتبط الوضعية غير العقلانية للقوات المسلحة، بالنسبة إلى المجتمعات التي تنتمي إليها، بالممارسات الاستعمارية؛ فالمعروف أن القوة الاستعمارية التي كانت تدّعي السعي إلى تحديث الشعوب المستعمرة، عملت كإجراء أوّل على تشكيل قوات مسلحة محلية. ولم يكن ذلك من أجل حماية البلدان المستعمَرة، ولكن من أجل بسط سيطرة القوة الاستعمارية أكثر فأكثر. وهنا بالضبط، تدخلت الأنثربولوجيا، فعملت عملها، حيث جرى التعرف بدقة إلى التوزيعات الإثنية والطائفية في المجتمعات المستعمَرة. ومن ثم جرى استغلال هذا التوزيع في أثناء تشكيل الجيوش المحلية، فاعتُمد على

الأقليات في تشكيل جيوش تساعد القوات الاستعمارية على ضبط الأغلبية وتطويعها؛ «فالجيوش التي شكلتها القوى الاستعمارية كانت تهدف إلى إنجاز الأفراد مهمّاتهم، لا على الرغم من الولاءات الإثنية، ولكن بسببها. ثم استمر هذا التقليد الاستعماري في كثير من الجيوش التي أُعيدت هيكلتها»[68] بعد جلاء الاستعمار. وواصلت كثير من النخب السياسية، بعد الاستقلال، الاعتماد على الطائفية والإثنية في تشكيلها الجيوش وتوازناتها المختلفة، وبحماسة تفوق في بعض الأحيان الحماسة الاستعمارية.

تواصلت هذه العادات الاستعمارية مع الجيوش المستقلّة، حيث بات واضحًا، وأحيانًا ضروريًا، أن تتحكم التركيبة الإثنية والطائفية والعشائرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تحديد دور الجيش وتشكيلته على مستويات التنظيم والتعداد والأهداف والاستراتيجية.

استثمرت الأنظمة التي تتميّز دولها بتنوع إثني أو طائفي، إيجابًا أو سلبًا، في هذا التنوع بالشكل الذي يمكّنها من تسيير معادلات الولاء والطاعة عند ضباط الجيش وأفراده، بما يقيها المفاجآت غير السارة؛ فـ «الطريقة التي يرتبط بها كلّ من الدولة والمجتمع والجيش، تتحكم فيها عناصر أخرى، كالتجنيد. ويمكن أن نتعرف من خلال عملية اختيار المجندين، إلى أي مدى يمكن الدولة أن تثق في بعض عناصر المجتمع، وكيف ترتبط هذه العناصر بالدولة؛ فارتفاع أو انخفاض معدل التجنيد من طائفة دينية معيّنة، أو من إثنية معيّنة، يحدد لنا، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، العلاقة بين الدولة والمجتمع والجيش»[69]. هنا أيضًا، يكون لهذه العوامل السوسيولوجية والأنثربولوجية دور مهم في تحديد شكل آلية الوقاية من الانقلاب.

العامل الرابع: الأوضاع الدولية المحيطة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هناك رهانات سياسية واقتصادية، وحتى ثقافية، حوّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حلبة صراع، تتصارع فيها القوى العالمية من أجل تقوية غنائمها الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويمثّل الوضع السياسي بوجود الكيان الصهيوني واحتلال فلسطين، والوضع الاقتصادي باحتواء المنطقة على معظم احتياطات العالم من النفط، والوضع الثقافي باحتواء المنطقة على أهم نقاط الصراعات الدينية

والثقافية، إضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي الذي يجعل المنطقة من أقرب الأسواق إلى جميع القوى الاقتصادية العالمية، ويجعلها في الوقت نفسه الممرّ الإجباري لهذه الأسواق والاقتصادات.

هذه العوامل كلها تمثّل عوامل ضغط وضعت المنطقة في صلب اهتمامات القوى العالمية العظمى، ما يدفعنا إلى الجزم بأنه لم يحدث في الماضي، ولا يمكن أن يحدث في المستقبل، أي تطور في المنطقة من دون أن يكون هناك تأثير، مباشر أو غير مباشر، لهذه القوى في أنظمة المنطقة وجيوشها. وكون النظام الحاكم والمؤسسة العسكرية والمجتمع هي القوى الفاعلة الأساسية في هذه الحلبة المعقدة، فإن تأثير القوى الأجنبية في العلاقات العسكرية - المدنية يصبح تحصيل حاصل، بالتالي، تصبح فوبيا التدخل الأجنبي - عسكريًا كان أم استخباريًّا - أحد المحركات الأساسية والمبررات الجاهزة لآلية الوقاية من الانقلاب.

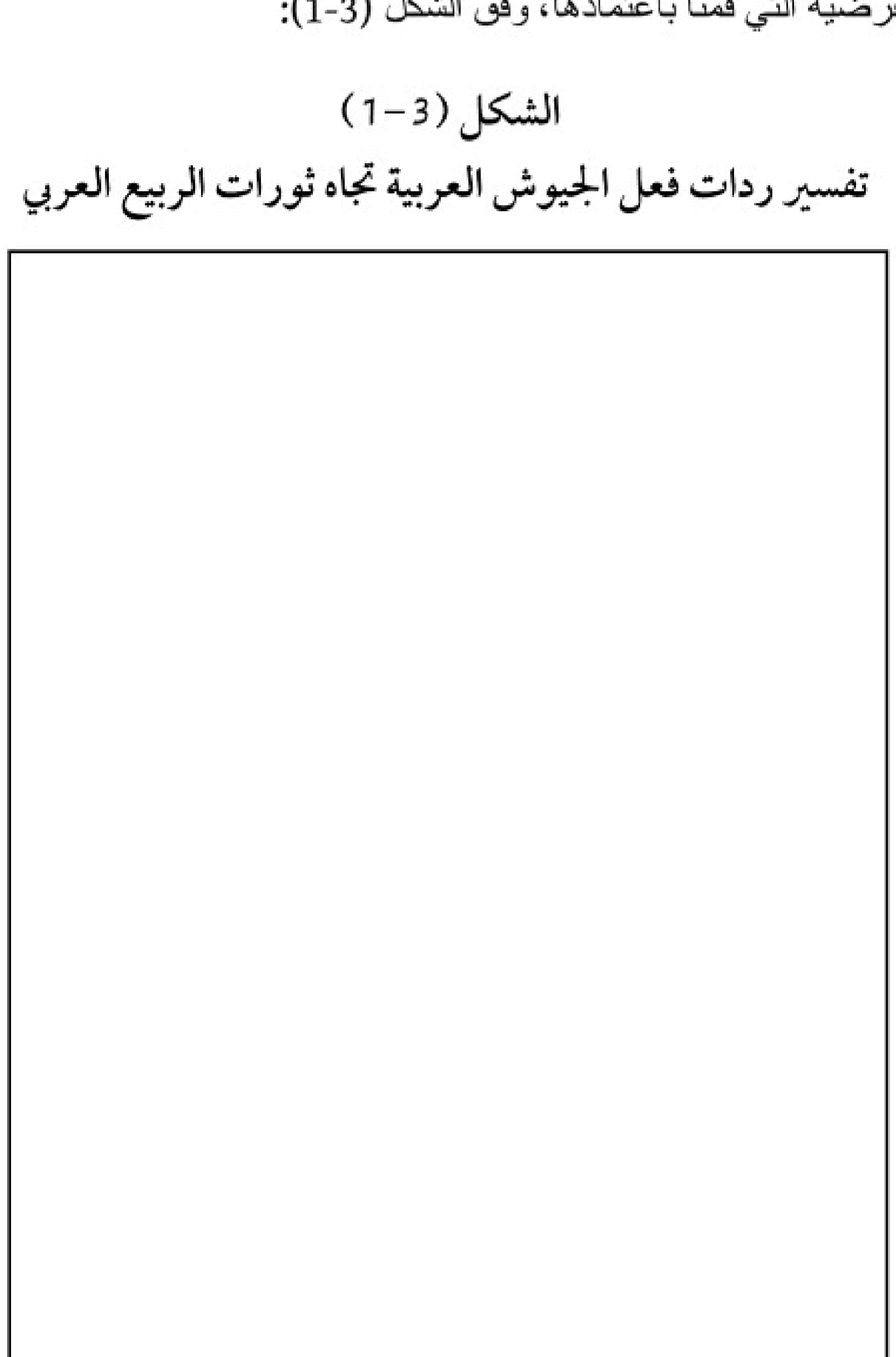
نتيجة هذه العوامل الداخلية والخارجية، تعرضت جيوش المنطقة لهيكلة وبناء يخضعان لشكل آلية الوقاية من الانقلاب المعتمدة، وهي الآلية التي أفرزت وضعيات خاصة بكل جيش. ومن ثمّ تحكمت هذه الوضعيات في ردات فعل الجيوش العربية أمام ثورات الربيع العربي.

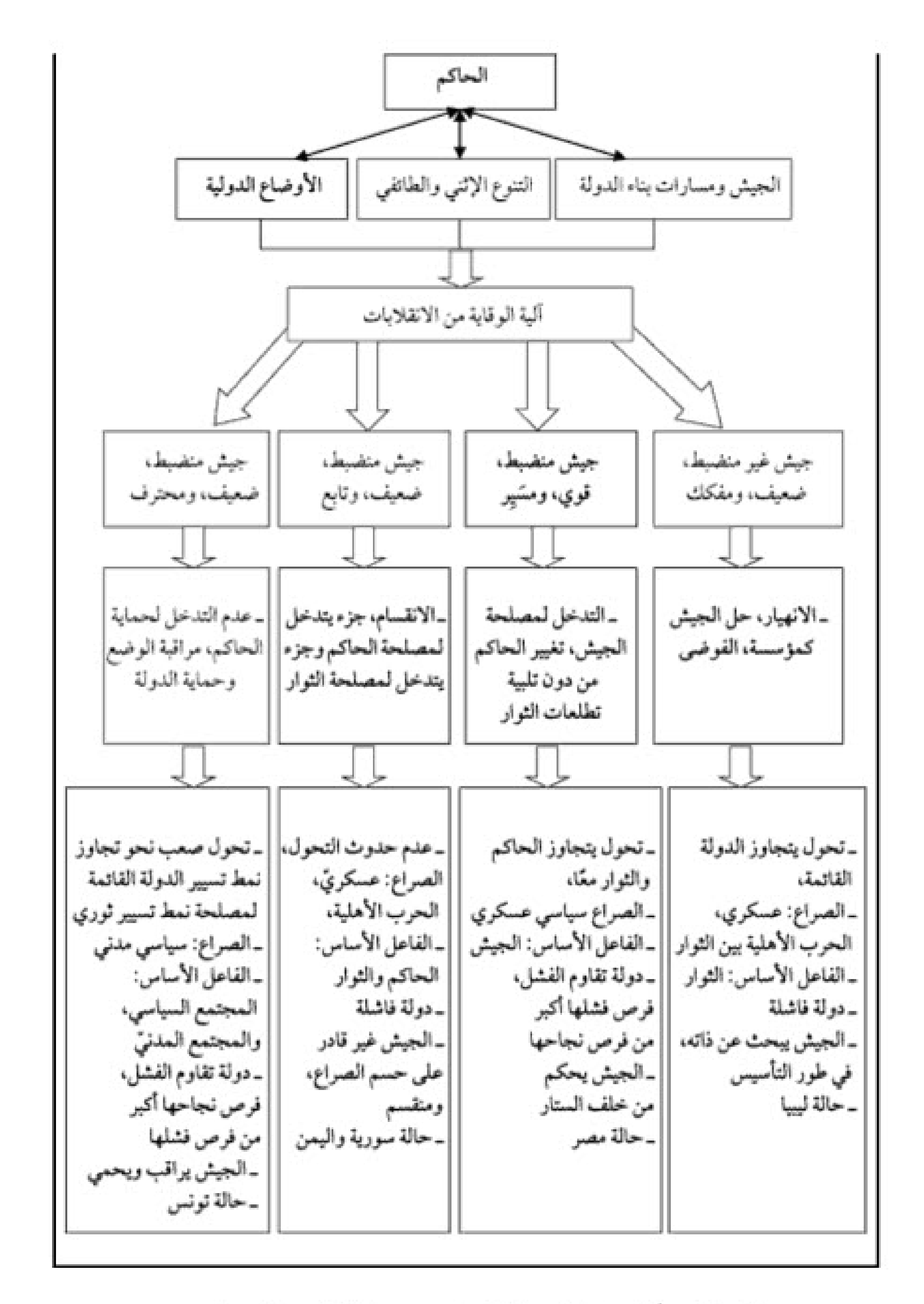
كانت ردة فعل الجيش التونسي محايدة، وكانت ردة فعل الجيش المصري متدرجة من مساندة المتظاهرين، إلى مساندة النظام. أمّا ردة فعل الجيش السوري، فكانت مساندة للنظام، وتميزت ردة فعل الجيشين اليمني والليبي بالتردد والانقسام بين مساندة النظام ومساندة المتظاهرين. هذا مع العلم أن شكل ردة فعل العسكر هي التي حددت بشكل أساس مآلات هذه الثورات ومخرجاتها، والتي لا تزال الدول المعنية بها تعانيها إلى اليوم؛ إذ لا يخفى على أحد أن دول الربيع العربي كلها تعاني حالة لاستقرار سياسي وأمني متفاوتة الدرجات، حتى أصبح من المبرر التساؤل عمّا إذا كانت الانتفاضات العربية، ثوراتٍ فعلية أم مجرد انقلابات مقنَّعة، فتفاوتت النتائج من ديمومة حالة الفوضى الشاملة المرتبطة بردة الفعل الانقسامية أو المساندة للنظام (سورية وليبيا واليمن)، إلى حالة الفوضى النسبية المرتبطة بردة الفعل الحيادية، أو ردة الفعل المتدرجة (تونس ومصر). كما نتج من موقف الجيش فشل الدولة في أسوأ الحالات (ليبيا وسورية واليمن)، ومقاومة فشل الدولة مع احتمالات تقترب من النجاح بالنسبة إلى حالة تونس، واحتمالات تقترب من الفشل بالنسبة إلى حالة مصر.

من هنا، نفترض أنه يمكننا فهم مآلات الثورات العربية، من خلال فهم ردات فعل الجيوش العربية على هذه الثورات، وهي ردات الفعل التي سنفسرها من خلال آلية منع الانقلابات المطبقة من الحاكم، والتي ترتبط هي أيضًا بعلاقة الحاكم بالجيش وبمسارات بناء الدولة، وبالتركيبة الاجتماعية والإثنية والطائفية والثقافية للمجتمع، وبالأوضاع الدولية المحيطة. ويمكننا تمثيل شبكة التحليل التي سنقيس، من خلالها، صدق الفرضية التي قمنا باعتمادها، وفق الشكل (3-1):

الشكل (3-1)

تفسير ردات فعل الجيوش العربية تجاه ثورات الربيع العربي





ثانيًا: آلية الوقاية من الانقلابات

لاحظنا في ما سبق درجة تعقّد العلاقات العسكرية - المدنية، ووقفنا على حقيقة، مفادها أن الحدود الفاصلة بين الحكم العسكري والحكم المدني رفيعة جدًّا، إلى درجة أن التحول من نظام حكم إلى آخر يمكن أن يحدث في أي لحظة، وبأي شكل من الأشكال.

تعاني دول العالم الثالث صعوبة إجراء تحوّل ديمقراطي يضمن الوصول إلى السلطة،

والتناوب عليها، وفق آليات محددة وواضحة ومعترف بها من الجميع. لذلك، أصبحت ميزة العلاقات العسكرية - المدنية، في دول العالم الثالث عمومًا والعالم العربي خصوصًا، هي الانقلابات والانقلابات المضادة. وأصبح التآمر على الحاكم من معارضيه، أو من أقرب الناس إليه، تقليدًا مميَّزا للدول المتخلفة، حتّى يمكن القول إن كلام مكيافيلّي يبقى، على الرغم من قِدمه، صالحًا لتوصيف أوضاع حكام العالم الثالث اليوم، وذلك حين يقول «يفقد الملوك أرواحهم بالمؤامرة، أكثر ممّا يفقدونها بالحرب المفتوحة»[70].

يميز جيلبير الأشقر بين أربعة أشكال من الانقلابات:

«1- **الانقلاب الثوري:** ويهدف إلى تغيير راديكالي لسياسة النظام، ويسمّي الانقلابيون فعلهم هذا 'ثورات'. الأمثلة يمكن استقاؤها من الانقلاب ضد الملكية في مصر في عام 1952 وتونس في عام 1957 والعراق في عام 1958 واليمن في عام 1962 وليبيا في عام 1969 والسودان في عام 1969 وعام 1989»[71]، وهو الشكل الأكثر وضوحًا للانقلابات العسكرية؛ إذ إنه يعلن نفسه من البداية باعتباره فعلًا ثوريًا يُقصد من ورائه تغيير الوضع القائم تغييرًا شاملًا، يتم في هذه الحالة إسقاط النظام القائم ومؤسساته ورموزه ونخبه، ويشرع في العمل على وضع البدائل الجديدة، ويستهدف في الأساس تغييرًا راديكاليًا للأنظمة، كالتحول من الملكية إلى الجمهورية، أو تغييرًا راديكاليًا للأيديولوجيا، كالتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

«2- **الانقلابات الإصلاحية:** وهي تهدف إلى تصحيح نظام قائم وتعديله، من دون قطيعة راديكالية مع النظام السابق. تضم الأمثلة انقلاب هواري بومدين في عام 1965 في الجزائر، وأحمد حسن البكر وصدام حسين في عام 1968 في العراق، وحافظ الأسد في عام 1970 في سورية وزين العابدين بن علي في عام 1987 في تونس. وكذلك ثورات القصور في دول الخليج»[72]. إنها انقلابات أقل وضوحًا، حيث لا نكاد نلحظ الهدف من التغيير، لأنه يركز على النخب والأشخاص، ولا يستهدف تغييرات راديكالية، بل يستهدف تصحيحًا جزئيًا للنظام القائم.

«3- **الانقلابات المحافظة:** تأتي ردةَ فعل على عدم الاستقرار السياسي، وتهدف إلى المحافظة على النظام القائم، أو إلى إعادة النظام في أثناء الفترات الانتقالية، مثل الانقلابات المتكررة في موريتانيا[73]. يصاحب هذا النوعُ من الانقلابات حالة الأزمات، وعادة ما يقدم حلولًا سريعة لها، فالهدف الأساس هو المحافظة على النظام

القائم، أو وضع حد لحالة الفوضى التي يمكن أن تهدد النظام، وهو أيضًا انقلاب غير واضح وغير معلَن، وربما لا ينتبه إليه المجتمع إلا بعد فوات الأوان.

«4- **الانقلابات الرجعية:** وتهدف إلى قمع الحركات الراديكالية التي وصلت إلى الحكم، أو تحاول الوصول إليه، مثل انقلاب الجزائر في عام 1992»[74]. وهي الحركات التي يجري من خلالها الالتفاف على مطالب التغيير الراديكالي؛ فعوض إذعان النظام لهذه المطالب، يعدُّ انقلابًا داخليًا يمنع تحقق مطالب التغيير الراديكالي، ويعطي العسكر فرصة ترميم النظام واستعادته، وتفادي خسارته وضياعه بشكل نهائي.

أصبح الانقلاب على الحكام في العالم الثالث، بعد الحرب العالمية الثانية، الآلية الحصرية للتداول على السلطة، حيث تعطينا الإحصاءات أرقامًا مثيرة، تشير إلى حدوث «ما يقارب 357 محاولة انقلابية في العالم الثالث بين عامي 1945 و1985، أي إن حوالى نصف عدد الدول النامية جرّب الانقلاب العسكري خلال هذه الفترة، في الأقل مرة واحدة، ومن بين هذه المحاولات، 183 انقلابًا ومحاولة انقلاب ناجح، أي ما يعادل 51 في المئة. لا يبدو أن هذه الظاهرة اقتربت من نهايتها، إذ نلاحظ حدوث 75 انقلابًا ومحاولة انقلاب بين عامي 1986 و2000»[75]. تؤشر هذه الأرقام إلى وضع حرج وقلق في دول العالم الثالث؛ فبمثل هذا المستوى من الانقلابات والمحاولات الانقلابية، تصبح الثقة معدومة في الاتجاهين، حيث لا يثق المدني في العسكري، لأنه يَظهر له خطرًا محدقًا بوجوده وبسلطته. ولا يثق العسكري في المدني، لأنه يَظهر له تهديدًا كامنًا لمكاسبه وامتيازاته المادية والمعنوية.

يمثل العالم العربي حالة أنموذجية لعدم الثقة السائدة بين الحاكم من جهة والنخب السياسية الأخرى والنخب العسكرية من جهة ثانية؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد تشكُّل الدول الوطنية في العالم العربي واستقلالها، عرفت الدول الناشئة كلها انقلابًا أو محاولة انقلاب واحدة في الأقل. بل إن بعض الدول تحوّل فيها الانقلاب إلى القاعدة، بينما أصبح الاستقرار والتداول السلمي على السلطة هو الاستثناء.

أمام هذا الوضع، ولتسيير حالة الخوف والخوف المتبادل، التي أصبحت سائدة بين النخب السياسية والنخب العسكرية، اهتدى الحكام الذين وصلوا إلى السلطة بواسطة الانقلاب وقوة السلاح، إلى آلية تمنع تكرار ما حدث لهم، حيث تم العمل على تنفيذ مجموعة من التكتيكات والاستراتيجيات في تسيير العلاقات العسكرية - المدنية، بحيث

يصبح من المستحيل التفكير في القيام بعمل انقلابي ضد الحاكم. هذه التكتيكات وهذه الاستراتيجيات، هي ما سنسميها آلية منع أو آلية وقاية من الانقلابات.

يتكلم كلّ من آرون بلكين وإيفان شوفر على آلية منع الانقلاب من دون الإشارة إليها بالاسم، حيث يقولان: «عندما يكون تهديد الانقلاب كبيرًا، نتوقع أن يقوم معظم الزعماء بضبط التوازن مع عسكرييهم، وهذا من خلال تقسيم قواتهم العسكرية إلى تنظيمات متنافسة، تقوم بمراقبة بعضها بعضًا والموازنة بينها، وهذا ما يمكن أن يشمل تشكيل فروع عسكرية إضافية وأحيانًا مكررة، تمنع أيًا من الفروع الأخرى من السيطرة المطلقة على مصادر السلطة، كتكوين قوات حرس السواحل، إضافة إلى القوات البحرية، وقوات خاصة شبه عسكرية من القوات الأكثر ولاء، كل هذا من أجل غاية وحيدة هي حماية الزعيم»[76]. يتضح لنا من البداية أن أساس هذه الآلية هو إنشاء حالة من الشك بين مختلف وحدات القوات المسلحة، بغرض السيطرة على تدفق المعلومات داخل الوحدات وفي ما بينها؛ فالشك يمنع الأفراد والضباط من الحركة، ولا سيما إذا علمنا أن، إضافة إلى الشك، يدفع الحاكم الشمولي الوحدات العسكرية إلى التنافس على تقديم فروض الولاء والطاعة للحاكم، الأمر الذي يعزز أريحيته وفي الوقت نفسه يرفع من مستويات الشك والحذر داخل الوحدات العسكرية المختلفة.

أمّا عند جيمس كوينليفان، فإن طرح فكرة آلية الوقاية من الانقلاب يصير أكثر وضوحًا ودقة، خصوصًا أنه اهتم اهتمامًا مباشرًا بالحالة العربية الإسلامية؛ فالمحيط العربي عُرف، منذ سقوط الخلافة الإسلامية، بكثرة الصراعات التراجيدية بين مختلف مكونات الأجهزة القوية في الدولة، من أجل الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، حيث «يوفر الشرق الأوسط أرضية خصبة للانقلابات، فبين آذار/مارس 1949 (تاريخ أول انقلاب بعد الحرب العالمية الثانية) ونهاية عام 1980، وقعت 55 محاولة انقلاب في الدول العربية، نصفها كان ناجحًا. وكان لوقوعها أسباب عدة، منها الصراعات على السلطة بين الجماعات المختلفة في سلك الضباط»[77]. أحدث هذا الوضع حالة من الفوبيا؛ إذ أصبح الحاكم غير مطمئن على سلامته الجسدية وعلى كرسي السلطة. ثم عملت الأنظمة العربية على تنفيذ استراتيجيا تسمح بتقييد سلطة الجيش، فلا يكون وجوده مصدر تهديد للحاكم؛ إذ «تعلم أولئك الذين وصلوا إلى السلطة من طريق الانقلاب، كيف ينفذون الإجراءات التي تمنع تكرار الانقلابات، فإذا كان جوهر الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة من مجموعة صغيرة من الأفراد من

داخل أجهزة الدولة، فإن جوهر آلية الوقاية من الانقلابات هو إقامة البنى التي تقلل احتمالية استغلال المجموعات الصغيرة للنظام القائم من أجل تحقيق الانقلاب، ومنه «أُعَرِّفُ [الكاتب هنا كوينليفان] آلية الوقاية من الانقلاب على أنها مجموعة من الإجراءات يتخذها النظام للوقاية من الانقلابات العسكرية»[78]. بالفعل، كانت التجارب التي مر فيها الحكام العرب في الخمسينيات والستينيات، والسبعينيات، تجارب ملهمة لهؤلاء الحكام، جعلتهم يفكرون بجدية في تفادي ما سبق أن قاموا به من قبل؛ فكانت آلية الوقاية من الانقلاب استراتيجيا مثمرة أدّت إلى استقرار أنظمة الدول العربية عقودًا عدة.

يميز مايكل ماكارا بين ثلاثة أشكال من آليات الوقاية من الانقلاب:

«أولا، تنشئ الأنظمة الحاكمة مؤسسات عسكرية موازية، وكثيرًا من الأجهزة الأمنية، من أجل حماية نفسها من تدخّل المؤسسات العسكرية»[79]، بحيث تعطى هذه القوات الموازية، وشبه العسكرية، استقلالية تامة عن الجيش، وفي الوقت نفسه، يتم ربطها بشكل مباشر مع مكتب الزعيم. ويبقى الهدف الأساس لهذه القوى هو حماية النظام، ومنع أي محاولة للانقلاب عليه. يؤدي فصل هذه القوات عن الجيش إلى حدوث نوع من التوازن في القوة، وفي الرعب، بين الجيش وهذه القوات شبه العسكرية الموازية، الأمر الذي يجعل التفكير في أي عملية انقلابية مبنيًا على حساب المكاسب والخسائر؛ ففي غياب المعلومات الدقيقة لدى القوات النظامية، مقارنة بالقوات الموازية والموالية للحاكم، تميل عملية الحساب دائمًا إلى تفضيل عدم التفكير في الانقلاب أصلًا، «إضافة إلى ما سبق، تقوم قوات الأمن والشرطة والاستخبارات بالمراقبة وبالعمليات الاستخبارية التي تسمح لها بمراقبة الجيش وكشف المحاولات الانقلابية قبل حدوثها»[80]. أدى هذا الوضع إلى نسج أسطورة «الزعيم الذي يعرف كل شيء عن أي شيء»، وهي أسطورة تعطي الحاكم الأسبقية والأفضلية على جميع أجهزة الدولة الأخرى، بما فيها أجهزة الاستخبارات، نظرًا إلى مركزية تدفق المعلومة التي أصبحت تحت سلطة الحاكم. من هذا المنطلق، يصبح التفكير في الانقلاب مغامرة لا يجرؤ عليها إلا المتهورون.

«ثانيا، يحافظ النظام الحاكم على ولاء القوات العسكرية والأمنية من خلال تقوية مستويات الإنفاق فيها، وتوزيع مكاسب مادية سخية على أفراد القوات المسلحة»[81]. إنه شكل من أشكال الرشوة السياسية السائدة في العالم العربي، حيث يتعمّد النظام

الحاكم تقديم حوافز مادية ومعنوية سخية للقوات المسلحة عمومًا، وللضباط خصوصًا. وبهذه الاستراتيجيا يضمن تجديد أفراد هذه القوات، لأن هذه الحوافز ستحوّل القوات المسلحة إلى مصدر للارتقاء الاجتماعي. بالتالي، يكثر الطلب على الانخراط في صفوفها، ما يعطي النظام إمكانية اختيار الأفراد الأكثر انسجامًا مع آلية الوقاية من الانقلاب المعتمدة. ومن جهة ثانية، يؤدي سخاء المدني مع العسكري، إلى تحقيق العسكر مركزًا اجتماعيًا مرموقًا، مقارنة ببقية القطاعات ومجالات النشاط، فتؤدي هذه الاستراتيجيا إلى «ربط مصير القوات الأمنية بمصير النظام الحاكم. فضمان المزايا الاقتصادية لمصلحة القوات الأمنية هو بمنزلة ضمان حصة لها من نتائج استمرار النظام في الحكم»[82]، الأمر الذي يجعل التفكير في الانقلاب أمرًا غير عقلاني في الأساس.

«ثالثا وأخيرًا، يستثمر الزعماء السياسيون في شبكة القرابات والهويات الطائفية والإثنية، في أثناء بناء القوات المسلحة؛ إذ يعطى بعض الأهمية للطائفة العقدية التي ترتبط بشكل مباشر مع الزعيم السياسي، يتم توظيف الطائفة والإثنية والقرابات الدموية في تسيير عديد الجيش وتراتبيته، من أجل ضمان الولاء المطلق.

تعيش الأقليات في المجتمعات العربية تحت ضغط أسطورة التهديد الذي تمثله الأغلبية على وجود الإثنية أو الطائفة الدينية أو الأقلية الجهوية. لذلك، يصبح الحاكم - إذا ما كان مرتبطًا بهذه الأقليات - كـ «المهدي المنتظَر». وتتقاطع رغبة الحاكم في حماية حكمه وتوطيده، مع رغبة الإثنية أو الطائفة أو الجهة في حماية وجودها ودفع تهديد الأغلبية.

بنتيجة هذه التقاطعات، ينشأ شكل من التواطؤ بين الحاكم والأقلية الإثنية أو الطائفية أو الجهوية، وهذا بدوره يحد كثيرًا من إمكانات التفكير في الانقلاب العسكري.

يرى كوينليفان أن «على الرغم من كون كل آلية وقاية حالة خاصة قائمة بذاتها، فإن جلّها يلتقي في بعض الخصائص المشتركة:

- الاستغلال الفعلي للولاء العائلي والإثني والطائفي الديني، خصوصًا في ما يتعلق بالمناصب القيادية، وفي إنشاء الوحدات الموازية للجيش.
- تشكيل قوات مسلحة (ميليشيات) موازية للقوات النظامية.
- تطوير وكالات الأمن الداخلي المتعددة والمنفصلة، وبصلاحيات متداخلة، ما يسمح بقياس تطور مستوى ولاء وحدات الجيش، مع تأمين قنوات اتصال مباشرة مع القائد،

لكلّ وكالة من الوكالات.

- تشجيع المهارة في الجيش النظامي.

- الدفع بسخاء للعاملين على هذه الإجراءات من أجل ضمان صون النظام الحاكم»[83].

تتباين ردات فعل الحكام تجاه الفوبيا العسكرية، بحسب التركيبات الإثنية والطائفية والسياسية للدولة وللمجتمع؛ فهناك من يعمد إلى تقوية الجيش، وكسبه لمصلحته باعتباره حليفًا قويًا لمشروع الحاكم. وهناك من يعمل على إضعاف الجيش، باعتباره عدوًا يهدده؛ «فالحاكم الذي عادة ما يأتي من الجيش أو من قوة أمنية أخرى، يعمل على تقسيم القوات المسلحة إلى وحدات منفصلة، بحيث تتنافس على مصادر السلطة وعلى التأثير، عادة ما يتولى الحاكم أو أحد أفراد أسرته المقربين قيادة هذه الوحدات العسكرية»[84]، وبين التقوية والإضعاف تتدرج الاستراتيجيات باتجاه القطبين، وبناء على هذه الاستراتيجيات، يمكننا فهم العلاقات العسكرية - المدنية بوصفها ردة فعل على هذه الآلية.

في حالة الأخذ بأنموذج الفوبيا العسكرية (Militarophobia)، يعتمد الحاكم العربي آلية مؤسَّسة على تهميش الجيش، وتجريده من كل سلطة يمكنها أن تؤثر في مستقبل الحاكم؛ أي استراتجية تقوية الحاكم وتهميش الجيش، فيخضع الولاء للسلطة لمنطق قوة الحاكم أو ضعفه. يمثل هذا الأنموذج دولة ليبيا؛ فظروف وصول القذافي إلى الحكم والتركيبة القبلية للمجتمع الليبي، دفعت النظام الحاكم إلى الاستعاضة عن التركيز على الجيش بالتركيز على الميليشيات وتسليح الشعب وتدريبه، الأمر الذي أدى إلى تحوّل الجيش إلى مؤسسة تعيش على هامش الدولة، تحرس العتاد الحربي ولا تستعمله. من هنا، كانت ردة فعل هذا الجيش، أمام الثورة، الانهيارَ السريع والكلي، للجيش وللدولة وللمجتمع. وأخيرًا السقوط في أتون الحرب الأهلية المدمرة.

عند اعتماد أنموذج تبعية الجيش للحاكم، يسعى الحاكم إلى تقوية الجيش بالصيغة التي تخدم سلطته، أي استراتيجية الاندماج شبه الكلي بين الحاكم والجيش، بالتالي يخضع الولاء للسلطة لمنطق الطائفة الحاكمة. ويمثل هذا الأنموذج الحالتين السورية واليمنية، حيث الأوضاع التاريخية، من انقلابات وحرب أهلية، والأحوال الاجتماعية، من تنوّع وتعدّد طائفي إثني، إلى بروز جيش مندمج في الدولة وأجهزتها. ومع الثورة، حدث انهيار لوحدة الدولة من دون انهيار كلي للنظام، كما تشكّل أكثر من جيش، ونشبت الحرب الأهلية.

أمّا في حالة اعتماد أنموذج تبعية الحاكم للجيش، فإن الجيش يتحول إلى مؤسسة حاكمة من خلف الستار، في ما يُعرَف باستراتيجية الحكومة الموازية والدولة العميقة، فيخضع حينئذٍ الولاء للسلطة لمنطق الجيش هذا الأنموذج تمثّله الحالة المصرية، حيث كان للأوضاع السياسي والاقتصادي والثقافي السائدة، منذ الحماية ومرورًا بانقلاب الضباط الأحرار والحروب العربية - الصهيونية، الدورُ الأساس في تشكيل المؤسسة العسكرية، فأصبح الجيش مؤسسة موازية للدولة، وجعله الوضع هذا يتصرف بشكل مستقل تمامًا عن تصرفات الدولة، حيث اعتمد استراتيجية الانسحاب من أجل الهجوم. وكانت النتيجة التضحية بالنظام من أجل إعادة بناء دولة الجيش وترميمها؛ فقبول الجيش بسقوط جمهورية مبارك وقيام جمهورية الإخوان، لم يكن إلا استراتيجيا لإعادة بعث جمهورية الجيش وترميمها.

في النهاية، يؤدّي اعتماد الأنموذج الحداثي للدولة إلى تحييد الجيش، لمصلحة تقوية الشرطة وسلطة الحاكم، أي اعتماد استراتيجية الجيش الاحترافي، حيث يخضع الولاء للسلطة لمنطق الربح والخسارة. والأنموذج هذا تمثّله دولة تونس؛ فالظروف التاريخية المصاحبة لنشوء دولة تونس، واعتماد التونسيين مشروعًا حداثيًا يستمد مقوماته من الأنموذج الغربي، أنتجت جيشًا محترفًا تعامل مع الثورة بطريقة سمحت بحدوث تحوّل سلس ومن دون وقوع خسائر مادية أو بشرية كبيرة. ومع أن ذلك أدى إلى سقوط النظام، فإن الدولة ظلت قائمة وتتصرف باستقلالية.

كانت آلية الوقاية من الانقلاب ناجحة ومفيدة بنسبة كبيرة؛ إذ مكّنت جميع الدول التي استعملتها من توفير الاستقرار السياسي أكثر من أربعين عامًا، وقللت بشكل كبير من الانقلابات والمحاولات الانقلابية. يقول ماكارا: «قضت آلية الوقاية من الانقلاب على الانقلابات في الشرق الأوسط منذ عام 1980، وهذا إنجاز رائع بالنظر إلى التاريخ المضطرب للعلاقات العسكرية - المدنية في المنطقة»[85]. وباستثناء بعض الحالات النادرة، كموريتانيا والسودان، وبعض انقلابات القصور التي تقع في ممالك على شكل تعديلات في توزيع السلطة بين أفراد العائلة المالكة، يمكننا الجزم بأن هذه الآلية أثبتت فعاليتها في ما تبقى من الدول، وأصبح معدل البقاء في السلطة، لحكام الدول العربية، هو الأطول، خصوصًا عند مقارنته بالديمقراطيات الحديثة.

نجحت هذه الآلية إذًا في تقوية سلطة الحاكم، وفي ضمان استقرار الحكم بين يديه فترات طويلة. إلا أنها أدّت إلى إضعاف القوات المسلحة العربية بشكل رهيب؛ فعندما

نطّلع على تفصيلات هذه الآليات، بالنسبة إلى كل دولة عربية، يسهل فهمنا واستيعابنا للانتكاساتِ التي مُنيت بها الجيوش العربية خلال الستينيات والسبعينيات، وحتى الثمانينيات، وهذا ما يؤكده كلّ من أولريش بيلستر (U. Pilster) وتوبياس بوهملت (T. Böhmelt)؛ إذ إنهما يبينان بوضوح أن آلية منع الانقلاب، وبقدر ما تمركز وتقوي سلطة القائد، بقدر ما تضعف فعالية الجيوش، وتبطئ سرعة ردة الفعل لدى الوحدات العملية، بل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى ضعف الوحدات والأفراد أو إلى عجزهم عن استعمال الأسلحة التي يحصلون عليها.

حوّلت هذه الآلية الجيوش العربية إلى جيوش ضعيفة وغير قادرة على المبادرة والتحرك بسرعة. وفي هذا الصدد، يرى عدد من المهتمين بالعلاقات العسكرية - المدنية، والصراعات الدولية، أنه «غالبًا ما تعيق آلية الوقاية من الانقلاب قدرات الجنود: أولًا لأن عندما تستثمر الدولة كثيرًا من الموارد في آلية الوقاية من الانقلاب، فإنها تقوم بذلك، وبالضرورة على حساب المؤسسة العسكرية النظامية. وثانيًا لأنها تضطر بذلك إلى تخفيض أعداد الأفراد وتسليحهم، أو حتى التأثير في نوعية الجنود، نتيجة ضعف التدريب والتجنيد. إضافة إلى الترقيات غير المؤسسة على الكفاءة»[86].

بناء عليه، يمكننا الجزم بأن بقدر ما كانت آلية منع الانقلاب مفيدة للأنظمة الحاكمة، كانت ضارة بالقوات المسلحة، حيث أضعفتها، وأضعفت قدراتها على الاستجابة السريعة، حتى في أداء مهماتها الأصلية، أي تسيير الحروب والفوز بها.

ثالثًا: بين الثورة والانقلاب

لا يمكننا المرور إلى مرحلة تشريح علاقة العسكري بالمدني خلال مرحلة التحول، التي صاحبت ثورات الربيع العربي وأعقبتها، من دون المرور بمفهوم الثورة وضبط علاقته بالانقلاب، وذلك لجعل الرؤية أوضح عند عرض المعطيات المتعلقة بالعلاقات العسكرية - المدنية وتحليلها؛ فبالاعتماد على ما سبق، تمثّل حالات الثورات العربية، وحالات التحولات المصاحبة لها أو التي أعقبتها، أحسن ظرف يمكننا من خلاله فهم هذه العلاقات، ولا سيما أن الجيوش تعمل، كما بيّنا سابقًا، على التكيف بسرعة مع وضعيات التحول التي تميز المجتمعات، حتى تحافظ على تنظيمها ومركزها.

انطلاقًا من عملية التكيف التي يمارسها الجيش للانسجام مع التحولات أو لتجاوزها،

سنتوقف بعض الشيء عند مسألة الثورة، لمعرفة ما إذا عرف العالم العربي «ثورة» بالفعل، وهل تركت الجيوش العربية هذه الثورات تأخذ مسارها الطبيعي، أم إن بعض أجنحة الأنظمة العربية استثمر في هذه الثورات، ليتجاوز آلية منع الانقلاب ويُحْدِث تغييرًا طال انتظاره، أم إن آلية منع الانقلاب كانت قوية جدًّا، إلى درجة أنها أدخلت البلدان العربية في دوامة من انعدام الأمن والاستقرار.

لفك هذه الإشكالات كلها بشكل عقلاني، سنعمد أولًا إلى وضع تعريف للثورة، يحمل في الأقل الحد الأدنى من التوافق، ثم نقوم بتطبيق معايير هذا التعريف على الثورات العربية، لنصل إلى وضع مقترحات للإجابة عن التساؤلات السابقة.

يبقى الهدف من هذا الجهد كله هو تهيئة المجال لفهم العلاقات العسكرية - المدنية، قبل هذه الثورات وخلالها، ثم بعدها؛ ذلك أن العلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي، كانت العامل الأساس في تحديد مقدمات اندلاع هذه الثورات، بالشكل عينه الذي كانت فيه العامل الأساس في تحديد مآلاتها ونهاياتها.

نتحدث «عن الثورة عندما تتحدى مجموعة من المتمردين، بشكل غير قانوني و/أو بالقوة، النخب الحكومية، بخصوص شغل الأدوار في بنى السلطة السياسية. وتحدث الثورة الناجحة عندما يكون المتمردون، وكنتيجة لتحدي النخب الحاكمة، قادرين على تولّي أدوار مهمة في بِنى السلطات السياسية. فإذا كان المتمردون يستهدفون إحداث تغيير سياسي واجتماعي مهم، فإنهم مطالَبون أولًا بشغل هذه الأدوار في البِنى السياسية»[87].

بهذا المعنى، لا يمكننا الحديث عن الثورة إلا إذا وُجد: 1- متمردون، أي مجموعة أشخاص يرفضون الوضع القائم، ويقررون التوقف عن الانصياع للقوانين التي حددها النظام الحاكم، خصوصًا تلك المتعلقة بأساليب توزيع السلطات في الدولة؛ 2- تحدّ للنخب الحاكمة، ويعني التحدي هنا مواجهة النخب الحاكمة بأفعال تضغط في اتجاه فرض التغيير على النخب الحاكمة، علمًا أن هذا التحدي يمكن أن يمس تغيير هذه النخب في حد ذاتها؛ 3- أن يكون التحدي غير قانوني و/أو بالقوة، أي أن يتحدى المتمردون القانون الذي وضعته النخب الحاكمة، فيلجأ المتمردون إلى استعمال الضغط من طريق تجنيد الجماهير، أو باستعمال القوة والعنف؛ 4- أن ينتج من هذا التحدي شغل المتمردين مناصب مهمة في مؤسسات السلطة السياسية. يمثل هذا المعيار المقياس الذي نعرف من خلاله أن الثورة نجحت في تحقيق أهدافها؛ فمن دون

إعادة النظر في أساليب توزيع السلطة، واستفادة المتمردين من التوزيع الجديد، كنتيجة أملتها الثورة، فإننا سنكون أمام ثورة فاشلة؛ 5- حدوث تغيير سياسي واجتماعي مهم، وهو غاية الثورة النهائية. أي أن يحدث تحوّل ذو معنى بالنسبة إلى المتمردين وأنصارهم، وبالنسبة إلى النخب التي كانت تحكم؛ فالثورة الناجحة هي التي تتمكن من نقل المجتمع من أوضاع سياسي واجتماعي واقتصادي معينة، إلى وضع جديد ومختلف وتصحيحي للسابق.

من الضروري عند دراسة الثورات الشعبية «التمييز بين التمرد العسكري (Putsch)، والانقلاب والثورة»[88]. فعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين السيرورات الثلاث، فإن الأوضاع المحيطة بها تسهل، بشكل كبير، التحولَ من سيرورة إلى أخرى؛ إذ يمكن أن يصبح التمرد العسكري ثورة، كما يمكن أن تتحول الثورة إلى انقلاب في أي لحظة. يشير التمرد العسكري إلى تغيير جذري عنيف تُغيَّر من خلاله النخب الحاكمة وتُطرد، وربما حتى تقمعها نخب أخرى تمكنت من السيطرة على الدولة بقوة السلاح والعنف. أمّا الانقلاب العسكري فيأخذ أشكالًا أكثر تنوعًا وتعقيدًا تبدأ من الابتزاز، وإرغام النخب الحاكمة على التنحي من طريق التهديد ومن غير عنف مادي، وتصل إلى غاية التمرد العسكري، وقلب النظام بالاستعمال الفعلي للقوة المسلحة، وحتى العنف. في كلتا الحالتين، تكون المشاركة الشعبية ضعيفة، ويبدو المجتمع مجرد متفرج سلبي، ربما يكون له موقف ممّا يجري، لكنه لا يشارك فيه إيجابًا أو سلبًا، إلا أن سلبيته يمكن أن تُقرأ علامة رضا تشجع الفاعلين على المضي في مشروعهم.

تعبّر الثورة، من جهتها، عن مسار أكثر تعقيدًا؛ حيث يعرّفها تشارلز تيلي (C. Tilly) بأنها «تحويل إكراهي للسلطة داخل الدولة، بحيث يكون هناك، في الأقل، مجموعتان مختلفتان تطلبان السيطرة على الدولة، وعلى أجزاء مهمة من الشعب المنتمي إلى تلك الدولة، بحيث يعني نجاح الثورة السيطرة على السلطة في الدولة»[89]. فإذًا، إن أهم ما يميز الثورة من السيرورتين السابقتين هو استقلال النخب التي تعتمدها استقلالًا تامًّا عن النخب السياسية الحاكمة. بالتالي، تمثّل الثورة تحديًا خارجيًا وخارجًا عن القانون للنظام القائم، يكون فيه الدعم الشعبي ضروريًا لإنجاح الثورة؛ فالثوار يسعون إلى تعويض ضعف مواقفهم السياسي والقانوني والعسكري، بحشد الدعم الشعبي، للضغط على النظام القائم. في هذا الوضع، لا يمكن الحديث عن نجاح الثورة إلا بعد تمكن

إعادة النظر في أساليب توزيع السلطة، واستفادة المتمردين من التوزيع الجديد، كنتيجة أملتها الثورة، فإننا سنكون أمام ثورة فاشلة؛ 5- حدوث تغيير سياسي واجتماعي مهم، وهو غاية الثورة النهائية. أي أن يحدث تحوّل ذو معنى بالنسبة إلى المتمردين وأنصارهم، وبالنسبة إلى النخب التي كانت تحكم؛ فالثورة الناجحة هي التي تتمكن من نقل المجتمع من أوضاع سياسي واجتماعي واقتصادي معينة، إلى وضع جديد ومختلف وتصحيحي للسابق.

من الضروري عند دراسة الثورات الشعبية «التمييز بين التمرد العسكري (Putsch)، والانقلاب والثورة»[88]. فعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين السيرورات الثلاث، فإن الأوضاع المحيطة بها تسهل، بشكل كبير، التحولَ من سيرورة إلى أخرى؛ إذ يمكن أن يصبح التمرد العسكري ثورة، كما يمكن أن تتحول الثورة إلى انقلاب في أي لحظة. يشير التمرد العسكري إلى تغيير جذري عنيف تُغيَّر من خلاله النخب الحاكمة وتُطرد، وربما حتى تقمعها نخب أخرى تمكنت من السيطرة على الدولة بقوة السلاح والعنف. أمّا الانقلاب العسكري فيأخذ أشكالًا أكثر تنوعًا وتعقيدًا تبدأ من الابتزاز، وإرغام النخب الحاكمة على التنحي من طريق التهديد ومن غير عنف مادي، وتصل إلى غاية التمرد العسكري، وقلب النظام بالاستعمال الفعلي للقوة المسلحة، وحتى العنف. في كلتا الحالتين، تكون المشاركة الشعبية ضعيفة، ويبدو المجتمع مجرد متفرج سلبي، ربما يكون له موقف ممّا يجري، لكنه لا يشارك فيه إيجابًا أو سلبًا، إلا أن سلبيته يمكن أن تُقرأ علامة رضا تشجع الفاعلين على المضي في مشروعهم.

تعبّر الثورة، من جهتها، عن مسار أكثر تعقيدًا؛ حيث يعرّفها تشارلز تيلي (C. Tilly) بأنها «تحويل إكراهي للسلطة داخل الدولة، بحيث يكون هناك، في الأقل، مجموعتان مختلفتان تطلبان السيطرة على الدولة، وعلى أجزاء مهمة من الشعب المنتمي إلى تلك الدولة، بحيث يعني نجاح الثورة السيطرة على السلطة في الدولة»[89]. فإذًا، إن أهم ما يميز الثورة من السيرورتين السابقتين هو استقلال النخب التي تعتمدها استقلالًا تامًّا عن النخب السياسية الحاكمة. بالتالي، تمثّل الثورة تحديًا خارجيًا وخارجًا عن القانون للنظام القائم، يكون فيه الدعم الشعبي ضروريًا لإنجاح الثورة؛ فالثوار يسعون إلى تعويض ضعف مواقفهم السياسي والقانوني والعسكري، بحشد الدعم الشعبي، للضغط على النظام القائم. في هذا الوضع، لا يمكن الحديث عن نجاح الثورة إلا بعد تمكن

الثوار من تغيير موازين القوة، عبر التحكم في جميع مصادر السلطة، والاستجابة للتطلعات الشعبية في التغيير.

عندما تنجح الثورة في إحداث تغييرات بنيوية في أشكال توزيع السلطة، وتضمن مشاركة شعبية قوية، يمكن حينئذٍ أن نكون أمام أمرين: **الأول** هو ما يشبه الانقلاب الثوري على النظام القائم، ويبقى التغيير في هذا النوع من الثورة تغييرًا سطحيًا يحافظ على الشكل العام للدولة، ويكتفي ببعض التغييرات على مستوى القوانين، خصوصًا الدستور، لإعادة ضبط أشكال توزيع السلطة داخل الدولة، والاستجابة لمطالب الأنصار، علمًا أن المشاركة الشعبية، في هذا الشكل من الثورة، تقتصر على مجموعة الأنصار، ولا تعم الشعب كله. والأمر **الثاني** هو أن في مقابل هذا الشكل من الثورة، نجد الثورة الاجتماعية والسياسية، التي تنتهي بتغيير جذري يستند إلى مشاركة شعبية قوية وفعالة وضاغطة، بحيث تنتهي الثورة باعتماد نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي مختلف كليًا عن النظام الذي كان سائدًا في ما سبق.

في النهاية، يجب التنبيه إلى أن سواء تعلق الأمر بانقلاب ثوري أو بثورة اجتماعية سياسية، فإن النتائج تمثّل مرحلة مهمة ومصيرية؛ إذ لا يمكننا الحديث عن ثورة شعبية حقيقية إلا إذا «تحولت نيات المتمردين إلى تغييرات بنيوية في السلطة»[90]، أي عندما تؤدي الثورة إلى تغيير حقيقي في بنى السلطة وفي الطبقات السياسية التي تتولى مقاليد الحكم.

ربما يكون من المهم جدًّا التوقف عند مسألة مآلات الثورة، وعند اللحظة التي يمكن الحديث فيها عن نجاح الثورة، وعن تمكنها من إحداث التغيير الذي قامت من أجله. يقول باراني إن «الثورات نادرًا ما تنجح؛ فهي لكي تحقق النجاح تحتاج إلى تضافر كثير من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المكان الصحيح، وكذلك دعم أكثرية القوات المسلحة لها»[91]، من هنا اعتبر أن نجاح الثورات أمر نادر الحدوث، لأن احتمالات توافق القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في الوقت الملائم، مع موقف موائم للجيش من الثورة والثوار، تبقى قليلة جدًا، ولهذا تصبح احتمالات تحوّل الثورة إلى انقلاب، أو إلى مؤامرة على الثورة نفسها، أمرًا واردًا.

من الصعب جدًّا التمييز بين الثورة والانقلاب، نظرًا إلى التداخلات الممكنة بينها، ونظرًا إلى إمكانات الاستثمار والمناورة المتاحة لجميع الفاعلين في أثناء الاحتجاجات. بناء عليه، يمكننا الحديث عن المعايير المؤسّسة للثورة، والمعايير الناتجة منها؛

فبالنسبة إلى المعايير المؤسسة، يمكننا الحديث عن المتمردين المؤطَّرين من مجتمع مدني قوي ومستقل، وعن تحدي النظام القائم ومطالبته بالرحيل والتغيير الجذري، وعن تجاوز الأطر القانونية والدستورية المحددة لآليات التغيير والتداول على السلطة. أمّا بشأن المؤشرات الناتجة ممّا بعد الثورة، فيمكننا الحديث عن تحقيق المتمردين المطالب الشعبية، وإحداث التغيير الجذري المنشود، والذي يكون أول شروطه تنحية جميع رموز السلطة القائمة وتغييبها، واعتلاء نخبة من المتمردين سدةَ الحكم. يترافق ذلك مع تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي جذري، يُحدث قطيعة شاملة مع رموز النظام السابق ونخبه وممارساته.

إن تعقّد شبكة العلاقات بين الثوار والنخب الحاكمة (السياسية والعسكرية) من جهة، والنخب الحاكمة نفسها، كما داخل النخب الثورية في ما بينها، إضافة إلى ضغط المحيط الدولي، من جهة ثانية، كلها عوامل يمكن أن تحوّل الثورة التي استوفت معايير البدايات إلى انقلاب يتمرد، بشكل ذكي وسلمي ووفقًا لمنطق الثورة، على معايير النهايات. ثم يعيد النخب الحاكمة بشكل أو بآخر إلى مكانها وسلطتها، مع بعض التغييرات الطفيفة لامتصاص ضغط الغضب الشعبي.

عندما نعرض هذه المعايير على ما سمّي «ثورات الربيع العربي»، فإنه لا يمكننا الحديث عن الثورة في أيٍّ من الحالات التي عرفت انتفاضات شعبية؛ فعندما نمعن النظر في الثورات وفي الثورات المضادة لها، ونستحضر صراعات الأجنحة التي تميز كل الأنظمة العربية القائمة ونخبها الحاكمة، وبالنظر إلى النتائج التي حققتها الثورات العربية، والمستفيدين الفعليين من هذه النتائج، فإننا لا نستبشر خيرًا؛ فالتناقضات كانت ميزة هذه المرحلة، كتحالف العلمانيين الموقت مع الإسلاميين، ثم انقلاب بعضهم على بعض لاحقًا، علاوة على عوامل أخرى، وهو ما يدفعنا إلى القول، وبلا تردد، إن الثورات العربية استُغلت، فاتُّخذت وسيلة انقلاب، تجاوز من خلاله بعضُ أجنحة الأنظمة القائمة آليةَ الوقاية من الانقلابات، وحُوِّلت الثورة بحيث تتخذ شكلًا من أشكال الانقلابات الثورية الإصلاحية.

إن الأجنحة التي سيرت الثورات بهذا الشكل تمكنت من ضرب «سرب من العصافير بحجر واحد»، حيث قام أحد الأجنحة بالانقلاب على باقي الأجنحة، من دون السقوط في مخالفة القوانين والأعراف الوطنية والدولية، والتي يستدعي تجاوزها نشاطًا دبلوماسيًا استثنائيًا لتبرير التغيير وتمريره. وفي الوقت نفسه، يكون الجناح الذي

استثمر في الثورة قد لبى ظاهريًا مطالب المتمردين بالتغيير، متجاوزًا الضغط الشعبي الذي ولّدته الثورة بأقل جهد وخسائر ممكنة، ومن غير تضييع الحاضنة الشعبية للنخب الحاكمة، أو لجزء منها في الأقل. كما جرى كسر تحدي المتمردين من دون إثارة حفيظة الرأيين العامين الدولي والمحلي، مع تجاوز الزخم الإعلامي المصاحب للثورات. والأهم أخيرًا هو أن الأجنحة التي استثمرت في الثورات العربية تمكنت من توجيه الضربة القاضية إلى التيار الإسلامي، إمّا بقمعه، من دون الوقوع تحت طائلة ضغط معايير حقوق الإنسان الدولية، أو عبر إدخاله في حرب استنزاف طويلة الأمد، وتوريطه في الحرب العالمية على الإرهاب وبالوكالة عن القوى الغربية.

تدفعنا التطورات التي عرفتها الثورات العربية إلى تعميم هذا التقرير على جميع إسلاميي دول ثورات الربيع العربي. والبداية كانت في مصر، حيث عرف الإسلاميون هناك أقصى درجات الإقصاء والتنكيل، وتحولوا بين عشية وضحاها من قمة هرم السلطة، إلى غياهب السجون والمنفى. أمّا في تونس، ونتيجة الضغط المستمر من العلمانيين، ومن فوبيا تكرار تجربة الإسلاميين في مصر، أُرغم الإسلاميون على التخلي عن السلطة، على الرغم من تفوقهم الميداني والعددي. بل إنّهم أُرغموا على التخلي عن إسلاميتهم، فأعلنت حركة النهضة نفسها حركة علمانية، في ما يشبه المحاولة اليائسة لكسب رضا العلمانيين والقوى الغربية، إضافة إلى إرغام العلمانيين حركةَ النهضة على الخروج من عباءة الإخوان المسلمين. أمّا بالنسبة إلى الحالات الثلاث المتبقية: اليمن وسورية وليبيا، فإن حرب الاستنزاف هو التوصيف الملائم لوضعها؛ لأن مهما تكن النتيجة، بعد نهاية الحروب الأهلية القائمة هناك، لن يبقى الإسلاميون كما كانوا قبل الثورات.

تأسيسًا على هذه المآلات، تكون الثورات العربية قد أوجدت وضعًا يتميز أساسًا باستقطاب سنّي/شيعي، وعربي/عربي، وإسلامي معتدل/إسلامي متطرف وعنيف، وإسلامي/مسيحي، وهو استقطاب لا يخدم إلا جهة واحدة ووحيدة في المنطقة، هي العدو الصهيوني. إضافة إلى هذا، ما عادت عملية إعادة هيكلة أساليب توزيع السلطة بالفائدة على أي مجموعة من مجموعات المتمردين. بل على العكس من ذلك، ثبّتت النخب الحاكمة، أو بعض أجنحتها، كملّاك حصريين للسلطة. وكل ما قامت به هذه النخب هو الدخول من النافذة بعد أن طُردت من الباب.

نتيجةً لهذا كله، يصعب علينا الحديث في الحالة العربية عن الثورة وفق المعايير التي

يحملها هذا التعريف. وربما يبدو هذا التصور متشائمًا ومتحاملًا، لكن المتتبع تاريخ الثورات القديمة والحديثة، وآليات التلاعب بالزخم الثوري، سيجد هذا التحليل أكثر من عقلاني؛ فالثورات البرتقالية، وبعد تقويمها في ضوء النتائج السلبية التي انتهت إليها، تحولت إلى انقلابات بيضاء، وهذا ما يؤكده ديفيد لين حين يقول: «تحولت الثورات الملونة إلى انقلابات: لقد كانت لها مشاركة نخبوية قوية (أو نخب مضادة)، ومشاركة شعبية كبيرة، لكن من النوع المتفرج، وأدت إلى تجديد النخب، لكنها لم تؤدّ إلى إعادة بناء الطبقة السياسية أو إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وتحولات في توزيع الملْكية»[92].

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يدور جدل كبير حول ما حدث في مصر عام 2013، وهل يتعلق الأمر بثورة مضادة أم بانقلاب عسكري. وهذا لأن الأنظمة الحاكمة والشمولية، على وجه الخصوص، قادرة على التلاعب بالمفاهيم والمصطلحات بالشكل الذي يمكّنها من إثارة الريبة والشك في نفوس أكثر المواطنين ذكاء. ومن منطلق هذا الخلط والتعقيد المقصود لمفهوم الثورة ومفهوم الانقلاب، ألا يجوز أن نتساءل عمّا سمّي الثورات العربية، وهل كانت فعلًا ثورات، أم إنها مجرد انقلابات مغلّفة بوثبة وانتفاضة شعبية صادقة وعاطفية، جرى اختطافها واستثمارها بالشكل الذي سمح بتجاوز الثورات وإعادة تنظيم السلطة داخل النظام وتوزيعها، وفي الوقت نفسه العودة إلى وضع ما قبل الثورة بأقل الخسائر الممكنة؟

ينتقد عزمي بشارة بعض النخب العربية التي أنكرت على الحراك العربي تسمية الثورة، متّهما هذه النخب بالتأثر بعدّتها المفاهيمية اليسارية، والتي لا تعترف بالثورة إلا عندما تقودها النخب المثقفة والسياسية. وربما يكون هذا النقد صحيحًا على مستوى معيّن من التحليل، وهو المستوى الذي يشير إلى هذا الحراك كمحاولة شعبية تسعى إلى تغيير أوضاعها القائمة من خلال استعمال آليات سياسية؛ إذ يمكننا حينئذٍ أن نعترض على النخب العربية كما اعترض عليها بشارة، لمجرّد امتلاك هذا الحراك الحدودَ الدنيا للعناصر التي تجعل منه ثورة حقيقية. لكننا نتفق، من جهة أخرى، مع هذه النخب، لأن هذا الحراك الذي سمّي الثورات العربية، تعرض منذ لحظاته الأولى للتوظيف من النخب السياسية والثقافية، أي من الإسلاميين والدولة العميقة والنخب الوطنية، والنخب المعارضة في الخارج. وفي وقت لاحق، ما عاد هذا الحراك قادرًا على تحمل مقتضيات الثورة، ولا سيما أن هذه النخب نجحت في تحويل ما سمّي

ثورات عربية إلى انقلاب على الأنظمة القائمة وعلى الثوار، حتى أنها نجحت في تجاوز حالة الوثبة والانتفاضة، لتعيد التوازن إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية، والبلدَ إلى الوضع نفسه الذي كان عليه سابقًا. وفي حالات أخرى، أخذ هذا الحراك، نتيجة سقوطه رهينة بين حسابات وطنية داخلية، وأخرى دولية خارجية، مآلاتٍ تدميرية لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفها بالثورة.

ولكي ننصف بشارة، والنخب العربية التي انتقدها، يمكننا القول إن الحراك العربي بدأ على شكل ثورة وانتهى على شكل مؤامرة، حوّلت هذا الحراك إلى ما يشبه انقلابًا صامتًا أو انقلابًا أبيض في بعض الحالات، كتونس ومصر، وإلى حرب أهلية كما في سورية وليبيا واليمن.

يقول بشارة إن «المقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثّل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة»[93]. يستوقفنا هذا التعريف لأنه يؤكد الطرح التوفيقي - الذي اعتمدناه - بين موقف بشارة المدافع عن الثورات العربية، وموقف بعض النخب العربية النافية لها. وبالنظر إلى ما جاء في التعريف، من كون الثورة حركة سياسية تنشط خارج الدستور وخارج الشرعية، وتستهدف تغيير النظام القائم، والشرعية القائمة بنظام وشرعية جديدين، يمكننا أن نتفق مع بشارة على أن الحراك العربي كان ثورة، أو في الأقل بداية ثورة. لكن عندما نواصل التعريف، ونجد أنه يشير إلى حركة تغيير لنظام قائم واستبداله بنظام جديد، وعندما نجد أن أيًا من حالات الحراك العربي لم تنجح فعلًا في تغيير نظام قائم بنظام جديد، فإننا نتفق مع النخب العربية التي انتقدها بشارة، ونقول إن بالمعايير التي حددها بشارة نفسه، لم تحدث ثورة بل محاولة ثورة، سرعان ما انقضّت عليها النخب السياسية والثقافية، وحوّلتها إلى انقلاب أبيض أو إلى حرب أهلية.

إن وعي هذا التعريف الخاص بالثورة يدفعنا إلى التساؤل عن التغيير الذي أحدثته «الثورة» في تونس، وعن الفارق بين زين الدين بن علي والباجي قايد السبسي، وعن الفارق بين حسني مبارك وعبد الفتاح السيسي، وعن الفارق بين أوضاع ليبيا وسورية واليمن قبل «الثورات» وبعدها.

يساعد فهمنا الحراك العربي على أنه ثورة غير مكتملة، أو مجهَضة، على تنفيذ متطلبات آلية التحليل المعتمدة؛ فنحن سنتمكن عبره من فهم ردات فعل الجيوش

العربية على الثورات العربية، كجزء لمسار التدخل العسكري في السياسة وفي الحياة المدنية في العالم العربي، وكتتمة له. وأولى خطوات الديمقراطية، بحسب رأي عمرو منيب دهب، «ليست الإطاحة بنظام غير ديمقراطي مهما بدا مستبدًا... والتحرر من قبضة حديدية ليس كسبًا، ما دامت قبضة حديدية أخرى في انتظار المتحررين من بعدها، ربما تكون الفوضى التي تلقي بمصائر البشر جزافًا حيثما اتفق، بديلًا أشد فضاضة من القبضة الحديدية المتذمر منها»[94]. يبقى رأي عمرو منيب دهب تعبيرًا صادقًا عن مآلات الثورات العربية؛ فبقدر ما حملت محاولات الثورات آمالًا متدفقة بالحرية والتحرر، كانت نهاياتها قاتلة هذه الآمال بسبب الآلام التي تجرعتها الشعوب العربية بسبب هذه الثورات.

من جهة أخرى، يعرّف بشارة الانقلاب بأنه فعل «يجري داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة، بما في ذلك الجيش أو قسم منه، ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه. ولكن لا يخلو التاريخ من انقلابات اضطرتها الخيارات السياسية إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام، وقد سميت أو سمت ذاتها 'ثورات' لهذا السبب»[95]. عندما نتجرد من العاطفة التي صاحبت الحراك العربي، ونبتعد قليلًا من هذه الظاهرة، ونقارن ما جاء في تعريف بشارة للانقلاب بتطورات الحراك العربي، سنجد أنفسنا مضطرين إلى الانقلاب على بشارة، لنعيد توزيع سلطة تعريفه الانقلاب على ما سمّي الثورات العربية، فنحوّلها إلى مجرد انقلابات محبوكة، تدخل ضمن استراتيجيات التدخل العسكري في الشأن المدني، وهو ما أصبح إدمانًا عربيًا بامتياز.

لا يمكننا إنهاء الحديث عن الثورة من دون الإشارة إلى المؤامرة، حيث تتلازم الثورة والمؤامرة بشكل شبه دائم ومستمر؛ فسواء تعلق الأمر بالنظم الحاكمة، أو بالمعارضة الثورية، يتهم كلُّ طرف الجهةَ الأخرى بالتآمر عليه، باستعمال جهات أجنبية و/أو داخلية، علمًا أن هذه الادّعاءات كلها صحيحة في كثير من الأحيان.

أعتقد أن هذه المسألة تبقى مسألة طبيعية، لأن ليس ثمة أنظمة أو حركات تعيش بمعزل عن العالم الخارجي. ومن الطبيعي جدًا، بالنظر إلى التفاعلات الدولية الجهوية، أن يحدث استقطاب وتحالفات بين جهات من المحيط الخارجي والنظام الحاكم من جهة، وجهات أخرى لهذا المحيط والمعارضة من جهة ثانية، وهذا الاصطفاف يُبرّر بالدفاع عن الديمقراطية حينًا، وبالدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب أحيانًا أخرى.

إذا كانت «نظريات المؤامرة عبارة عن تفسيرات شعبية لتفاعلات السلطة، والمسؤولية، والأسباب، التي نعي من خلالها الأحداث»[96]، وإذا كان لتداخل المصالح الخارجية لبعض الدول، خصوصًا تلك التي ترتبط بالشرق الأوسط، دورٌ محوري في تحديد هذه السلطات وهذه المسؤوليات والأسباب، فإن الاصطفاف المبرر إلى جانب النظام، أو إلى جانب الثوار، سيتحول - بشكل آلي - إلى شكوك في وجود مؤامرة مزدوجة الاتجاه، على النظام وعلى المعارضة في آن واحد. من هنا، يُحول توحيدُ المقامات بهذا الشكل التبريراتِ والتبريرات المضادة إلى حواصل عديمة الفائدة ومساوية للصفر، وهذا يعني أن الشكوك الدائرة حول إمكانية حدوث المؤامرة، من هذه الجهة أو من تلك، هي شكوك عادية ومبررة وأحيانًا شرعية؛ فمن الطبيعي جدًا أن تستنجد كل جهة بحلفائها عندما يحتدم الصراع، وتصبح بحاجة إلى دعم خارجي وداخلي للمساهمة في حسمه.

أمّا نعت هذا الشك بأنه مؤامرة سلبية، والآخر بأنه مؤامرة إيجابية، فلا يعبّر في حقيقة الأمر إلا عن الجهة التي نقف فيها بالنسبة إلى موقع الصراع، ولا يعبر، بأي شكل من الأشكال، عن صدقية هذه الجهة أو تلك، لأن الصدقية ستبقى، في نهاية المطاف، مرتبطة بالجهة التي تنتصر في الصراع، وهذا لسبب بسيط هو أن التاريخ سيكتبه المنتصرون في النهاية؛ فما يقال عن الثورات العربية من أنها مؤامرات أجنبية، وما يقال من نقد لهذه الفكرة، ليس إلا تبريرًا للمواقف التي يتخذها الفاعلون والمتابعون الحوادث، وأمّا الحقيقة، فتبقى مرتبطة بنهاية الصراع ونتيجته الأخيرتين.

إذًا، إن النهايات والنتائج، والتعرف إلى المستفيدين، ومقدار استفادتهم من الحراك الشعبي ومن التوزيعات الجديدة للسلطات السياسية والمادية والاجتماعية، هي التي تحدد لنا ما إذا كنا أمام مؤامرة ثورية أم مؤامرة حكومية أم مؤامرة دولية؛ ذلك أن الإمكانات والفرص لتحويل أي فعل من النقيض إلى النقيض تبقى قائمة، ما يجعل الحدود الفاصلة بين الثورة والانقلاب الثوري والمؤامرة رفيعة جدًا، وبشكل لا يسمح برؤيتها إلا كجدل تأويلي يصعب تصديقه.

تشكّل تونس أبرز الأمثلة لهذا الجدل التأويلي الذي لا يمكن تصديقه بسهولة، ولهشاشة الحدود الفاصلة بين الثورة والانقلاب والمؤامرة. تبدو الحالة التونسية كثورة مكتملة وناجحة، حيث استمر الحراك الشعبي في الضغط على النظام والقوى الأمنية، حتى فرّ الرئيس بعدما خذله الجيش، في حركة تبدو كالفيلم الخيالي بالنسبة إلى العقلية العربية؛

ففي اللحظة التي احتاج فيها الرئيس إلى الجيش، قرر هذا الأخير، وعلى غير العادة، الحياد. والحياد هنا يُقرأ وفق مفاهيم جانويتز وفاينر كفعل سياسي حاسم، بل إنه فعل سياسي مصيري، حُسمت بفضله المعركة الأولى لمصلحة الشعب والثورة، كما بدا في الأقل. لكن المعارك التالية، والنتائج النهائية لما سمّي ثورة الياسمين، بيّنت لنا، أو في الأقل أعطتنا بعض المؤشرات الدالة على أن ما حدث، كان تآمرًا على ثورة كانت تسير في طريقها إلى النجاح.

لمّا كان هذا النجاح يعني تغيرات جذرية في التركيبة الاجتماعية، وفي توزيع السلطات، والأكثر من هذا، تغييرًا جذريًا في إعادة توزيع الامتيازات المادية والمالية والاقتصادية بين النخب البرجوازية، والنخب السياسية وحتى النخب العسكرية، كان من الضروري أن تتدخل هذه النخب، بل وتتحالف من أجل تأطير هذه الثورة، وتأطير التغييرات التي يمكن أن تنتج منها. بعد ذلك، بدأت المؤامرة على النظام وعلى الثورة في الوقت نفسه، فضُحّي ببن علي لأن وجوده، حتى قبل الثورة، كان قد أصبح يشكل خطرًا على هذه النخب البرجوازية والسياسية والعسكرية. وضُحّي أيضًا ببعض مبادئ الثورة، لأن اكتمالها، كان بدوره سيشكل خطرًا على هذه النخب.

من هنا، كانت النهاية والنتيجة السعيدة هي أن تكتمل الثورة، من دون أن تحصل التغييرات المرجوة، وتعود نخب بن علي إلى الواجهة، بمباركة من الثوار أنفسهم.

تتأسس هذه القراءة المختلفة والمخالفة للواقع التونسي، بل وتتأكد، عندما نجيب عن مجموعة من الأسئلة المحورية: ماذا تغير بفعل الثورة؟ ما نصيب الثوار من التوزيع الجديد للسلطات وللامتيازات الاقتصادية؟ ما مصير النخب السياسية التي كانت تشارك بن علي الحكم؟ ما مصير النخب البرجوازية الرأسمالية والعسكرية، التي قيل إنها كانت تعمل على إفقار الشعب في زمن بن علي؟ هل تحسن وضع الشعب التونسي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا؟

لا شك في أن الإجابات الموضوعية والعقلانية عن هذه التساؤلات، تُسقط، وبالضربة القاضية، ما سُوّق له باعتباره الاستثناء التونسي، والنجاح الوحيد للربيع العربي.

رابعًا: حدود البحث وتحذيرات منهجية لا بد منها

لن تتناول هذه الدراسة إلا الدول العربية التي عرفت ثورات أدّت إلى تغيير الوضع

القائم، أي إننا سنتناول، في الأساس، الدول التي حدث فيها الفعل الثوري، وقابلته ردة الفعل العسكرية. ومن ثم، ستتجاوز هذه الورقةُ حالة عدد من الدول العربية:

- الدول التي بقيت في مأمن من الحراك العربي، كدول الخليج العربي والجزائر والسودان وموريتانيا ولبنان.

- العراق الذي يُعتبر حالة خاصة، لأن الفوضى التي تميزه سابقة على الثورات العربية، وكانت نتيجة الغزو الأميركي وإسقاط نظام صدام حسين وتفكيك جيشه.

- المملكتان المغربية والأردنية، اللتان كانت ردتا فعل نظاميهما على الحراك الثوري فيهما أن أدّتا إلى التحكم في الوضع؛ ففي مرحلة أولى، نجد سرعة تدخل النظام، بفتح المجال السياسي نسبيًا، الأمر الذي سمح للمعارضة بالتنافس على السلطة ديمقراطيًا والوصول إليها (حالة المغرب)، فصارت المعارضة صمام أمان للنظام الملكي، وأدّت دور الواقي من الصدمات، وهي تعمل، من حيث تدري أو لا تدري، لمصلحة حماية النظام الملكي. وفي مرحلة ثانية، استغل النظام الحاكم مآلات الثورات العربية التراجيدية ذريعةً لتخويف المجتمع والناشطين من مغبة التأثير في الأمن والاستقرار، باستخدام معادلة «أنا أو الفوضى والدمار».

- البحرين؛ فعلى الرغم من حصول «الثورة» في هذا البلد، عمل التدخل العسكري الأجنبي، من خلال قوات درع الجزيرة، لمصلحة النظام، وأخمد «الثورة» بشكل شبه كلي.

لن نتوقف في هذا البحث عند مسألة المؤامرة، والقوى الخارجية والداخلية التي يُنظر إليها على أنها كانت السبب المباشر وراء كل هذه الفوضى الحاصلة في الشرق الأوسط، لا لأننا ننفي دورها، خصوصًا أنه سبق لنا أن حددنا موقفنا منها بوضوح، مؤكدين هذا الدور، وإنما لأننا نعتقد أنه في حال وُجدت هذه المؤامرة، فإن تنفيذها جاء في البداية عاملًا منبهًا أدى إلى الفعل الثوري، بالمستوى والطرائق نفسها في جميع الحالات المدروسة، وهذا ما يؤكده التشابه في بدايات ثورات الربيع العربي المختلفة. أمّا ردة الفعل والنهايات، فتمت تحت تأثير أشكال أخرى من المؤامرة، وهذا ما أدى إلى تنوعها واختلافها من حالة إلى أخرى، علمًا أن هذا هو بيت القصيد، أي محاولة الفهم والتفسير لتعدد ردات فعل الجيوش العربية وتنوّعها أمام الفعل الثوري العربي.

سنقتصر في هذا البحث على دراسة الجيوش النظامية التابعة لوزارة الدفاع، أي إن القوى الأمنية الأخرى، التابعة في الغالب لوزارة الداخلية، ستكون خارج نطاق

البحث، إلا عندما تستدعي الضرورة ذلك، أي في الحالات التي يكون فيها تناول هذه القوى مهمًّا ومفيدًا لفهم الظاهرة العسكرية وتطورها في أي حالة من الحالات المدروسة.

سنسمّي الفعل الثوري العربي في هذا البحث ثورات الربيع العربي، تماشيًا مع ما يجري تداوله، لتوصيف جميع الأفعال الثورية التي تلت ونتجت من الثورة التونسية التي انطلقت في نهاية عام 2010، وهذا يعني أن الحدود الزمنية لهذا البحث ستقتصر على الثورات التي ميزت بعض البلدان العربية بداية من عام 2010. ولن نتعرض لباقي الحوادث، إلا إذا كان التعرض مهمًّا ومفيدًا ومساعدًا على فهم تطور الفعل الثوري أو ردة الفعل العسكرية اللذين يشملهما هذا البحث.

(65) Florence Gaub, *Arab Armies: Agents of Change? Before and After 2011*, Chaillot Papers; no. 131 (Paris: European Union, Institute for Security Studies, 2014), p. 15.

(66) Alasdair Drysdale, «Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization,» *Civilisations*, vol. 29, nos. 3-4 (1979), pp. 360-361.

(67) Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985), p. 470.

(68) Ibid., p. 464.

(69) Gaub, *Arab Armies*, p. 16.

(70) Aaron Belkin and Evan Schofer, «Coup Risk, Counterbalancing, and International Conflict,» *Security Studies*, vol. 14, no. 1 (2005), p. 143.

(71) Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, Translated from the French by G. M. Goshgarian (Berkeley: University of California Press, 2013), p. 145.

(72) Ibid., p. 145.

(73) Ibid., p. 145.

(74) Ibid., p. 145.

(75) Belkin and Schofer, p. 143.

(76) Ibid., pp. 149-150.

(77) James T. Quinlivan, «Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East,» *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), p. 133.

(78) Ibid., p. 133.

(79) Michael Makara, «Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring,» *Democracy and Security*, vol. 9, no. 4 (2013), p. 336.

(80) Ibid., p. 336.

(81) Ibid., p. 336.

(82) Ibid., p. 337.

(83) Quinlivan, p. 133.

(84) Zoltan Barany, «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), p. 29.

(85) Makara, p. 335.

(86) Jonathan Powell, «Determinants of the Attempting and Outcome of Coups d'état,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 56, no. 6 (December 2012),

p. 1024.

(87) Raymond Tanter and Manus Midlarsky, «A Theory of Revolution,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 11, no. 3 (September 1967), p. 267.

(88) David Lane, «The Orange Revolution: 'People's Revolution' or Revolutionary Coup?,» *British Journal of Politics and International Relations*, vol. 10, no. 4 (2008), p. 528.

(89) Ibid., p. 529.

(90) Ibid., p. 529.

(91) زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة عبد الرحمن عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 19.

(92) Lane, p. 529.

(93) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 29.

(94) عمرو منير دهب، لا إكراه في الثورة (الرباط: دار الأمان؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الرياض: منشورات ضفاف، 2013)، ص 37.

(95) بشارة، في الثورة، ص 36.

(96) Peter Knight, «Preface,» in: Peter Knight (ed.), *Conspiracy Theories in American History: An Encyclopedia*, 2 vols. (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2003), p. xi.

الفصل الرابع
تحليل ردات فعل جيوش ثورات الربيع العربي

بعد التفصيل في شبكة التحليل الشارحة، سنناقش وضع جيوش دول الثورات العربية، في ضوء هذه الآلية، لقياس مدى صدق الافتراض الذي وضعناه. وسندرس حالة جيوش دول الثورات الخمس حالة بحالة، من خلال التعريف بالجيش، انطلاقًا من إحصاءات عام 2010، لأنها تعبّر عن الحالة التي كانت عليها الجيوش المدروسة آنذاك. وعلى الرغم من توافر معطيات حديثة بشأن هذه الجيوش، تعمّدنا تفضيل الانطلاق من هذه المعطيات، لأنها تصف لنا، بشكل حقيقي، حالة الجيوش التي طبّقنا عليها شبكة التحليل، ولا سيما أن هذه الجيوش تعرضت بعد عام 2010 إلى تحولات هيكلية كبيرة، مست المستويات الهيكلية والعددية والعتادية والعقدية.

سندرس بعد ذلك حالة هذه الجيوش من خلال قياس علاقة الحاكم بمسارات بناء الدولة، وعلاقة الحاكم بالتعدد الإثني والطائفي، ثم ننتقل إلى تفكيك آلية الوقاية من الانقلاب المعتمدة من النظام الحاكم، وانعكاساتها على دور الجيش ومكانته وقوّته نسبة إلى باقي أجهزة الدولة، لننتقل إلى المستوى الثاني من التحليل، حيث سنقوم بقياس ردة فعل الجيش على الأزمة التي أنشأتها الثورات في كل بلد، ونتائج هذه الاستجابة، وما ترتب عليها.

أولًا: الجيش الليبي: من التفكك إلى الفوضى

كانت القوات المسلحة الليبية، في عهد العقيد معمر القذافي، منظمة معقدة «تتكون من مجموعة من الوحدات: أهمها الجيش الليبي، والكتائب، ثم اللجان الثورية»[97]. وصل عديد الجيش الليبي، بحسب إحصاءات 2010، إلى 76,000 جندي عامل، توزعوا في القوات البرية (50,000 جندي) والقوات الجوية (8000 جندي) والقوات البحرية (18,000 جندي)، يضاف إليهم 40,000 جندي احتياطي، حيث إن مدة التجنيد الاحتياطي كانت تراوح بين عام واحد وعامين، وكان رجال الاحتياط، في الغالب، ميليشيات شعبية[98]. بعبارة أخرى، كان جيشًا صغيرًا مقارنةً بجيوش الدول المجاورة. تعرض الجيش الليبي خلال فترة حكم القذافي لأسوأ استراتيجيات التفكيك والإضعاف،

الأمر الذي حوّله إلى قوة عسكرية لا تملك من العسكرية إلا الاسم. وكان موقف القذافي من الدولة وأجهزتها المختلفة، بما في ذلك الجيش، موقفًا خاصًا؛ إذ أراد أن يؤسس لنظرية سياسية جديدة ومتميزة من كل ما هو متوافر من نظريات، فكانت النتيجة كارثية، فعكست مستوى الجنون الذي كثيرًا ما نُعت به القذافي.

عانت ليبيا من صفة «التركة» كثيرًا؛ فمن تركة الدولة العثمانية التي استولت عليها إيطاليا، إلى تركة إيطاليا التي أرادت قوى التحالف أن تستولي عليها، إلى أن حصلت على استقلالها في عام 1951، لتتحول إلى مملكة وراثية غامضة وضعيفة لم تعرف الاستقرار منذ نشأتها حتى سقوطها.

في عام 1969، انقلبت مجموعة من الضباط، بقيادة معمر القذافي، على الملك، وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية، واعتقد الجميع أن الانقلاب سيكون بداية إقلاع نهضة ليبيا، خصوصًا أن البلد يحتوي على أهم الاحتياطات النفطية في المنطقة.

اصطدم هذا التوقع مع رغبة معمر القذافي الملحّة في تفكيك مختلف أجهزة الدولة، من غير تقديم بدائل تقوم مقامها، فكانت نهايته وسقوطه دراماتيكيين وتراجيديين بجميع المقاييس. ونحن عندما نطبّق الآلية التحليلية المقترحة على الحالة الليبية، نفهم بسهولة الوضع الذي آلت إليه البلاد، وأن ما حدث للقذافي في عام 2011، وما حدث لليبيا بعد عام 2011، كانا نتيجة حتمية لـ 40 عامًا من التفكيك الممنهج لدولة ضعيفة وغامضة في الأصل.

1 – الجيش الليبي على هامش مسارات بناء الدولة

وصل القذافي إلى الحكم من طريق انقلاب عسكري قاده هو شخصيًا، بمساعدة مجموعة من الضباط في عام 1969، حين «قامت مجموعة عُرفت باتحاد الضباط الوحدويين الأحرار، في الفاتح من أيلول/سبتمبر 1969 بانقلاب عسكري غير دموي، قاموا من خلاله بتنحية الملك إدريس. كان قائد اتحاد الضباط الوحدويين الأحرار النقيب معمر القذافي، واستُبدل نظام حكم الملك إدريس بمجلس ثوري. دعم القذافي سلطاته بسرعة، وظهر في الأعوام التالية قائدًا للدولة»[99]. ورث القذافي دولة ضعيفة من جميع النواحي؛ فالمملكة الليبية، لم يكن لها في ظل حكم الملك إدريس تقاليد دولة عريقة. وكانت التنظيمات التقليدية، كالعروش والقبائل، تبدو كيانات مستقلة

وغير منضبطة. من هنا، برز دور القذافي زعيمًا ومؤسسًا للدولة الليبية التي طالما انتظرها الليبيون، فـ «أسس في بضعة أعوام نظامًا سياسيًا يجمع، بحسب المفاهيم الفيبرية، بين الحكم الكاريزمي والباتريمونيالية المطلقة. بعبارة أخرى، لم يكتف القذافي بالاستيلاء على الدولة كاملة، بل استولى على اقتصاد البلد أيضًا. وأعطى نفسه حرية التغيير الراديكالي للمجتمع الليبي. وأكثر من هذا، قام بمراجعة جميع قواعد المجتمع الليبي القديمة والحديثة بحسب ما يراه ملائمًا... فوق كل هذا كان يمارس وظيفة القائد العام للقوات المسلحة»(100). وكان للوضع السائد في المنطقة العربية، من بروز للأيديولوجيا القومية، وتمكّنها من السيطرة على الحكم في عدد من الدول العربية، كمصر وسورية والجزائر والعراق، الأثر الكبير في نجاح الانقلاب، وتقبّله من الشعب الليبي نتيجةً طبيعية لمسار النهضة العربية المنشودة.

على الرغم من أن مجموعة معتبرة من الضباط الشبان شاركت في الانقلاب وعملت على إنجاحه، فإن رغبة القذافي في إقامة مشروع يحمل بصمته الشخصية، حولت هذا المشروع إلى كابوس مزعج للشعب الليبي عمومًا، وللضباط والجيش خصوصًا؛ فـ «شرح القذافي فكرته في الكتاب الأخضر، فبحسب رأيه، تبقى أحسن وسيلة لحماية البلد، هي تأسيس لجان (ميليشيات) شعبية، والتي يمكن أن توفر مقاومة شعبية ودفاعًا ذاتيًا جماعيًا. أسس القذافي فكرته هذه على أيديولوجيته الاشتراكية العربية، وعلى التاريخ العريق للمقاومة الشعبية للوجود الإيطالي من عام 1911 إلى عام 1944»(101).

أدى التعارض في الرغبات بين القذافي وشركائه في الانقلاب إلى تكرار محاولات الانقلاب عليه، الأمر الذي صقل موقف القذافي من الجيش، وبالتالي دفعه إلى التفكير في الآلية التي تمكنه من التحكم فيه، وتحييد خطره بشكل دائم.

عندما نتحدث عن علاقة الجيش بمسارات بناء الدولة في ليبيا، نلاحظ أن القذافي، كعسكري شاب، عاش فترة ارتفاع أسهم القومية العربية، فسعى من خلال الانقلاب إلى إنهاء حكم الملك «الرجعي»، وتعويضه بحكم اشتراكي شعبي وتقدمي. من هنا، نلاحظ أنه كان للجيش دور محوري في قلب النظام، إلا أن الجيش تحوّل، في الوقت نفسه، إلى مصدر خطر وعدم استقرار، لأنه وإن كان راضيًا عن التغيير الذي حدث بالقضاء على الملكية الرجعية، فإنه لم يكن راضيًا البتة عن طريقة القذافي في تسيير البلد والجيش؛ إذ «سيطر القذافي على الميزانية العسكرية، وقام بتعيين الضباط

وترقيتهم على أساس ولائهم له. ونظم جيشه على شكل كتائب، ثم صمّم متاهة من القوات شبه العسكرية، والمخابراتية والأمنية، التي عملت على مراقبة الجيش وإضعافه. من هنا، لم يتمكن الجيش من التأسيس لهوية خاصة، ولم يمارس أي استقلالية مؤسساتية»[102]. وانطلاقًا من هذا الموقف العدائي للجيش تجاه القذافي، تشكّلت العلاقات العسكرية - المدنية في ليبيا، كما سنوضحها لاحقًا.

2 - القذافي بين القبيلة والدولة

على عكس الأنظمة الانقلابية التي ابتليت بها المنطقة العربية منذ نهاية الخمسينيات، والتي أتت بمشروعات تحديث الدولة ونقلها من المستوى القبلي المتخلف والضعيف والمفتت، إلى مستوى الدولة الوطنية الحديث والمؤسسي والموحد، كان مشروع القذافي متهورًا؛ فهو أراد من خلال ذلك المشروع تجاوز كل ما وجده من نظريات ومؤسسات، لمصلحة نظام الجماهيرية الذي يمثل نسخة مشوهة من الاشتراكية. وبالفعل، «يتلخص مشروع القذافي في دولة الجماهير أو (الجماهيرية). ففي ظل حكمه، مُنعت جميع أشكال المجتمع المدني، باعتبار أن تطلعات الشعب وآماله ستصل إلى الحاكم من خلال نظام الديمقراطية المباشرة الذي اعتمده»[103]. اصطدم هذا الطموح غير العقلاني للقذافي بعوامل عدة، أدت إلى زرع بذور انهيار نظامه منذ اليوم الأول لتأسيسه؛ إذ تحوّل القذافي، الذي لم يكن يُعرف عنه أنه تلقى تكوينًا علميًا أو تقنيًا أو فكريًا عاليًا، إلى منظِّر بين عشية وضحاها. وهذا كان أحد أهم أسباب فشله، أي تضخّم الأنا الذي عاناه طوال فترة حكمه. من ناحية أخرى، جاء القذافي إلى الحكم ليرث بلدًا غنيًا، لكنه ضعيف من جميع النواحي: بلد بلا تقاليد قوية لمأسسة الدولة؛ فمن الحكم العثماني إلى الاستعمار الإيطالي إلى حماية الحلفاء إلى قيام المملكة، كلها فترات كان الليبيون غائبين فيها عن الحكم، وبالتالي لم تتكوّن تقاليد عريقة في تشكيل الدولة وتأسيسها. ولعل هذا الفراغ هو ما شجع القذافي على إعلان نظريته الجماهيرية المتهورة. أضف إلى ذلك ضعف مستوى الليبيين الثقافي، خصوصًا خلال الفترة الملكية. هذه الظروف كلها تحالفت مع التنوع الإثني واللغوي والجهوي للمجتمع الليبي، فـ «في ليبيا انقسامات قبلية وجهوية ومناطقية بارزة. ومن الناحية الدينية يسيطر في ليبيا المذهب السنّي والجنس العربي. لكن هناك كثيرًا من الخلافات بين

القبائل التي تؤيد القذافي، وتلك التي لا تؤيده. يضاف إلى هذا أن ليبيا شهدت تقسيمًا على أساس المناطق: المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية. أخيرًا، هناك اختلافات معتبَرة بين سكان المناطق الحضرية الساحلية، والمناطق الريفية الجنوبية النائية»[104]. فكانت مهمة الدولة الحديثة إذًا تفكيك جميع النبى التقليدية، بما فيها بنية الإنسان كتابع لقبيلة أو لشيخ، وتعويضها بالمؤسسات الحديثة التي تعتمد على المواطن الحر والسيد. لكن، لم يكن مشروع القذافي «التحديثي» إلا تكريسًا للتخلف الذي وَجد ليبيا عليه، حيث إنه استثمر في تنوعها القبلي والإثني واللغوي والجهوي من أجل تعزيز الولاء لـ «ملكه»، كما أنه حارب علماء الدين بشدة وعنف. وأدت حربه «على العلماء المسلمين إلى تهميشهم أو إقصائهم تدريجيًا، إلى درجة أن البلد لم يجد جسمًا موحدًا ومستقلًا لعلماء الدين عند سقوط نظامه»[105]. يمكننا فهم علاقة القذافي ببناء الدولة بصيغة كاريكاتورية، تفيد بأنه أراد أن يفكك جميع المؤسسات الحديثة القائمة وتعويضها بالمؤسسات التقليدية، وإبقاء هذه الأخيرة على الهامش، مع وضع نفسه وعائلته في المركز؛ فالجماهيرية والدولة، في نهاية المطاف، هي معمر القذافي! وتبقى بقية المؤسسات والنخب توابع تقبع على أطراف المركز الممثّل في شخصه.

يوجد في ليبيا أكثر من 140 قبيلة وعائلة، لـ 30 منها، في الأقل، نفوذ قوي. تعمل هذه القبائل وفق تنظيم تقليدي يوازي تنظيم الدولة الحديثة. وكثيرًا ما تؤدي هذه الاختلافات التنظيمية بين القبائل إلى خلافات وصراعات نفوذ حادة، ما يؤدي إلى نشوء التحالفات والتحالفات المضادة. وهذا بالفعل ما تنبّه له القذافي، واستثمر فيه بشكل جيد خلال الأعوام الـ 40 من حكمه؛ فلحل إشكالية ضمان ولاء الجيش له في هذا المحيط المعقد، اعتمد على مقاربة «المركزة» بوضع ذاته في المركز، ثم وضع قرابات الدم المنافسة له، والقبائل والشبكات غير الرسمية في المحيط. وكانت هذه الجماعات تتنافس في ما بينها من أجل تحصيل سلطات سياسية، في الوقت الذي كان القذافي يستعملها للتنافس على الولاء له بعضها على حساب بعض. وإذا حاول فرد، أو أفراد، منافسة القذافي على السلطة، فإنه كان من السهل عليه استبداله بعناصر إثنية من قبائل أخرى أو من دوائر أخرى[106]. وبهذا، تصبح الدولة مبنية على شكل دوائر متتالية ومتناقصة في الحجم، حتى تصل إلى أصغر دائرة، وتضم القرابات الدموية للقذافي الذي يمثّل نقطة المركز التي تدور حولها باقي الدوائر.

تمثّل القبيلة في المجتمع الليبي مؤسسة نافذة، وهذا لأن العرف القبلي يدفع بأبناء القبيلة

إلى تقديم ولائهم لقبيلتهم على ولائهم لباقي مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية. ولأن القذافي كان يعلم أن «المؤسسات الليبية، ما عدا دائرته الضيقة ومستشاريه العسكريين، كانت ضعيفة، وأن من كانوا يخدمون في الجيش النظامي كانوا يدينون بالولاء لمناطقهم وقبائلهم لا له كشخص[107]»، قرر، وهو الذي يتحدّر من قبيلة القذاذفة، الصغيرة الحجم مقارنة بباقي القبائل، بناءَ تحالفات بطرائق مختلفة مع باقي القبائل؛ فتقرب من قبيلة الورفلّة التي تربطها قرابة دموية بقبيلة القذاذفة. كما أنه استعمل قبيلة المقارحة التي تحتل مساحات كبيرة من منطقة فزان الجنوبية، واستعان بقبائل التبو الموجودة على الحدود مع تشاد، ومنح هذه القبائل بعض الامتيازات، مثل التعيين في عدد من المناصب الدنيا والمتوسطة، وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوزيع المال، ومساندة قبائل التبو في نزاعاتها مع دول الجوار.

وفق الأحوال التي أشاعها نظام القذافي، أصبحت القبيلة «وسيلة لاحتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد»[108]. أي إن القبيلة استعملها الأفراد والجماعات درعًا واقية من ضغط الدولة الحديثة التي أراد القذافي إنشاءها في ليبيا. وفي الوقت عينه، استعمل القذافي ودولته القبيلةَ درعًا واقية ضد أي محاولة تغيير سياسي يمكن أن يفكّر فيها الأفراد والجماعات؛ فالجهد الأساس للقذافي، تجاه القبائل، كان من أجل منعها من منافسته على السلطة، وحتى لو «قلّل القذافي من دور القبائل في مجتمعه العربي الاشتراكي، إلا أن العائلة والقرابة والانتماءات القبلية كانت من المكونات المفتاحية في استراتيجية تحكّمه في القوات المسلحة»[109]. يؤكّد ما سبق تأثير أوضاع المجتمع السياسية والاجتماعية والأنثربولوجية في أساليب تسيير الحاكم للعلاقات العسكرية - المدنية، والتي ستنعكس بدورها على استراتيجية بناء آلية الوقاية من الانقلاب في ليبيا.

3 - إضعاف الجيش كآلية للوقاية من الانقلابات

تميز التاريخ الاجتماعي الليبي بسيطرة فكرة لامركزية السلطة؛ فالتركيبة القبلية كانت دائمًا تنحو إلى التمرد عن المركز، راغبة في الاستقلال الذاتي، بل في الانفصال أحيانًا. وهذا وضع عمل كلٍّ من الملك إدريس والقائد القذافي على التكيف معه، ومحاولة استغلاله بما يخدم بقاءهما في السلطة، فتم الإبقاء على هذا التطلع إلى

الاستقلالية من خلال توليفة معقدة، تضمن أمرين متناقضين معًا: سيادة سلطة الدولة على كامل التراب الليبي، وفي الآن ذاته سيادة القبائل والمناطق، بشكل يوازي سلطة الدولة أحيانًا، على تراب القبيلة أو المنطقة. وقد نجح القذافي نظريًا في إيجاد الإطار التنظيمي، من خلال نظرية الجماهيرية ومبدأ الديمقراطية الشعبية المباشرة، لتجسيد هذا التوازي المتناقض في توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع الليبي. وكأنه أراد أن يؤطّر كيانًا تقليديًا بإطار الدولة الحديثة. لكن هذا النجاح كان فشله الأكبر؛ إذ بقيت دولته كيانًا تقليديًا ضعيفًا مغلّفًا بإطار حديث نظري وغامض، وهذا ما انعكس على مختلف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش ومختلف المؤسسات الأمنية.

يمكن أي نظام حاكم، بحسب رأي فلورانس جوب[110]، أن يضعف جيشه إمّا بالاستحواذ عليه وتحويله إلى ميليشيات تابعة له ، أكثر ممّا هو مؤسسة وطنية، وإمّا من خلال الحد من مصادره الداخلية وقدراته، فتضعف إمكاناته؛ فبعد تكرّر محاولات الانقلاب ضد القذافي، لم يعد هذا الأخير يثق في الجيش، وبالتالي سعى إلى تهميشه وإضعافه؛ فـ «القذافي الذي وصل - هو نفسه - إلى الحكم من طريق انقلاب، عمل (بكل قوة ووعي) على إضعاف الجيش بغرض تقوية أمن النظام»[111]، وقام بإعطاء الأولوية للميليشيات الموازية التي كانت تحت إمرة مقرّبيه، علمًا أنه قام بتشكيل هذه الميليشيات لإحداث توازن قوة ورعب بينه وبين منافسيه المحتملين؛ إذ «تم في ليبيا تقسيم القوات العسكرية إلى كثير من المنظمات التي كانت لها صلات ضعيفة مع بعضها بعضًا. وكُلفت القوات المسلحة النظامية الدفاع عن حدود الدولة ضد التهديدات الخارجية، في حين كُلفت القوات الأمنية حماية النظام، علمًا أن جميع القوات كانت تتحمل مسؤولية سلامة النظام»[112]، من هنا كانت استراتيجية القذافي، في بناء آلية الوقاية من محاولة انقلاب، مبنية على إضعاف الجيش النظامي، وإرساله إلى الحدود والمناطق النائية، وفي المقابل، تشكيل كتائب وميليشيات قوية، ومجهزة تجهيزًا جيدًا، ونشرها في المراكز الحضرية الكبرى أو حولها، تحسبًا لأي طارئ أو محاولة تمرد شعبي.

عندما استبد بالقذافي الرهاب العسكري، أصبح «حذرًا من المخاطر التي يمكن أن تشكّلها قوات مسلحة قوية على نظامه. ومن هنا، لم يعمل قط على بناء جيش وطني قوي، كما أن محاولات الانقلاب الكثيرة التي تعرض لها في السبعينيات جعلته أكثر شكًّا وحذرًا من مركَزة القوات حتى نهاية عام 1980. وكمرحلة من مراحل تشييد دولة

الجماهير، اختار أن يكون له جيش شعبي مجهّز ومدرب تدريبًا ضعيفًا وبروح انضباطية سيئة»[113]. وعند النظر إلى تعقد الوضعين السوسيولوجي والأنثربولوجي للبلد، وإلى طموح القذافي المتهور في إبداع نظرية سياسية ثالثة، نراه اعتمد على خيار إضعاف الجيش من طريق تهميشه، وإبعاده عن مصادر السلطة والقرار. وفي المقابل، أنشأ كثيرًا من القوى الموازية وشبه العسكرية كاستراتيجيا لتفعيل آلية الوقاية من أي محاولة انقلاب. من هنا، كان الجيش النظامي الضعيف، عدة وعتادًا وتدريبًا، يعمل جنبًا إلى جنب مع «شبكة معقدة من البنى الأمنية، التي تتكون من الحرس الرئاسي والميليشيات السياسية، والوحدات الخاصة. وُضعت هذه البنى تحت قيادة أفراد من عائلة القذافي، مثل الكتيبة التي كان يقودها ابنه خميس. إضافة إلى هذا، «كان العمود الثالث للقطاع الأمني الليبي يتمثّل في رجال القبائل الموالين للنظام، أو المرتبطين به»[114]. تأسّست استراتيجية القذافي، إذًا، على الثقة في المقربين منه من أفراد عائلته، ثم الثقة في رجال القبائل المتحالفة معه. كل هذا على حساب الجيش النظامي الذي كان يُنظر إليه باعتباره منافسًا له على السلطة، لا مؤسسة رسمية تابعة للدولة.

بدا الجيش النظامي مؤسسة حديثة، حيث «تتألف القوات المسلحة الليبية من القوات البحرية والقوات الجوية ومن القوات البرية... وتتمثّل مهمتها الأساسية في ضمان الأمن الخارجي. ونُشرت وحدات الجيش بالقرب من الحدود أو بعيدًا من المدن في الصحراء، وكان هذا الشكل من الانتشار مقصودًا، ويهدف إلى إضعاف إمكانات الانقلاب. بالتالي، كان هناك تهميش للجيش لمصلحة تفضيل الكتائب»[115]. هذه المقاربة أضعفت الجيش النظامي، وحوّلته إلى مؤسسة شبه ميتة، وأثبتت الصراعات الدولية البسيطة التي عاشتها ليبيا مع الولايات المتحدة ومع تشاد، مدى ضعف الجيش وعدم قدرته حتى على أداء الوظيفة الأساسية التي حددها له العقيد.

من جهة أخرى، تأسست استراتيجية القذافي، في بناء آليته للوقاية من أي محاولة انقلاب، على نقطة جوهرية تتمثل في الحد من استقلالية القرار العسكري قدر الإمكان؛ إذ حاول، بجميع الأساليب، مركزة هذا القرار في يده، أو في يد محيطه الضيق والمباشر. وتميز الجيش الليبي بكونه أكثر الجيوش العربية تسييسًا؛ فبعد محاولات انقلابية عدة، قرر القذافي ترقية الضباط على أساس الولاء، لا على أساس الاستحقاق. وكان كل شيء مبنيًا على فكرة الحد من قدرة الجيش على الحركة في الاتجاه المعاكس

لرغبات الزعيم الحاكم.

اعتمد القذافي أيضًا على سياسة إزاحة كل من يشكّ في ضعف ولائه، إضافة إلى وضع صيغ لتناوب الضباط على مناصب القيادة، لمنعهم من تكوين علاقات قوية مع مجموعاتهم؛ فكلما مكث الضابط مدة طويلة في وحدته، كان هناك احتمال تقوية الانسجام بين القائد والأفراد، الأمر الذي يمكن أن يكون سلبيًا على ولاء القائد ووحدته للنظام. فوق هذا وذاك، أُنشئت وحدات أمنية كُلّفت زرع المخبرين و«محافظي الشعب» داخل الوحدات، للاطمئنان إلى ولاء الضباط والأفراد، ومنع الولاء من التلاشي. من جهة أخرى، أعطى القذافي القياداتِ العسكرية سلطاتٍ قليلة في ما يخصّ تقدير ميزانيتهم وتسييرها، وبرامج تدريبهم، واقتناء عتادهم.

عمل القذافي، بعدما شعر بتهديدات المحاولات الانقلابية، «على إضعاف الجيش بشكل منهجي، وهذا ينطبق على جميع مؤسسات الدولة الأخرى، كما جرت موازنة الجيش النظامي بوحدات وميليشيات خاصة، داخل الجيش وخارجه. هذه الوحدات والميليشيات كانت مدرَّبة ومجهَّزة بشكل أفضل من الجيش النظامي. كما أنها كانت تحت القيادة المباشرة لأبناء القذافي وأفراد قبيلة القذاذفة، وحلفائه القبليين المباشرين»[116]. إضافة إلى هذا كله، عمل القذافي على تضخيم عديد الجيش النظامي، فـ «القوات المسلحة التي قُدّر عديدها بنحو 76,000 جندي، لم يكن في الحقيقة إلا 20,000 جندي. لم يكن تسليحهم قديمًا فحسب، بل وغير مُصان أيضًا، بسبب العقوبات والإهمال. إن تنظيم الجيش كان معدًّا بشكل يقي من الانقلاب»[117]، حيث إن التدريب، بصفة عامة، والتدريب بالذخيرة الحية بصورة خاصة، كان شبه محرَّم على الجيش النظامي، وهذا ما زاد ضعف القوات، وعدم قدرتها على التصرف كمؤسسات عسكرية محترفة.

عمد القذافي أيضًا إلى زرع عدم الثقة بين الوحدات، وبين الضباط المسؤولين عنها، وهذا من خلال التغيير المستمر للقيادات الميدانية، فـ «التدوير المستمر للضباط على الوحدات، ومنح المناصب على أساس الانتماءات القبلية، والولاء بدل الكفاءة، ومعاقبة كل تفكير استقلالي أو مبادِر، كل هذا أدى إلى فقدان الجيش الزعامة، والأخلاق والانسجام والفعالية»[118]. كانت عملية تكسير ممنهج للتضامن الأخوي، الذي اعتبرناه في بداية هذا الكتاب خاصية مميزة للجيوش الحديثة. وينبني التضامن الأخوي في الجيوش الحديثة على المعالم التي تؤسسها الوحدة العسكرية لنفسها، والتي تتمثّل في

قيادة الوحدة، وفي الرباط الاجتماعي القوي بين أفراد الوحدة. من هنا، كان برنامج القذافي الأساس هو تكسير هذه المعالم، وعلى رأسها القيادة؛ فالتدوير المستمر للقيادات والضباط، هدف أساسًا إلى منع تشكّل رباط اجتماعي وعاطفي بين القائد وأفراد وحدته، وتعويضه بحالة مستدامة من الشك المتبادل بين القائد وقواته، الأمر الذي يصعب أو يمنع انتقال المعلومة بين أفراد الوحدة؛ فعندما تتكسر المعالم، وتتقطع الرباطات الاجتماعية، يحضر الشك، ويصبح من غير الممكن التنسيق حول أي شيء، بالتالي، يصبح من غير الممكن التفكير في الانقلاب.

عمل القذافي، منذ البداية، على تهميش زملائه في المجلس الثوري؛ إذ قام بعد انقلاب 1969 مباشرة بتعيين 15 مدنيًا من بين 17 وزيرًا في الحكومة[119]. ثم حدّ قدرة العسكريين على اتخاذ القرارات التي تتعلق بتسيير المؤسسة العسكرية، وقام بحل الوزارات (بما فيها وزارة الدفاع) في الجماهيرية، وعوضها بـ «اللجان الشعبية»، وأصبح الجميع يعيش وهم «الكل يحكم»، في حين أنه لم يكن هناك إلا حاكم واحد، هو القذافي وزمرته.

حتى سقوط النظام، سيطر محيط القذافي الضيق على ميزانية الدفاع، ما أدى إلى تراكم مفرط للعتاد العسكري خلال السبعينيات والثمانينيات. وكان جيشه غير قادر على صيانة، أو استعمال، هذا العتاد بسبب قلة الأفراد، ونقص التدريب، وضعف نظام الدعم اللوجيستي. ينتقد الملاحظون الخارجيون القذافي باعتباره كان مالكًا أكبر حظيرة عتاد في العالم، لكنها بقيت حظيرة محفوظة في المستودعات، من دون أي فائدة استراتيجية، باستثناء كونها المخزون الذي سيتغذى منه الاقتتال الليبي - الليبي في أثناء «الثورة» وبعدها. وخفض القذافي ميزانية الدفاع من 4.4 في المئة خلال الفترة الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات، إلى 1.2 في المئة خلال العقد الأول من القرن الحالي[120]، مبررًا ذلك بانفراج العلاقات مع القوى الغربية، وغياب التهديد الغربي الذي طالما استعمله فزاعة لتمرير مشروعاته.

استُعمل معظم مخصصات ميزانية الدفاع الليبية لشراء الأسلحة والعتاد. وفي المقابل، لم يُخصص شيء لتدريب الوحدات، فكان أفراد الجيش بلا فعالية ولا روح، ومن غير هوية عسكرية تحدد عقيدة الجيش القتالية، وهذا ما بينته الحرب الليبية - التشادية، ثم أكدته ردة فعل الجيش أمام «الثورة»؛ حين انهارت دفاعات النظام الليبي بشكل سريع، وتفككت وحداته، نتيجة عدم قدرته على استعمال ترسانة أسلحة طالما حرسها ولم

يتدرب عليها.
كان أبناء القذافي يشرفون شخصيًا على القرارات المتعلقة باقتناء المعدات الحساسة الموجَّهة لوحدات النخبة. أمّا مشتريات الأسلحة البسيطة، فكان يقوم بها ضباطٌ تحت رقابة القذافي، وهذا من أجل الحد من استقلالية قرار المؤسسة العسكرية.
تشير الدراسات التي اهتمت بالظاهرة العسكرية الليبية[121] إلى تقسيم الجيش والمؤسسات الأمنية إلى عدد كبير من المنظمات المعزول بعضها عن بعض، فانحصر دور الجيش النظامي في الدفاع عن الدولة ضد أي خطر أجنبي من خارج الحدود، في حين كُلفت القوات الأمنية حماية النظام. لكن، في واقع الأمر، كانت حماية النظام مهمة هذه القوات كلها بلا استثناء.
تمثّل القوات شبه العسكرية النواة الصلبة للقوات المسلحة الليبية. كما أنها كانت السند الأول والأساس للنظام، وتأتي الكتائب على رأس هذه القوات، وهي عبارة عن «وحدات عسكرية مستقلة ومتميزة من الجيش النظامي، ويبدو أنها أدّت دورًا مهمًّا في ضمان الأمن الداخلي، وكانت منتشرة أساسًا داخل التجمعات السكنية أو حولها. تقع الكتائب تحت قيادة أفراد أقوياء وأوفياء للقذافي، وكانت لها أيضًا مناطق تدخّل محددة؛ ففي أثناء الثورة مثلًا، كانت كتيبة خميس القذافي مكلفة حماية غرب ليبيا، خصوصًا حول مصراتة والزنتان والزاوية، وكانت كتيبة معتصم القذافي مكلفة حماية الشرق حول أجدابيا والبريقة، وصولًا إلى سرت.

كانت الكتائب مدربة ومجهزة بشكل جيد، وتملك أسلحة ثقيلة، وكان لدى بعضها مدفعية ثقيلة ووحدات دبابات، ووحدات مشاة ميكانيكية، كما أن الكتائب اعتمدت تنظيمًا للقيادة والتحكم على الطريقة العسكرية[122]. إنها باختصار قوات نخبة خاصة بالعقيد وعائلته، تتمتع بأفضلية التجهيز والتدريب، وبأفضلية القرب من الزعيم وتحوز ثقته. من هنا، كان مركزها أفضل من مركز الجيش النظامي، ولا سيما أنها كانت من بين القوات الأساسية المشاركة في قمع أي شكل من أشكال التمرد، وهذا بسبب قربها من التجمعات السكينة، ولحيازتها تكنولوجيات الاتصال المتطورة.

إضافة إلى هذا كله، اعتمد القذافي على قوات اللجان الثورية، وهي تنظيمات شبه عسكرية، أنشأها القذافي في عام 1977، وكلفها حماية الثورة. تتكون اللجان من الأفراد الموالين للقذافي، وهي موزعة على ثماني وحدات جهوية من المغاوير، ترتبط كلها بمكتب القذافي مباشرة.

تتمثّل الوظائف الثلاث للّجان الثورية بما يلي:

- الوظائف البوليسية، ومتابعة النشاط المعادي للثورة؛

- ضمان الأمن والاستقرار الداخلي؛

- تصفية أعداء الثورة؛

جُهّزت اللجان الثورية بأسلحة خفيفة، في الغالب بنادق كلاشنكوف، وبوسائل نقل وحركة واتصال حديثة. وقدر عدد أفرادها بـ 60,000 رجل[123]، وهي قوات أمنية وقائية، تعمل كأجهزة استخبارية على جمع معلومات عن المواطنين، بقصد منع أي احتمال لوقوع تمرد على السلطة الرسمية.

إن الهدف من إنشاء هذه القوات الموازية، والمعزول بعضها عن بعض، والمرتبطة بقنوات اتصال مباشرة مع مركز القرار، هو خلق جو من عدم ثقة بعضها في بعض، الأمر الذي يدفع بها إلى التنافس على إرضاء الحاكم، حيث تصبح إمكانات التنسيق بينها شبه مستحيلة، خصوصًا مع النسق القمعي الذي اعتمده القذافي في مواجهة أي محاولة للتفكير في تغيير اتجاه الولاء والطاعة.

4 - الجيش الليبي يواجه «الثورة» بالضعف والانهيار

عند اندلاع ثورات الربيع العربي، وانخراط الشعب الليبي فيها، واجه القذافي المتظاهرين بحدة وبانفعالية شديدة، وقرر أن يضرب بيد من حديد، مستعملًا كل ما هو متاح أمامه من قوة. لكن طريقة تسييره للشؤون الأمنية خلال الأعوام الـ 40 من حكمه، كان لها التأثير المباشر في طريقة ردة فعل الجيش على «الثورة» التي بدت جادة وعنيفة منذ البداية. أمر القذافي بتحريك جميع القوات التي يتوفر عليها، والتي بقيت موالية له، ضد الثوار. لكن الجيش الذي لم يكن مستعدًا لمواجهة الاضطرابات المحلية وحماية النظام، تصرف أمام هذا الوضع وفق «ثلاث طرائق: 1- خروج فردي، كفرار جنود منفردين من الوحدات؛ 2- خروج جماعي، كفرار وحدات كاملة بقيادتها وأسلحتها والتحاقها بالثوار؛ 3- الولاء للنظام كما فعلت بعض الوحدات التي بقيت ضمن القوات المسلحة لمواجهة «الثورة». المهم هنا هو أن الوحدات التي بقيت وفية هي تلك التي مُنحت الإمكاناتِ العسكرية، كالتدريب والتسليح وبنى القيادة

الواضحة[124]. ولم تتأخر القوات الليبية كثيرًا في حسم موقفها، وكان تفككها مسألة وقت لأنها في الأصل مفككة وغير مدربة، ولا تخضع لسلسلة قيادة واضحة. وكان يكفي أن ينزاح حاجز الخوف الذي بنته آلة النظام القمعية ليبدأ ضباط الجيش وأفراده بالتصرّف بشكل شبه حر، لا يخضع لأي تقاليد عسكرية. لقد «انفجر الجيش في الأيام الأولى للغضب، ثم عاد وساهم في القمع، بعدما تمكن القذافي من إعادة تجميع أجهزته القمعية»[125]. لكن الأزمة كانت عنيفة وقوية، بحيث إنها لم تُتح للقذافي الوقتَ لتحقيق الأفضلية على قوة الثوار المتعاظمة بسبب الدعم الشعبي المتزايد، والدعم الدولي المتحامل على العقيد.

كانت نتائج الاستراتيجيا التي اعتمدها القذافي، كآلية للوقاية من الانقلاب، كارثية بجميع المقاييس[126]، لأن النظام ركز جهده كله لمواجهة الخطر الذي يمكن أن يأتي من القوات المسلحة ومن الضباط، فأضعف الجيش والمؤسسات الأمنية بشكل غير مسبوق. من هنا، كان سقوط النظام حتميًا بعد أول هزة جدية عرفتها ليبيا.

لم تكن ردة فعل الجيش الليبي كارثية على النظام فحسب، بل على الدولة ككل أيضًا؛ إذ إن تفكك الجيش والدولة معًا حوّل ليبيا إلى مُلك شاغر، وأرضية خصبة لنمو جميع أشكال الأيديولوجيات المتطرفة وتطورها. ومع أن الثوار تمكنوا، بمساعدة من التحق بهم من القوات المسلحة، من حسم المعركة بقوة وعنف وسرعة، فإنهم لم يتمكنوا من إعادة بناء ما هدموه فوق رأس القذافي وحاشيته. ودخلت البلاد في حرب أهلية، تساهم في إذكائها جهات داخلية وخارجية كثيرة، وبذلك التحقت ليبيا بنادي الدول الفاشلة، وعجز الليبيون حتى الآن عن إنشاء نظام حكم قادر وثابت وموثوق به.

أدى التفكيك الممنهج الذي قام به القذافي ضد الجيش إلى انهيار القوات الأمنية المختلفة بشكل سريع، فأصبح من الضروري إعادة بناء القوات المسلحة، والمؤسسات الأمنية وشبه العسكرية، لتأطير الدولة الليبية ما بعد «الثورة».

اصطدم مشروع إعادة بناء الجيش والقوات الأمنية بمجموعة من العوائق الموضوعية:

أولا، التفكّك والانهيار شبه التام للجيش والقوى الأمنية، وهو ما جعل عملية إعادة بناء المؤسسات الأمنية واحدةً من أكثر العمليات صعوبة وحساسية؛ ففي الحالة الليبية كانت هناك حاجة ماسة إلى تأسيس جيش وطني، وإلى جمع الأسلحة المنتشرة بشكل عشوائي بين الميليشيات والقبائل؛ ذلك أن كل ما تبقى من القوات الأمنية «اختفى من

الشوارع في أعقاب النزاع، فأصبحت مسائل الأمن العمومي بين أيدي الميليشيات التي أخذت تتشكل بسرعة وبكثرة؛ فعلى الرغم من الدعوات الموجهة إلى رجال الشرطة للالتحاق بمناصب عملهم، إلا أنها لم تَلق استجابة بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية، وبسبب قناعات سياسية، أو بسبب قلة الهياكل. من هنا، وجبت إعادة بناء أجهزة الأمن الداخلي من الصفر»[127].

ثانيا، ظهور الميليشيات المسلحة التابعة للقبائل والمجموعات المقاتلة المختلفة التي شاركت في «الثورة» وفي إسقاط نظام القذافي. وفجأة، أصبحت هذه الميليشيات كثيرة وقوية، كانت «هناك المئات من الميليشيات المتنافسة، التي تمثّل قبائل من جهات مختلفة، ينبغي نزع سلاح معظمها وتفكيكها، في حين يمكن الاحتفاظ ببعضٍ منها وإدماجه في الجيش الوطني الجديد. ولكن، بالنظر إلى ما يجري على أرض الواقع، ما هي الميليشيات التي يجب تفكيكها؟ وما هي الميليشيات التي يجب الإبقاء عليها، ودمجها في الجيش الوطني؟ فبسبب التنافس الحاد بين الميليشيات، وبسبب الفراغ السياسي، لا يرضى قادة الميليشيات بالتخلي عن مكانتهم من دون تحصيل فوائد مادية كبيرة، وأغلبهم لا يثق في باقي الميليشيات، ولا في أعضاء الحكومة الجديدة»[128]. من هنا، أصبح من غير الممكن التفكير في حل من دون أخذها في الاعتبار.

ثالثا، الخوف من الأعمال الانتقامية دفع المنتسبين السابقين إلى الجيش والقوات الأمنية إلى رفض المساهمة في إعادة بناء القوات المسلحة وقوات الأمن، الأمر الذي أوجب إعادة بناء القوات المسلحة من جديد، والاستعانة بالخبرة الأجنبية وبالميليشيات التي كانت تسيطر على الوضع. لقد تزايد تعداد أفراد الميليشيات بشكل سريع من 26,000 فرد إلى أكثر من 100,000 فرد في غضون أشهر. وكانت هناك أيضًا مسألة عدم الانضباط؛ حيث إن بعضها هاجم جماعات أخرى، كما رأينا في تدمير بعض ممتلكات الصوفية، ومحاصرة الحكومة، ومهاجمة بعض السفارات الغربية. ثم تقرر التخلي عن الميليشيات في نهاية عام 2012، وتعويضها بقوى نظامية منضبطة ومدربة، لكن أُخِّر تنفيذ هذا القرار «مرات ومرات، مع ذلك خُفض عددها، خصوصًا في طرابلس، من 49 إلى 7»[129] ميليشيات.

رابعا، ارتباط الجهات المتصارعة في ليبيا ما بعد «الثورة» بجهات أجنبية مختلفة ومتنافسة في ما بينها، الأمر الذي أدخل ليبيا في حرب أهلية، وفي صراع تراجيدي على السلطة، صعّب عملية إعادة بناء الجيش الوطني.

تبين لنا هذه القراءة أن الوضع المضطرب الذي تعيشه ليبيا هو مؤشر واضح على حالة الفشل التي تمر بها ليبيا منذ اندلاع الثورة وسقوط القذافي إلى اليوم، إنه فشل ناتج في الأساس من التفكيك الممنهج الذي مارسه القذافي على الجيش الرسمي وعلى كل مؤسسات الدولة، تفكيك كانت غايته الأولى والأخيرة حماية القذافي ونظامه من أية محاولة جادة للتغيير.

ثانيًا: الجيش المصري: الدولة العميقة

يقدَّر عديد القوات المسلحة المصرية، بحسب إحصاءات عام 2010، بـ 468,500 جندي عامل، منهم 340,000 في الجيش البري و18,500 في القوات البحرية و30,000 في القوات الجوية و80,000 في قيادة الدفاع الجوي، كما يوجد 397,000 في وحدات شبه عسكرية. أمّا قوة الاحتياط، التي تتراوح مدة تجنيد أفرادها بين 12 شهرًا وثلاثة أعوام، مع فترة إعادة تأهيل كل تسعة أعوام، فتقدَّر بـ 479,000، منهم 375,000 في القوات البرية و14,000 في القوات البحرية و20,000 في القوات الجوية و70,000 في قوات الدفاع الجوي[130].

يمثّل الجيش المصري، إذًا، أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عددًا وعدة. كما أنه من الجيوش المدربة بشكل جيد، إن في إطار البرنامج الدوري والعادي للتكوين والتدريب، وبرامج التدريب الدولية التي انخرط فيها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، أو في إطار الخبرة التي اكتسبها على مر الوقت من مختلف الحروب التي خاضها عبر مراحل مختلفة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

يرى القادة العسكريون في مصر أن أمن مصر القومي (الذي يساوي إلى حد ما أمن النظام) تواجهه ثلاثة تهديدات جدية: «1- غياب توازن استراتيجي جهوي يتغذى من تعاظم القوة العسكرية الصهيونية؛ 2- خطر الحصار الإسلامي المتطرف؛ 3- الخطر الداخلي الذي يهدد النظام المحلي»[131]. من هنا، يمكننا الجزم بأن العلاقات العسكرية - المدنية في مصر تنبني على محورين أساسيين: من جهة، تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية وقياداتها، ومن جهة ثانية، استغلال التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي المصري وتضخيمها. وعلى أساس هذين المحورين، سنناقش نقاط آلية التحليل المعتمدة لقياس العلاقات العسكرية - المدنية في مصر.

1 – الجيش المصري يبني دولته

لمعرفة مكانة الجيش المصري الحالي في الدولة ودوره في بنائها، يجب الغوص قليلًا في تاريخه؛ فمنذ عهد الباشوات، وبالنظر إلى الوضع الطبقي السائد آنذاك، لم يكن للجيش أي قيمة اجتماعية. وكان في نظر الشعب والعامة عميلًا للإنكليز، أو في أحسن الأحوال، خادمًا لطبقة أرستقراطية متعجرفة. في المقابل، كانت النخب الحاكمة تعامله باحتقار وتزدري أفراده باعتبارهم فلاحين، بسبب أصولهم الطبقية والاجتماعية. من هنا، يمكننا القول إن الاتجاهات السياسية لـ «القوات المسلحة المصرية كانت متأثرة بشكل قوي ببنية المجتمع الطبقية. عندما أسس حزب الوفد الأكاديمية العسكرية لتوظيف أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا في عام 1936، لم تكن للجيش المصري تقاليد أو هيبة، وكان يوصف بالخليط الرديء من الوحدات التي لا دور لها سوى تنظيم العرض العسكري، كانت قواته تُستعمل في مهمات شرطة لمطاردة المهربين، أو مرافقة الحاكم أو أحد أبنائه خلال تنقلاته. وباستثناء خيالة التشريفات، كان ضباط الجيش كلهم محط تحقير، ولم يكن أيّ فرد من الطبقة البرجوازية [...] يرغب في تزويج ابنته من أحدهم»[132]، وهذا ما يعكس المكانة الاجتماعية التي كان يحتلها الضباط وعناصر الجيش في المجتمع المصري قبل الثورة.

من هذا المنطلق، لم تكن حركة الضباط الأحرار مجرد ثورة سياسية قامت ضد الملك والإنكليز، بل كانت ثورة اجتماعية قامت ضد تغوّل البرجوازية المصرية، وضد ازدراء النخب البرجوازية للنخب العسكرية التي كانت توفر لها الحماية والأمن؛ ففي «عام 1952، كان الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب متحمسين للوطنية، إلا أنهم كانوا غاضبين ممّا وصفوه بالفساد والمحاباة في مسائل القيادة والتجهيز. يضاف إلى كل هذا الغليانُ السياسي العام، والغضبُ تجاه الضباط الأفندية الذين كانوا متسلطين عليهم وعلى عائلاتهم في القرى»[133]. وبهذا المنطق، كانت حركة الضباط الأحرار بداية انقلاب اجتماعي كبير وخطِر، سيحوّل أبناء الفلاحين إلى أفندية جدد وبناة دولة، فيستولون على البلد، وعلى مقدراتها بالمستوى ذاته الذي كان عليه أفندية الطبقة البرجوازية، الذين حكموا مصر من قبل.

يلخص فاينر كرونولوجية الحوادث في مصر، بعد الانقلاب، كالآتي: «صرح [محمد] نجيب في يوم الانقلاب 23 تموز/يوليو 1952 بأن أول إجراء سيقوم به هو استدعاء

البرلمان السابق للتشديد على أن الإجراءات كلها دستورية. وفي 8 آب/أغسطس، أجّل الانتخابات من تشرين الأول/أكتوبر 1952 إلى شباط/فبراير 1953. وفي العاشر من كانون الأول/ديسمبر، صرح بأن الدستور أُلغي العمل به، وبأن السلطة أصبحت بين أيدي قادة الثورة الذين سيمارسون السلطة. وفي 18 تموز/يوليو 1953 صرح العقيد جمال عبد الناصر أن هذا النظام الانتقالي سيستمر ثلاثة أعوام، يستطيع الشعب بعدها أن يختار بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، كما أن المواطنين سينتخبون رئيسهم. في 28 شباط/فبراير من عام 1954، بدأت المعركة الكبرى بين عبد الناصر ونجيب. وفي 27 آذار/مارس نجح عبد الناصر في إزاحة نجيب، وإلغاء قراراته السابقة بخصوص الانتخابات والعودة إلى النظام المدني، ورسم الحكم العسكري إلى غاية انتهاء المرحلة الانتقالية، أي إلى غاية انتهاء الأعوام الثلاثة في عام 1956»[134]. يبين هذا التردد والأخذ والرد في القرارات المصيرية للجمهورية الناشئة، حدة الصراعات الموجودة بين العسكر أنفسهم؛ فبعد نجاح الانقلاب مباشرة، بدأت التطلعات الفردية في البروز، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربتين لمسألة بناء الدولة: الأولى تريد العودة بسرعة إلى الحكم المدني، والثانية تريد أن يستفيد العسكر من نتائج الانقلاب إلى أقصى حد ممكن، ومن ثم إبقاءهم أكبر مدة ممكنة في الحكم.

المهم هنا توضيح مدى تعقّد الحالة المصرية؛ فنحن منذ البداية نناقش العلاقات العسكرية -المدنية، لكن في الحالة المصرية، هناك تطور مهم يضاف إلى هذه العلاقات، وهو العلاقات العسكرية - العسكرية؛ فالصراع على توزيع السلطة لا يستقطب العسكري والمدني فحسب، بل يستقطب العسكري ضد العسكري أيضًا. والتقليد المصري هذا بدأ منذ الأيام الأولى للانقلاب، حين كان الصراع يدور بين عبد الناصر ونجيب، ثم انتقل بعد ذلك إلى صراع بين عبد الحكيم عامر وعبد الناصر. ولم يكن هدف هذه الصراعات الاستيلاء على السلطة، بقدر ما كان الهدف إقامة توازن رعب بين الضباط، بحيث يتمكن العسكر من إحراز السيطرة الكلية والكاملة على مصادر السلطات، وعلى الدولة ككل.

«لم يكن عبد الحكيم عامر يرغب في أخذ مكان الرئيس، لكنه كان يطمح في الحصول على توازن القوى؛ فعوض العمل على رفع قدرات الجيش القتالية، سخّر عامر نفسه لتحويل الجيش إلى ما يشبه الدولة داخل الدولة، من خلال الاستعانة بأجهزة الجيش الأمنية. وهو تعاملَ مع الجيش كما لو أنه قطاع خاص به، وكانت ترقيات الضباط تتم

على أساس الولاء له، وليس لعبد الناصر أو للدولة. وحتى يُبْقي الرئيس في حالة قلق دائم، كان رجال عامر من الأجهزة الأمنية، يوافون عبد الناصر بتقارير يومية حول المحاولات الانقلابية المزعومة، مثل المؤامرة المزعومة في نيسان/أبريل 1957 والتي ضمت ناشطين بريطانيين وثمانية ضباط مصريين. وكان الهدف هو جعل عبد الناصر في حالة قلق كي لا يُجري تغييرات عسكرية خارجة عن إرادة العسكر. إذًا، ما كان يبدو محاولة لتأمين الثورةٍ في عام 1954، تطور تدرُّجا ليتحول إلى محاولة تأمين هيمنة قيادة الجيش»[135]. تشكّل العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مثالًا أنموذجيًا للصراعات التي قامت بين الضباط الأحرار، واستمرت في عهدي أنور السادات وحسني مبارك، ولو بشكل أقل حدة، لأن كليهما لم يكن على مستوى كاريزمية عبد الناصر.

انتهى هذا الصراع الداخلي بالنسبة إلى الجيش باعتماد استراتيجية تعيين الجيش للرئيس، على أن يكون المعيّن ضابطًا من ضباطه، ثم يقوم ضباط الجيش بحراسة الرئيس حراسة مشددة، لمنعه من الانقلاب عليهم. وفي حال استعصى عليهم ضبط الرئيس، يجري التخلص منه بأي وسيلة من الوسائل. ومع السادات ومبارك، انسحب الجيش من السياسة تحت ضغط العلاقة المتشنجة التي كانت بين الرئيس والضباط، غير أن «الانسحاب لم يكن كليًا من المجال السياسي: واصل الضباط العاملون والاحتياطيون تولّي مناصب مهمة في الحكومات المتتالية. وتزامن هذا الانسحاب الجزئي من المجال السياسي مع تشكيل قوات شبه عسكرية، وقوات الشرطة لتسيير الضغوط الاجتماعية المتزايدة، والتي تسبب فيها مشروع تحرير الاقتصاد المصري. أراد الجيش أن يحافظ على صورته، فرفض التعامل اليومي مع القمع. إلا أنه ظل العمود الفقري والنواة الصلبة للنظام، وسلاح الفرصة الأخيرة ضد تهديدات التمرد، بما في ذلك تمرد القوات شبه العسكرية»[136]. يجسد الجيش بهذا التصرف النزعة الأبوية التي ميزت الأنظمة الشمولية كافة؛ فالمدنيون، بمن فيهم الرئيس الذي عينه الجيش، هم بمنزلة الأطفال القصّر الذين يترك لهم الجيش، أو «الأب»، مطلق الحرية في التصرف ضمن مجالات محدودة ومحددة بدقة. وفي حال نشبت نزاعات أو صراعات بين «الأبناء»، لا يتدخل «الأب»، بل يترك لهم الفرصة لحل صراعاتهم بسرعة ومن دون خسائر تؤثر في أمن الدولة واستقرارها، ولا يتدخل إلا حين يكون تدخلّه حلًا أخيرًا، وعندما يتعذر على «الأبناء» التفاهم.

تُعتبر «الحالة المصرية، حالة أنموذجية بالنسبة إلى استكمال جميع المراحل التي مرت بها، واستنادًا إلى منطق الحوادث التي جعلت العسكر يسيطرون على البلاد. بالنسبة إلى الضباط المصريين، لم يحدث تآمر من أجل تغيير النظام المدني في البداية، فما حدث هو إزاحة حكومة وتغييرها بأخرى أكثر نبلًا، لكن شهية العسكر انفتحت بعد الوصول إلى السلطة. وبعد أخذٍ ورد، وبعد خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف، أصبح العسكر يمثّلون الطبقة الحاكمة الجديدة، أو الحكم من خلف حجاب من المدنيين»[137].

نجحت المقاربة العسكرية التي استحوذت على حصرية تأسيس الدولة وتنظيمه، وأصبح العسكر هم من يقرر كل شيء في البلد، كما أنهم يملكون حق الفيتو على جميع القرارات الميدانية والمدنية، ما يسمح لهم بالاعتراض على أي قرار يتقدم به المدنيون.

حكم مصر خلال الفترة الفاصلة بين ثورتي الضباط والربيع العربي أربعة رؤساء، كلهم كانوا عسكريين، وبالتالي كان للجيش الدور الأساس والمحوري في بناء الجمهورية المصرية التي أُسست على أنقاض المملكة التي كان الملك فاروق آخر حكامها. كما أن مشاركة الجيش المصري في تحرير البلاد من الاستعمار البريطاني، ومواجهته العدوان الثلاثي في عام 1956، وحروبه المتكررة ضد الكيان الصهيوني، كل ذلك جعله يسوّق لامتلاكه الشرعية التاريخية التي تخوله الاستئثار بإدارة البلد دون أي قوة أخرى.

بهذا، أصبح العسكر يمثّلون «العمود الفقري للسلطة في مصر منذ الانقلاب الثوري في عام 1952. وضمن العسكر القيادة المباشرة للبلد خلال حكم عبد الناصر، مدعومين بجهاز سياسي يتمثّل في الحزب الواحد الرسمي. وخلال حكم السادات، وبفضل تشكيل سلطة ثلاثية الضلع (المجتمع الرأسمالي والجيش والرئاسة)، ووضع السادات ومقربيه في المركز، أُضعفت الهيمنة العسكرية نسبيًا، وأصبحت هذه السلطة الثلاثية ممكنة بعد بروز رأسمالية جديدة تضم الدولة وبرجوازية السوق»[138].

تتأسس عقيدة النظام المصري السياسية على أسبقية العسكر في كل ما يتعلق بمنافع الدولة، بما أنه كان دائمًا السبّاق إلى التضحية من أجل الوطن. من هنا، كان العسكر منخرطين في المسارات السياسية المصرية المختلفة[139].

إن أهم ما يميز الحالة المصرية من الحالة الليبية، هو أن القذافي نجح في الانقلاب

على زملائه الضباط الأحرار بعد انقلابهم على الملك، فاستولى على الدولة وتصرف بها كمَلِك؛ بينما في الحالة المصرية تمكن الضباط الأحرار من منع انقلاب الرؤساء الأربعة عليهم، وظلوا يتحكمون في مختلف مقاليد الدولة حتى استحقوا بحق، لقب «جمهورية الضباط»[140]. إنها الجمهورية التي تأسست نتيجة استيلاء الضباط على الدولة وعلى جميع مصادر القوة والسلطة فيها، أو كما يقول خلدون حسن النقيب، لقد جاء «العسكر إلى الحكم واختلقوا للتنظيمات الاجتماعية والسياسية التي تساعدهم على استمرار احتكارهم لمصادر القوة والثروة في المجتمع... ولكن محصلة الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة ستكون ميلاد طبقة جديدة، وهي الطبقة التي تمتلك الدولة التي تمتلك كل شيء في المجتمع»[141]، أي طبقة الضباط التي تسيطر على كل شيء في الدولة.

فنظام الحكم في مصر نظام شمولي عسكري، لا يمثّل المدنيين إلا واجهته المعلنة، حيث إن «المؤسسة العسكرية كانت الحاكم الفعلي وراء ستار الرئاسة منذ انقلاب عام 1952 الذي أطاح بالملكية التي تدعمها بريطانيا... وكثيرًا ما قيل إن الرئيس يتقلد السلطة والجيش يحكم».[142]

لم تكن هذه الهيمنة العسكرية على الحياة المدنية بلا مقاومة، بل حاول السادات ومبارك عزل الجيش ومنعه من المشاركة في الحياة السياسية[143]، لكن الجيش كان يعرف في كل مرة كيف يفسد خطط الرؤساء الذين سبق له أن عيّنهم؛ إذ تأسست في العقلية العسكرية المصرية مسلَّمة «أن الجيش لا يتلقى الأوامر من المدنيين». وفي المقابل، غرس العسكر في العقلية المدنية مسلَّمة ثانية مفادها أن «الأمة لا يمكن أن يحكمها إلا العسكر»[144]. وبفهم هاتين المسلَّمتين، يمكننا أن نفهم التطورات التي عرفتها مصر بعد ثورة الضباط، وتلك التي ميزت البلد بعد ثورة الربيع العربي.

2- التنوع الطائفي في مصر

تتميز مصر على المستويين الإثني والطائفي بانسجام نسبي؛ فمن الناحية الإثنية، تمكنت الدولة الوطنية الحديثة من الحد من تأثير العامل القبلي، ومن تحييد تأثير الطائفية الدينية، وساعدها في ذلك كون سكانها مسلمين على المذهب السنّي بنسبة كبيرة، مع وجود أقلية مسيحية تقدر بحوالى 9 في المئة[145]، ووجود أقليتين، نوبية

وبهائية، أقل شأنًا وتأثيرًا من الأقلية المسيحية[146]. وتمكّنت الدولة الحديثة، وإلى غاية الآن، من استيعاب هذا التنوع ومنعه من التأثير سلبًا في النظام والمجتمع على حد سواء، وذلك من خلال اعتماد نظام تسلطي وقمعي يسري على الأغلبية والأقلية على حد سواء.

إن وجود مصر في قلب الشرق الأوسط، ومحاذاتها الكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين، وتمتعها بخبرة طويلة في مأسسة الدولة، كلها عوامل مكنتها من أن تحيِّد - ولو نسبيًا - أثر العاملين الإثني والطائفي.

ففي ما يتعلق بالأقباط، يرى عزمي بشارة أن ما يمكن تسميته «المسألة القبطية»، قد ضاع بين الرؤية الانعزالية للنخب القبطية التي ناضلت من أجل هوية قبطية منعزلة عن باقي المصريين، هوية «مصرية» خالصة ليست لها أي روابط مع هوية العالم العربي الإسلامي، وزاوية النظر الانعزالية هذه، لا ترى أن معتنقي الإسلام في مصر هم مصريون...»[147]؛ وبين مقاربة دولتية عجزت عن «تأسيس مبدأ المواطنة والانتماء المواطني. إن فشلها في تحقيق مبدأ المواطنة، وعجزها عن أداء دورها فيه، هو الذي جعلها تقف «متفرجة» حين يلجأ الأفراد إلى كيانات أخرى تعيد تشكيل مبادئهم وفق إطار ذهني جمعي قد يضيق في أحيان كثيرة عن احتواء مبدأ المواطنة»[148]، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى العجز عن تطوير مشروع مواطنة شامل لجميع المكونات الطائفية المصرية.

أدى هذا الضياع بين تفريطين، تفريط الأقباط وتفريط الدولة، إلى تفريغ المسألة الطائفية، ذات الاستقطاب المسيحي - الإسلامي من شحنتها التصارعية، وبالتالي تحييد أثرها على رهانات السلطة وتوزيعها وتسييرها في مختلف مراحل بناء الدولة المصرية.

من هنا، يبقى الرهان الوحيد الذي يواجه العلاقات العسكرية - المدنية في مصر هو الطائفية الإسلامية؛ فالمعروف عن مصر أنها مهد حركة الإخوان المسلمين الذين كانوا، ولا يزالون، المنافس الوحيد والجدي للسلطة وللعسكر، كما بيّنت انتخاباتُ ما بعد ثورات الربيع العربي. والخطر الإخواني، وبدرجة أقل الخطر السلفي، ساعد النظام على تدعيم لُحمته، وعلى تمتين الوحدة بين المدني والعسكري، بل يمكننا القول إن العسكري، ومن أجل مواجهة هذا الخطر، استحوذ على السلطة، وتغلغل في دواليبها العميقة، إلى درجة يصعب فيها التمييز بين المدني والعسكري في نظام الحكم

المصري. تتميز العلاقة بين النظام والإسلاميين بالتعقد؛ فمن التحالفات إلى الصراعات السياسية التي تطورت في كثير من المراحل إلى صراعات مسلحة وعنيفة. والميزة الأساسية لهذه العلاقة هي أن النظام تمكن، من خلال أذرعه الأمنية والعسكرية، من تسيير هذه العلاقات بالشكل الذي يريده وفي الاتجاه الذي يرغب فيه، مستفيدًا من وضع مصر باعتبارها حليفًا استراتيجيًا لمختلف القوى العظمى، فكان يستعمل القفاز الحديد والقفاز الناعم، بحسب ما تمليه الأوضاع ووفق حسابات استراتيجية دقيقة، ما ساهم بالشكل الذي توقعناه من خلال آليتنا التحليلية، في رسم معالم العلاقات العسكرية - المدنية، كما سنوضحها لاحقًا.

إن الميزة المشتركة بين جميع رؤساء مصر، قبل الثورة، هي استهلالهم عهودهم الرئاسية بالمصالحة مع الحركة الإسلامية، وشرعنتها، ثم الانقلاب عليها وشيطنتها، وهذا ما يثبت أن اللاعب الحقيقي الذي يحرك اللعبة مع الإخوان ومع غيرهم هو واحد، لا يمثل الرؤساء إلا واجهته الظاهرة للعيان. واعتمدت الجهةُ المتحكمة في خيوط اللعبة مع الإسلاميين، والمتمثلة - بلا أدنى شك - في العسكر من خلال مؤسساتهم الأمنية والاستخبارية، استراتيجيا متكيفة مع الأوضاع والمحيط الدولي. والاستراتيجيا هذه تتطور بشكل براغماتي بناء على الأحوال والمعطيات: من العنف والقمع الدموي، إلى الشرعنة والحذر، وأخيرًا إلى التوظيف والاستعمال. المهم في هذا كله، أن بعد مرور ما يقارب 80 عامًا على نشأة الحركة الإسلامية في مصر، لا يزال النظام الحاكم مسيطرًا عليها بشكل صارم وحازم، ولا يزال النظام العسكري الأبوي في مصر يتعامل مع الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية عمومًا، كابن غير شرعي اضطرته الأعراف والقوانين إلى الاعتراف به.

3 – آلية الوقاية من الانقلاب على الانقلابيين

على العكس من خيار القذافي بإضعاف الجيش، اختار النظام المصري تقوية الجيش حتى أصبح الحاكم الفعلي للبلاد؛ فبعد حركة الضباط الأحرار في عام 1952، أُسند الحكم إلى أربعة رؤساء، خرجوا كلهم من عباءة الجيش. ومنذ ذلك الوقت، عمل العسكر على احتكار القرار السياسي في مصر، فلا يحدث شيء من دون أن يكون الجيش على علم به، وبموافقته.

خلال فترة حكم عبد الناصر، وقعت حوالى خمس محاولات انقلابية، كانت كلها فاشلة. وعلى الرغم من قوة جمال عبد الناصر وجاذبية شخصيته، ومن الأوضاع السياسية المواتية التي حولته إلى زعيم عربي لا يناقَش ولا يمكن مواجهته بشكل مباشر[149]، تعذّر تحييد نفوذ الجيش المصري.

تعرض السادات لمحاولتين انقلابيتين، فلجأ، لمواجهة هذه المخاطر، إلى إقرار نظام تناوبٍ سريع للضباط على القيادة والمناصب، بحيث لا يبقى الضابط في منصبه المدة الكافية التي تسمح له بالتآمر مع غيره ضد النظام. كما أنه اعتمد على سياسة فرّق تسُد لضمان ولاء الضباط والقيادات العليا.

من جهة أخرى، عمل السادات على تقوية قوات الشرطة وقوات الأمن المركزي، من أجل تحقيق توازن القوة مع الجيش، وكسر احتكار الجيش للوسائل القمعية، «حتى وإن اعتمد كلٌّ من عبد الناصر والسادات على الجيش كقاعدة لشرعية سلطتهما، فإن منهجيهما كانا مختلفين في القيادة. عبد الناصر كان خائفًا من سلطة زميله عامر، وحاول السيطرة عليه من خلال مكافأته في كثير من المناسبات. وحاول السادات تسيير سلك الضباط ككل، فاستعمل ضباطًا منفردين ضد بعضهم بعضًا، كما أنه استعمل في بعض المناسبات سلطاته الدستورية لتنحية القيادات العليا التي لا تتفق مع رؤيته»[150]. وكان العسكريون لا المدنيون هم المشكلة الأساسية بالنسبة إلى السلطة في مصر، حيث إن استراتيجية الوقاية من الانقلاب في مصر تتلخص في مبدأين أساسيين: الأول ضرورة منع الرئيس من الانقلاب على الضباط، والثاني منع الضباط من انقلاب على الرئيس. من هنا، كانت الآلية المصرية مزدوجة إلى حد ما، وتسير في اتجاه مراقبة دور الرئيس وتحجيمه بالنسبة إلى العسكر، وفي الوقت نفسه مراقبة العسكر وتحجيم دورهم بالنسبة إلى الرئيس.

من هنا، جاءت خطة السادات لإلهاء الجيش عن المسائل السياسية، فزج الجيش في عالم المال والاقتصاد، حتى أصبحت القوات المسلحة المصرية أكبر قوة اقتصادية في مصر. وأكثر من هذا، سمح لهذه القوة الاقتصادية بأن تخرج عن السيطرة والرقابة الاقتصادية للدولة، ما يعني أن النشاط الاقتصادي العسكري غير مراقَب، لا من حيث المدخلات ولا من حيث المخرجات، مع تحرره من جميع القيود الضريبية والجبائية التي تفرضها الدولة على باقي أشكال النشاط الاقتصادية المدنية.

نشط الجيش المصري في الفروع الاقتصادية كافة، وطور آلة اقتصادية مهمة، وبرز

لهذه الآلة دور مهم بالنسبة إلى الدولة، بالنظر إلى حجم الإنتاج واليد العاملة التي يوظفها الجيش، والثروة المالية التي أصبح يتحكم في تسييرها بلا رقيب ولا حسيب[151].

ممّا «يدل على الإنقاص من دور العسكر السياسي في أيام حكم السادات، قلة عدد الضباط في الحكومة؛ ففي الوقت الذي كان حضور العسكر في الحكومة في عام 1967 يراوح بين 41 في المئة و66 في المئة ، نجد أنه انخفض في عام 1972 إلى حدود 22 في المئة. وخلال فترة حكم السادات، تولى رئاسة الحكومة ستة أفراد، أربعة مدنيين وعسكريين اثنين، و163 شخصًا عملوا كوزراء، 32 منهم كانوا ضباطًا عاملين أو متقاعدين، أي ما نسبته 20 في المئة. يرى كوبر (Cooper) أن أقل من 13 في المئة من وزراء السادات كانت لهم خلفية عسكرية، وأن قرابة الثلثين منهم كانت لهم مهارات تقنية. وانخفض عدد المحافظين الذين كانت لهم خلفية عسكرية من 22 من بين 26 محافظًا في عام 1964، إلى 5 فمحافظين في عام 1980»[152]. يمكننا تفسير هذا الانسحاب التكتيكي للجيش من المجال السياسي بغزارة نشاطه الاقتصادي، حيث لم تكن لضباطه القدرة على العمل على أكثر من جبهة.

عُرفت مرحلة السادات بحرب تحرير قناة السويس من الكيان الصهيوني، ثم تلتها مرحلة المفاوضات واتفاقات السلام. وبالنظر إلى النشاط العسكري والسياسي والاستخباراتي والاقتصادي الكثيف، كان من الطبيعي جدًا أن يقلل الجيش ظهوره السياسي، ولو بصورة موقتة، لأنه سيعود بشكل أكثر قوة مع مبارك والسيسي.

حاول مبارك، بعد تسلمه سدة الحكم، أن يواصل خطة سلفه للحد من نفوذ العسكر، لكنه لم يتمكن من فعل شيء، فحاول مرة أخرى فصل السياسي عن العسكري، من خلال الاعتماد على عنصرين - في الأقل - من عناصر الخطة التي اعتمدها السادات، وهما مواصلة «إقامة التوازن مع الجيش، ومواصلة منح الامتيازات الاقتصادية للقوات المسلحة»[153]، لكن مخاوف الجيش من استحواذ مبارك على السلطة والدولة جعلته يفكر في كيفية منع مبارك من مواصلة مسلسل التوريث[154]، ووقف خطط تحييد الجيش من الحياة السياسية.

كانت حوادث الربيع العربي في مصر بمنزلة طوق النجاة الذي سمح للجيش بتنحية مبارك، ومنع تحول السلطة خارج المؤسسة العسكرية كما كانت تأمل الثورة.

«قبل الإطاحة بمبارك، كانت آلية منع الانقلاب تنحصر في إجراءين أساسيين: تشكيل

أجهزة أمنية موازية، وتوزيع التحفيزات المادية والرعاية. أسس مبارك، خلال حكمه، مجموعة من الوحدات الأمنية ذات مهمات دفاعية ورقابية. ففي بداية 2011، وظفت وزارة الداخلية المصرية ما يعادل 1.4 مليون شخص، وهو عدد يضم الشرطة والمخبرين ومجموعات متنوعة من القوات الأمنية. وكانت أقوى هذه المجموعات قوات الأمن المركزي، التي تعادل الجيش النظامي حجمًا. وتتمثّل مهمتها الأساسية في قمع المعارضة المحلية، ومراقبة القوات العسكرية. بعد قوات الأمن المركزي تأتي قوات أمن الدولة، وهي عبارة عن شرطة سرية مسؤولة عن الأمن المحلي، ويراقب جهازُ الاستخبارات العامة وزارتي الداخلية والجيش النظامي. وبسبب تداخل الصلاحيات والولايات القضائية، كانت هذه المجموعات تتنافس على التأثير في النظام عوض الانقلاب عليه[155].

تتلخص آلية الوقاية من الانقلاب في مركَزة القرار السياسي والعسكري في يد القوات المسلحة ومجلسها الأعلى؛ فالضباط هم الذين يعيّنون الرئيس، وهم الذين يسيّرون البلاد فعليًا. وفي سبيل ذلك، عملوا على جعل الجيش مؤسسة عسكرية مغلقة، حتى على رئيس الدولة نفسه. ولا يمكن أن يلج إليها كعسكري بسيط، أو يتدرج في سلسلتها القيادية العليا، إلا من تسمح له الأجهزة الأمنية بذلك. وربما يبدو الأمر خياليًا بعض الشيء، لكن المتتبع تاريخ المؤسسة العسكرية يكاد يجزم بأنه لم يحدث، خلال تاريخ مصر الحديث، أي أمر بلا موافقة، وحتى مباركة، قيادات القوات المسلحة المصرية، بما في ذلك اغتيال السادات وتنحية حسني مبارك عن الحكم.

4- جيش مصر ينقلب على الجميع!

كانت ردة فعل الجيش المصري على ثوار 25 يناير مُحكمة ومنظمة بشكل يوحي بوجود تخطيط مسبق لجميع المراحل التي كان يجب أن تمر بها الحوادث. وقد أوحت بقوة الجيش المصري رغم ما قيل عنه؛ وتماشيًا مع ما ورد سابقًا أن هذا التخطيط كان بمبادرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومباركته. فبعدما أصبحت المؤسسة العسكرية مؤسسةً فوق الدولة ومستقلة عنها، صار في وسعها أن تناور، وعند اندلاع الاضطرابات في ميدان التحرير، وتدخّل الشرطة العنيف والفاشل في آنٍ، كان للقوات المسلحة الخيار في «أن تبدأ التغيير أو تبدأ إطلاق النار»[156]، فاختارت استثمار

الحادث من أجل التغيير، ولكن ليس كما يريده الثوار، بل كما يريده المجلس الأعلى للقوات المسلحة. عنى هذا أنها قررت تأخير البدء في إطلاق النار إلى ما بعد إعادة ترتيب البيت، وإجراء تغيير كانت القوات المسلحة متأكدة من أنه لن يروق الثوار كثيرًا. كانت البداية مع العمل على حفظ الأمن بسيطرة الجيش على الشارع بلا أي احتكاك بالثوار. وراجت تلك الصور الدعائية التي تجمع الأطفال مع الجنود فوق الدبابات، كمؤشر قوي على دخول مصر في عهد جديد ينهي الشمولية والاستبداد. ثم تواصل المشهد بالموافقة على تنحية الرئيس مبارك ومحاكمته هو وزمرته، كما كان يرغب الثوار. وفي المشهد الثالث، رعاية انتخابات حرة وديمقراطية بعد اعتماد دستور ينهي الحكم الشمولي للأبد. لكن «عوض مساندة المطالب الشعبية، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال فترة عمله كحكومة عسكرية انتقالية، بخطف الإصلاحات الدستورية من أجل المحافظة على مصالحه الاقتصادية، وعزل نفسه عن الرقابة المدنية، وهذا ما يصفه بعض المراقبين بالانقلاب اللين والعودة إلى شمولية نظام مبارك، حيث منح العسكر أنفسهم الرقابة على الميزانية وعلى السلطة التشريعية، والسلطة المطلقة على الشؤون العسكرية. وأخيرًا كان له القول الفصل في محتوى الدستور المصري الجديد»[157].

بعد قرابة عام واحد، قررت المؤسسة العسكرية البدء بإطلاق النار بعد عزل الإسلاميين، وتقسيم المجتمع إلى موال ومعارض للرئيس المنتخَب محمد مرسي. واستُعملت آلة إعلامية منضبطة انضباط العسكر، تتكلم وفق الأوامر في الوقت المطلوب، لتوصل الرسائل التي تؤمر بإيصالها، لينتهي هذا كله بتنحية الرئيس، وحظر جماعة الإخوان. وبذلك، تكون المؤسسة العسكرية قد تخلصت من مبارك، ومن «الثورة» ومطالبها، وأعادت مصر إلى الوضع الذي تحبذه: حاكم معيَّن من المؤسسة العسكرية، لا يجرؤ على الحركة أو التنفس خارج فلكها.

«اقتنعت الجهات النافذة في السلطة المصرية، في شباط/فبراير 2011 بأن من الضروري التخلي عن الرئيس، لأنه كان يشكل خطرًا كبيرًا في عيون المحتجين، وعبئًا ثقيلًا في عيون العسكر. كانت هذه القناعة قوية ومشتركة بين الجيش ومختلف أجنحة السلطة، وبين الجيش وداعميه الماليين، خصوصًا الولايات المتحدة التي دعت الجيش إلى التدخل بما يتماشى مع هذه القناعات. من هنا، كان تدخّل الجيش على شكل انقلاب محافظ»[158]، والانقلاب المحافظ استراتيجيا يعتمدها العسكر، عبر التضحية

بأحد رموز السلطة، أو أهمها، من أجل المحافظة على ما بقي من النظام القائم، وهو انقلاب يجاري المحتجين، ويُظهر الاستجابة الطوعية لمطالبهم من أجل إنقاذ البلد ظاهريًا. لكن، من الناحية العملية، هو انقلاب على الرئيس وعلى المحتجين ضده، بغرض حماية النظام ومنع «الثورة» من تحقيق أهدافها والوصول إلى تغيير في النخب الحاكمة.

إن الثروة والقوة اللتين يمتلكهما الجيش المصري تؤكدان أنه يستحيل أن يقبل الجيش بتغيير يهدد مصالحه؛ فالرهان يتعدى مجرد تغيير الرئيس إلى تغيير شامل للنظام برمته[159]. من هذا المنطلق، منعت المؤسسة العسكرية أي محاولة للتأثير في آلتها الاقتصادية، أو وضعها تحت المراقبة من أي جهة ثانية، أو إخضاعها للنظام الضريبي المطبَّق على المؤسسات المدنية[160]. ويبيّن لنا العام الذي حكم مرسي خلاله، كيف أنه كان نصف رئيس، أو كان رئيسًا لنصف مصر؛ «فجمهورية الضباط» بقيت عصية عليه، لأنها حافظت على استقلاليتها بالنسبة إلى المنظمات المدنية، وبالنسبة إلى الثوار، وحتى بالنسبة إلى الرئاسة[161]. فكان مرسي أشبه بالضيف الثقيل في قصر رئاسة الجمهورية، وكان العسكر يتحينون الفرصة لتطبيق المرحلة الموالية التي ستنتهي بتنحيته، وتحويله في مشهد درامي مُخرَج بعناية، من رئيس شرعي منتخَب إلى عميل متهَم بالتخابر مع دول أجنبية.

كان اهتمام العسكر، الأول والأخير، يتمثّل في البحث عن الآليات التي تسمح لهم بدعم سلطتهم ونفوذهم، أمام الضغط الثوري المتزايد نتيجة الأوضاع التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط آنذاك. و«سرعان ما اتضح أن الجنرالات كانوا أكثر اهتمامًا بتعزيز سلطتهم من اهتمامهم بدعم أهداف الثورة. في الأشهر التي أعقبت تنحّي مبارك، حوكم عدد من المواطنين محاكمات عاجلة أمام محاكم عسكرية بموجب قانون الطوارئ، يفوق عددهم مَن حوكموا أثناء حكم مبارك على مدار ثلاثة عقود»[162]. تبيّن هذه الملاحظة التي عرضها جون برادلي كيف أن الثورة المصرية استُغلت بشكل محكم من أجل منع الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي طالبت به.

بعد ذلك تمددت جمهورية الضباط بشكل جعلها تسيطر على مصر كلها، واستغلت الحرب على الإرهاب الدولي، لتحد من الضغوط الدولية، التي دعت إلى احترام الشرعية وحقوق الإنسان.

لا تسيطر المؤسسة العسكرية على المنظمات التابعة لها فحسب، بل تسيطر على

الدولة ككل؛ إذ لا يوجد منصب حكومي سامٍ أو بسيط، ولا يوجد منصب في السلطات المحلية، إلا ويعتليه عسكري متقاعد. وحتى لجان الأحياء على بساطتها، وبساطة الرهانات التي تحيط بها، يولّى عليها عساكر متعاقدون فيها[163].

نخلص في نهاية تحليل الحالة المصرية إلى أن العلاقات العسكرية - السياسية والأوضاع المحيطة بها هي التي كيّفت ردة فعل القوات المسلحة على الفعل الثوري. وردّة الفعل هذه كان مخططًا لها من مؤسسة قوية ومستقلة، ووفقًا لرؤيتها، وخدمة لأجندتها ولعقيدتها، التي استحوذت على الدولة المصرية ورئيسها؛ فالـ «الانقلاب المصري [في] 'يوليو 2013' الذي كان نقطة تحول في تاريخ الثورة العربية من أجل الديمقراطية، يشبه انقلاب أوغستو بينوشيه، أي انقلاب جيش النظام على العملية السياسية، أكثر مما يشبه الانقلابات الراديكالية»[164]، ما يعني أن الجيش المصري تمكن فعلًا من الانقلاب على الجميع. انطلاقًا من هذا التحليل، نرى أنه سيكون من الصعب حدوث تغيير إيجابي في الوقت الحالي بالنسبة إلى الحالة المصرية. بناء عليه، ستبقى مصر دولة تقاوم الفشل، علمًا أن إمكانات فشلها الآن هي أقرب من إمكانات نجاحها، خصوصًا إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

ثالثًا: الجيش السوري: الولاء الطائفي

تكوّن الجيش العربي السوري، بناء على إحصاءات عام 2010، من 325,000 جندي عامل، منهم 220,000 جندي في القوات البرية و5000 جندي في القوات البحرية و40,000 في القوات الجوية و60,000 جندي في قوات الدفاع الجوي. كما أنه يضم 108,000 في وحدات شبه عسكرية، و314,000 من جنود الاحتياط، منهم 280,000 في القوات البرية و4000 في القوات البحرية و10,000 في القوات الجوية و20,000 في قوات الدفاع الجوي. وتستمر مدة تجنيد الاحتياطيين 30 شهرًا[165].

على خلاف الحالتين الليبية والمصرية، تميزت الحالة السورية باندماج شبه كلي بين الحاكم والجيش؛ فشمولية الحكم السوري تميزت باستيلاء الحاكم والجيش على الدولة لمصلحة الطائفة التي ينتميان إليها، وهذا كان نتيجة الأوضاع التاريخية والسوسيولوجية والأنثربولوجية التي ميزت الدولة السورية الحديثة والمعاصرة.

1- جيش الانقلابات ينتهي إلى دولة طائفية

مرت سورية منذ استقلالها بموجة من الاضطرابات الخطِرة، كان للجيش الدور الأساس فيها؛ إذ شهدت البلاد خلال الأعوام الـ 30 الأولى لاستقلالها ما لا يقل عن 11 انقلابًا عسكريًا وحركة تصحيحية ناجحة في معظمها[166]، إذ غيرت مسار الدولة وأيديولوجيتها من النقيض إلى النقيض.

من هنا، يمكننا القول بالنسبة إلى الحالة السورية، أننا لن نتردد في الجزم من البداية بأن القوات المسلحة السورية كان لها دور مركزي في بناء الدولة والنظام السياسي في سورية ككل وفي تطورهما.

بعد الاضطرابات التي عرفتها سورية، بسبب التدخل المؤثر للقوات المسلحة في الشأن السياسي، عمل النظام البعثي على دمج الجيش، بشكل شبه كلي، في الدولة السورية. و«استفاد (حافظ الأسد) من تجارب سابقيه، في تأسيس نظام شمولي، يقوم على الحزب القائد في الميدان السياسي، والطائفة المسيطرة في الميدان الأمني والعسكري»[167]؛ فالعلاقات العسكرية - المدنية في سورية تدمج بين السياسي والعسكري والطائفي، إلى درجة لا يمكن التمييز معها بين ما هو عسكري وسياسي؛ فالرئيس، وإن كان منتخَبًا، يحتفظ ببزته العسكرية، باعتباره القائد العام للجيش العربي السوري.

تورط الجيش السوري بشكل كبير في الحياة السياسية السورية؛ إذ إنه كان هو، حتى مجيء حافظ الأسد، من يعيّن رؤساء ويعزل رؤساء ويعيد رؤساء إلى الحكم، علمًا أن أغلبية الاضطرابات التي عاناها الجيش، أو تسبب فيها، كـ «الانقلابات والانقلابات المضادة بين عامي 1949 و1962، كانت ... بسبب السياسة الخارجية السورية»[168]؛ فهوس الوحدة مع العراق أو مع مصر، والحرب مع العدو الصهيوني، كلها عوامل خارجية كان لها الأثر الكبير في أفعال الجيش السوري وردات فعله.

انطلاقًا من التهديد الذي مثّله الجيش ضد الحياة السياسية، عمل نظام البعث بقيادة آل الأسد على الاستحواذ على الجيش، وتحويله إلى جيش يخدم الدولة وحزب البعث ظاهريًا، لكنه كان في الواقع يخدم مصالح الطائفة العلوية عمومًا ويحرسها، وأسرة الأسد ومقربيه خصوصًا: «لقد أدرك حافظ الأسد في الثلث الأخير من القرن العشرين أن الشق الحزبي - المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة،

فأعطى لمؤسساته نمطًا شكليًا يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية تبسط نفوذًا واسعًا، من خلال تشكيل فِرق عسكرية متخصصة في حماية النظام، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة. واعتمد في ذلك على العنصر الطائفي - العشائري - العائلي لأنه يعتبر الأكثر ضمانًا بالنسبة إلى تحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل المؤسسة العسكرية»[169]؛ فالتركيبة السحرية التي اعتمدها حافظ الأسد، وعمل على تجسيدها في سورية، كانت قائمة على الدمج بين الدولة ممثَّلة في الحزب، والقوات المسلحة ممثَّلة في الجيش والقوات الأمنية المختلفة، والطائفة ممثلة في العلويين النصيريين. بهذا، تمكّن من تشكيل نظام سياسي متضامن بصورة عضوية على أساس القرابة العائلية، ثم تأتي بعد العائلة العشيرة والطائفة؛ فالعائلة في سورية هي «المصدر الأول للولاء، ثم تأتي القبيلة أو المجموعة الدينية، ثم الجهة»[170]، ويبدأ العداء واستراتيجيات الاحتواء، فكل من كان خارج دوائر العائلة والقبيلة والطائفة والجهة لا يصلح إلا للاحتواء وخدمة النظام بانضباط وصمت. وفي حال التفكير في غير ذلك، يكون القمع بأشد الصور قسوة، كما حدث في مدينة حماة سابقًا، ويحدث الآن في سورية بأسرها.

إن أهم ما ميز الصراع على السلطة في سورية هو استخدام الجيش من الطوائف والإثنيات السورية المختلفة، من أجل السيطرة على الحكم ورسم المعالم الكبرى للدولة السورية. أدت هذه الحروب الساخنة والباردة بين مختلف مكونات المجتمع السوري، إلى انخراط الجيش في السياسة بشكل قوي، الأمر الذي أدى بدوره إلى إضعاف كلٍّ من الدولة والجيش؛ إذ أبانت الحروب مع الكيان الصهيوني مدى هشاشة هذه القوات، حيث عجزت عن الدفاع عن الوحدة الترابية السورية. ولا تزال مناطق كبيرة من الجولان السوري، تحت الاحتلال الصهيوني، من دون أن يتجرأ الجيش إلى اليوم حتى بالتهديد باستردادها.

سنوضح، في ما يلي، الأوضاع الجيواسترتيجية والإثنية والطائفية التي جعلت الجيش النظامي السوري يعتمد هذا الشكل من التسيير بالنسبة إلى العلاقات المدنية - العسكرية.

على الرغم من تمكّن الأسد الأب من إيجاد التوليفة التي سمحت له بضمان السيطرة على الحكم، فإن العلاقات العسكرية - المدنية كانت تعاني اضطرابًا مزمنًا. وعانى النظام في سورية خلال حكمه تعددَ مصادر السلطة؛ فنجد أن الرئاسة والحزب

والجيش والحكومة والطائفة والعائلة، وهي مصادر - وإن توحدت بالنسبة إلى الولاء للرئيس - أدخلتها أطماعها ومصالحها الشخصية، وتطلعاتها التي بدأت تتضخم نتيجة استتباب الأمن في البلد، في صراعات سلطة، تشبه إلى حد ما الصراعات والحروب المافيوية.

كانت البداية مع شقيق حافظ الأسد، رفعت، الذي تذرّع برفض تعيين شخصيات غير علوية في لجنة إدارة شؤون البلد التي خلفت الرئيس حافظ الأسد بعد مرضه. فقاد تمردًا عسكريًا كان للعائلة والطائفة دور محوري في بدايته وفي نهايته. من جهة أخرى، كان قادة الجيش يقايضون ولاءهم المطلق لحافظ الأسد بالامتيازات القانونية وغير القانونية، حيث كانت محاولة الاعتراض عليها تعني الدخول في مواجهة مباشرة مع الضباط، مهما كانت قوة الجهة المتدخلة، فكانت تنتهي هذه المواجهات عادة بجرائم خطِرة، وحتى بإسقاط رؤساء حكومات ووزراء، فالجيش وإن بدا خارج السياسة، كان اللاعب الأساس في الحلبة السياسية.

2 – عندما تؤسس الطائفة دولة في سورية

تعرف سورية تنوعًا طائفيًا وإثنيًا كبيرًا ومؤثرًا في الحياتين الاجتماعية والسياسية [171]؛ فعلى المستوى الديني، هناك أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية، وينقسم المسلمون إلى أغلبية سنية، تنقسم إلى صوفيين معتدلين وإخوان مسلمين وسلفيين وهابيين متطرفين، وأقلية شيعية تنقسم إلى علويين نصيريين وإسماعيليين واثني عشريّين، وهناك، إضافة إلى هذا كله، الطائفة الدرزية. على المستوى الإثني، يتوزع السكان في خريطة إثنية معقدة، فيها أغلبية عربية وأقليات كردية وأرمينية وتركمانية وشركسية وأشورية وآرامية. وعلى هذين المستويين، تمثّل سورية واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تعقيدًا بتنوعها الطائفي والإثني[172].

لا يتوقف هذا التنوع عند المستويات الثقافية والأنثربولوجية، بل يتعداها إلى الصراع على مصادر السلطة بمظاهرها المختلفة: السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية والسلطة الثقافية؛ فالمتتبع لسلسلة الانقلابات التي ميزت سورية، يدرك أنها حركات استثمرت بوضوح في هذا التنوع؛ إذ كثيرًا ما تصف المراجع أن هذا الانقلاب قامت به مجموعة من الضباط السنّة، وذاك قامت به مجموعة من الضباط النصيريين أو

مجموعة من الضباط الدروز، فكانت الهوية الدينية لقادة الانقلابات من أهم المؤشرات التي يبحث عنها المحللون عند بلوغ خبر الانقلاب.

من هنا، يمكننا التشديد على وجود استقطاب سني - شيعي، وبشكل أكثر دقة، سنّي - علوي، فالسنّة هم الأغلبية في سورية، في حين تمثّل الطائفة العلوية أقلية شيعية أصبح لها تأثير كبير في الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية السورية بعد وصول حافظ الأسد إلى السلطة.

من المهم الإشارة هنا إلى أن العلوية النصيرية كانت طائفة منبوذة من الشيعة، إلا أن «المجامع الفقهية الشيعية اعتبرتها فرعًا من فروع الشيعة التي يجب استعادتها إلى مجال العقيدة الاثني عشرية»[173]. يمكننا تفسير هذا التحول الفقهي في موقف الشيعة الاثني عشرية من العلويين بحاجة شيعة إيران إلى ربط محور طهران - بيروت، من خلال مركز ثالث مهم واستراتيجي، يتمثّل في دمشق. من هنا، يمكننا اعتبار هذا التحول الفقهي استثمارًا استراتيجيًا في «طائفة مهمّشة وفقيرة، تمكنت من دفع بعض أفرادها إلى الاستيلاء على السلطة بفضل الجيش في إطار بروز العصبية الجهوية، وفي إطار مسيرتهم للسيطرة على السلطة والدولة»[174]. من هذا المنطلق، أصبحت الطائفة عنصرًا مركزيًا من عناصر السلطة في سورية، وفي الشام بصفة عامة.

عندما استقر الأمر بيد حافظ الأسد، البعثي العلوي، فكّر بشكل جدي في كيفية استثمار هذا التنوع الطائفي من أجل المحافظة على نظامه وسلطته. وكانت المعضلة الأساسية التي واجهت نظامه هي كيف يتحكم في بلد أغلبيته سنّة ولا «يمثل العلويون فيه إلا حوالى 12 في المئة»[175]، وبطبيعة الحال، سيستعين بالقوات المسلحة والقوات الأمنية. ولكن، هنا أيضًا واجهته معضلة ثانية: إذا كانت أغلبية السكان سنّة، فالأكيد أن أغلبية المنخرطين في الجيش سيكونون من السنّة، ومن هنا، كان يجب عليه البحث عن الكيفية التي تمكّنه من التحكم في جيش مكون من أغلبية سنّية من دون إضعافه[176]، خصوصًا مع التهديدات الإقليمية التي تواجهه، من الكيان الصهيوني بسبب احتلال فلسطين والجولان وأطماع اليهود التوسعية، ومن العراق وتركيا بسبب الأزمة الكردية، ومن لبنان بسبب الحرب الأهلية والطائفية اللبنانية.

يسيطر العلويون المقربون من النظام السوري على أغلبية قيادات الجيش العليا. وجاء قرار حافظ الأسد، و«من دون وجود نصوص مكتوبة، أن القوات الأساسية كلها تكون تحت قيادة ضابط علوي، على الرغم من وجود كثير من الضباط السنّة، ولا سيما

أولئك الوافدين من المناطق الريفية. أكثر من هذا، عُرف الرئيس حافظ الأسد بتعيين قادة الجيش على أساس قرابته أو طائفته أو الولاء له، فيضعهم في القوات والمواقع الاستراتيجية»[177]؛ فالتوجه العام للجيش كان منصبًا على استقطاب أكبر عدد ممكن من العلويين في القوات العاملة، ومساعدتهم على الترقية والتقدم في درجات أعلى السلّم التراتبي، بحيث تكون القيادات العليا في نهاية المطاف تحت سيطرتهم.

«أدى العماد علي أصلان دورًا بارزًا في تجنيد أبناء العشائر العلوية في فِرق النخبة العسكرية التي تتمتع بأفضل تدريب وأحدث معدات. وأُوكلت إليها مهمة حماية القصر الرئاسي ومباني الحكومة ومساكن المسؤولين. وتنتشر [هذه الفرق] على قمة جبل قاسيون وعلى مداخل مدينة دمشق وفي محيطها، حيث يشير حنا بطاطو إلى أن قيادة الجيش السوري قامت بتجنيد أعداد كبيرة من ضباط الصف وجنود النخبة العسكرية من عشيرة المتاورة التي ينتمي إليها حافظ أسد، وبالذات من القرداحة والقرى (المحيطة بها)»[178].

يعكس هذا التوجه عملًا ممنهجًا خطط له حافظ الأسد، حتى يُبْقِي على سيطرته الكاملة على الدولة والجيش، الأمر الذي يمكّنه من التحكم في باقي الطوائف، حتى وإن كانت تمثّل الأغلبية؛ ففي مثل هذه الأوضاع، توقف «الجيش السوري عن الظهور كجيش، وما عاد أفراده محكومين ولا محميين بقوانينه، وعمَّ انعدام الثقة بين الضباط، وأصبح الانتماء الطائفي والإثني هو المعيار الرئيس لتشكيل سلك الضباط، خصوصًا بعد أن أقرت مجموعة سرية من الضباط، تسمي نفسها 'اللجنة العسكرية'، بأن هذه الرؤية الجديدة في تسيير الجيش هي السبيل الوحيد لاستمرار نجاح نشاط العسكر السياسي. لقد فهموا أن العلاقات الإثنية والجهوية والقروية والعائلية يمكن أن تقوّي تحالفهم الأيديولوجي وتؤكده، وأن تعطيهم أسبقية استراتيجية على جميع منافسيهم»[179].

اعتمد حافظ الأسد نظامًا علمانيًا خاصًا، يعتمد في الظاهر على الحرية الدينية التي يكفلها الدستور لجميع الطوائف الدينية. وينص دستور عام 1973، في مادته الـ 35، على ضمان حرية المعتقد واحترام الدولة جميع الديانات، وممارسة حرية العبادة، وهذا في حدود احترام النظام العام. إلا أن النظام السوري كان حريصًا على عدم إظهار هذا التنوع الطائفي بحجة القومية العربية الموحدة؛ فعلى الرغم من تغلغل التنوع الديني والطائفي في التقاليد الاجتماعية، فإنه «لم يكن حاضرًا بالنسبة إلى النظام، إلا في خطاباته وشعاراته الوحدوية. فلم يكن لفاعلي هذا التنوع والرهانات

التي يطرحها أي وجود في الفضاء العمومي السوري، إلا في حالة استعماله في الدعم التوافقي للنظام السوري، حيث لا تُذكَر الطوائف المختلفة بشكل واضح ومباشر كفاعلين اجتماعيين، لا من النظام ولا من الطوائف المعنية»[180]. وهذا يعني أن الجميع كان يعيش حياته كطائفي مختلف عن باقي الطوائف، ويتضامن بالطرائق والوسائل كافة مع أبناء طائفته، ويتظاهر في الوقت نفسه بأن سوريته وعروبته تعلوان أي دين وإثنية آخرين.

تعامل النظام مع هذا التنوع الطائفي بتطوير آلية انتقائية دقيقة جدًا، نتج منها أن أصبح معظم الجنود الاحتياطيين من السنّة، بينما كان الجنود العاملون من العلويين، بنسبة تفوق 70 في المئة، في حين تتعدى نسبة الضباط العلويين في الجيش العربي السوري الـ 90 في المئة[181]. من جهة أخرى، كانت قوات النخبة مخصصة بشكل حصري للعلويين، وحتى في القوات التي يكون فيها «تفوّق عددي للسنّة، عمل النظام على جعل هذه القوات تحت رقابة العلويين؛ ففي القوات الجوية، مثلًا، حيث نجد أن معظم الطيارين كانوا من السنّة، سيطر العلويين على جميع المصالح الأرضية واللوجيستية والمخابراتية الضرورية لعمل القوات الجوية»[182]. أمّا ادعاء علمانية الدولة السورية، كما يقول الدستور، فتكذّبه المعطيات الميدانية، إذ توضح هذه الأرقام انحياز النظام، وحاكمه، إلى الطائفة الدينية التي ينتمي إليها، فـ «قبل أن يقوم النظام بتشييع عقيدته العلمانية (تحويلها إلى المذهب الشيعي) عمد، وبشكل غير معلن، إلى ضمان تفوّق طائفته في جميع الأجهزة العسكرية والأمنية للدولة»[183].

في مقابل هذه المعاملة التفضيلية للعلويين، تعامل النظام بكل ما أوتي من قوة مع باقي الطوائف والإثنيات، حيث تبقى مجزرة حماة في عام 1980 ضد المنتمين إلى حركة الإخوان المسلمين في هذه المدينة، واحدة من أكبر جرائم النظام، وهي التي حاول من خلالها ردع خصومه ودفعهم إلى التعقل والتفكير بروية قبل أي محاولة لمعارضته بشكل حقيقي وجدّي.
ستنعكس هذه الطريقة في تسيير العلاقات بين الحاكم ومختلف الطوائف على آلية الوقاية من الانقلاب، وبالتالي على ردة فعل الجيش تجاه «الثورة» السورية، كما سنبين في ما يلي.

3 – آلية الوقاية من الانقلابات وانعكاساتها

عرفت سورية، بعد نهاية فترة الانتداب، حالة من الفوضى عدم الاستقرار والصراع على السلطة، ما جعلها تسقط في مسلسل من الانقلابات والانقلابات المضادة؛ ففي الفترة الممتدة بين «سنة 1949 وحتى 1970، حدث في سورية واحد وعشرون انقلابًا ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان، قام بها بعض ضباط الجيش السوري. أمّا السنوات الثلاثون المتبقية من تاريخ سورية في القرن العشرين، فلم تشهد سوى محاولة انقلابية واحدة قُمعت بهدوء. فقد تولّى الفريق حافظ الأسد رئاسة الجمهورية طوال الفترة بين 1971 و2000. وفرض نظام حكم يقوم على الدمج بين حزب البعث والقوات المسلحة للهيمنة على مؤسسات الحكم المدني»[184].

يبين هذا التحول من الفوضى إلى الاستقرار في عهد آل الأسد، الجهد الكبير الذي بذله النظام السوري للبحث في كيفية ضمان ولاء الجيش، ولا سيّما أن هذا الجيش يتشكل من أفراد وضباط غير متجانسين، ويمكن بسهولة تغيير ولائهم نحو طائفتهم أو إثنيتهم. تتلخص الآلية السورية للوقاية من الانقلاب في السعي إلى دمج الجيش والنظام السياسي في كيان واحد ومتضامن عضويًا، إلى درجة أن أفراد الجيش أصبحوا يعتقدون، كما توضحه نتائج الحرب الأهلية، أن نجاتهم مرتبطة بشكل عضوي بنجاة النظام[185]. وقام النظام بهيكلة الجيش على شكل نواة ومحيط، فخصص نواة الجيش للقوات العاملة والضباط العلويين، أو للذين يضمن النظام ولاءهم بنسبة تساوي أو تقارب 100 في المئة؛ «فالتجنيد والترقيات كانت تتم على أساس الولاء لا على أساس المهارات والاستحقاق»[186]. أمّا محيط النواة الذي كان يمكن أن يتشكل من عناصر ومن إثنيات أخرى، فكان يعمل تحت رقابة شديدة ومقربة من النواة العلوية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، «عيّن النظام العلوي ضباطًا سنّة ومن أقليات أخرى في مناصب مهمة، لكنه وضعهم في جهات بعيدة من مناطقهم، ووضع معهم ما يشبه 'كلب الحراسة' من الضباط العلويين كنواب لهم، أو في مناصب موازية لمناصبهم»[187]. وبهذا يمكننا القول إن آل الأسد حصلوا على جيش علوي قوي مغلف بغشاء عربي سنّي هش وضعيف نسبيًا.

إضافة إلى ما سبق، قسم النظام السوري الجيش إلى وحدات عدة متداخلة من حيث المسؤولية والتوزيع على الأرض، بحيث يمكن أن يكون هناك أكثر من قوة وأكثر من

وحدة، في المنطقة والغايات نفسها، «فالوفرة تساعد على تقوية الولاء» كما يقول تايلور[188]. ودعم النظام الوحدات العسكرية المختلفة بكثير من المديريات المخابراتية المتقاطعة والمتداخلة والمتصلة بشكل مباشر بمركز السلطة، فنجد «أربع مديريات استخباراتية: المخابرات العسكرية ومخابرات القوات الجوية وأمن الدولة والأمن السياسي. المديريتان الأولى والثانية يقودهما العلويون، بينما يقود السنّة الثالثة والرابعة»[189]. بهذا الشكل، ضمِن آل الأسد القدرة على التحكم في جميع مفاصل الجيش والدولة؛ فجميع المعلومات، مهما كانت صغيرة أو كبيرة، كانت تصل إلى أعلى هرم السلطة بأكثر من طريقة وقناة، وبأكثر من سرعة واحدة.

تبيَّن لنا من خلال تحليل الآلية السورية للوقاية من الانقلاب، أن النظام عمد إلى دمج نواة الجيش الصلبة في النظام، بحيث أصبحت نجاة الواحد منهما مرتبطة بنجاة الآخر. لذلك، استمات الجيش في الدفاع عن النظام إلى اليوم. وفي المقابل، يستميت النظام في الدفاع عن الجيش ودعمه بمختلف مصادر القوة والتسليح والتحالفات الخارجية والأجنبية.

ساهم اعتماد النظام السوري على الانتقائية الطائفية في تسيير آليته للوقاية من الانقلاب، في تثبيت أقدام النظام السوري. وفي تمرير مبدأ التوريث في نظام يدّعي أنه جمهوري، من دون أي مقاومة. كما أن هذه الآلية هي التي مكنّت الجيش من الحفاظ على وحدته بعد «الثورة»، ولم تحدث انهيارات أو انشقاقات كبرى كتلك التي عرفها جيشا ليبيا واليمن مثلًا؛ «فالرئيس كان يضمن الولاء من خلال تأطير الأجهزة الأمنية بعناصر من الطائفة العلوية، على الرغم من أنها لا تشكل إلا 10 في المئة من عموم المجتمع السوري. يشكل العلويين قرابة 90 في المئة من الضباط و70 في المئة من الجنود العاملين، في الوقت الذي يشكلون فيه، وبشكل حصري، جميع وحدات الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة وأجهزة الاستخبارات»[190]. وبهذا يكون الرئيس قد ضمِن ولاء القوات الأساسية وقوات النخبة، الأمر الذي يرغم باقي القوات على الانخراط في مقاربة النظام خوفًا من ردة فعله، أو طمعًا في سخائه وكرمه.

لم يكن بناء هذه الآلية المعقدة أمرًا هينًا، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان حجم الطائفة العلوية بالنسبة إلى السنّة، وإلى باقي الطوائف والإثنيات. لكن آل الأسد تمكنوا، خلال فترة حكمهم، من «تثبيت العلويين في المراكز القيادية وفي الأجهزة اللوجستية الحيوية، واستطاعوا إضعاف تأثير السنّة في أجهزة الأمن، وضمان الهيمنة

العلوية»[191].

لئن ساهمت هذه الآلية في تقوية الولاء للنظام، فإنها أضعفت قدرات الجيش التكتيكية، وبالتالي أبطأت حركته. كما أن ربط جميع القرارات بالمركز، ممثَّلًا بالرئيس، جعل قدرة الجيش على المناورة، في الوضعيات الحقيقية، غير فعالة. وتسبب «اعتماد النظام السوري على سياسة انتقاء الضباط السوريين من الأعلى إلى أسفل على أساس الانتماء الديني ما بين 1960 و1970 بأن أصبحت الوحدات غير فعالة، وغير قادرة على التصرف بشكل مستقل»[192]، وهذا ما أثبتته الحروب العربية مع الكيان الصهيوني؛ إذ كانت الوحدات القتالية الميدانية عاجزة عن اتخاذ القرارات المصيرية من دون العودة إلى القيادة المركزية، الأمر الذي أعطى العدو أسبقية المبادرة وحرية المناورة، فكانت النتيجة المعروفة، والمتمثلة في النكسات المتوالية. من جهة أخرى، بيّنت لنا تدخلات الجيش في مجريات الحراك الشعبي قدرة الجيش السوري على الحفاظ على وحدته وتماسكه، لكن هذه الوحدة وهذا التماسك يبقيان بلا فائدة، لأن الجيش عجز، إلى اليوم، وعلى الرغم من الدعم الروسي والإيراني ومشاركة مقاتلي حزب الله اللبناني، عن حسم الأمور ميدانيًا.

4- ردة فعل الجيش على «الثورة»، ونتائجها

بعد اندلاع «الثورة» السورية مباشرة، رد الأسد بالاعتماد على الحل الأمني من خلال قمع المتظاهرين بقوة، ومن دون مراعاة ضغوطات المحيط الدولي. من الناحية التكتيكية، نقل النظام قواته إلى المناطق التي اندلعت فيها التظاهرات وعمليات العنف، وأعطيت الأوامر للجنود والضباط بإطلاق النار بمختلف الأسلحة[193]، فكانت ردة فعل النظام على المحتجين قوية وعنيفة بجميع المقاييس. ولم يتردد النظام في إعلان تعبئة شاملة لجميع القوات المسلحة والأمنية من أجل وضع حد للتمرد. كانت ردة فعل الجيش منسجمة مع قرارات النظام؛ فالجيش يدافع عن النظام، لا لأنه مصدر رزقه فحسب، بل لأنه مصدر وجوده أيضًا. فذهاب النظام يعني ذهاب الجيش، خصوصًا إذا علمنا أن المناطق العلوية هي في العادة مناطق جبلية محرومة ومهمَلة وفقيرة، حيث يُعتبر الجيش مصدر عيشها الأساس، إن لم نقل المصدر الأول والوحيد.

كان انخراط الجيش بحماسة في مخطط النظام لقمع الثوار نتيجةً حتمية ومعروفة،

بالنظر إلى الطريقة التي استخدمها النظام في تسيير المسائل الطائفية والإثنية. وبفعل آلية الوقاية من الانقلاب التي اعتمدها النظام، أصبحت «مكونات القوات المسلحة كلها مراقَبة بشكل دقيق من أعوان النظام في سورية. إضافة إلى هذا، لم تكن الانتفاضة معمَّمة، بل كانت محدودة ومحصورة في الحجم وفي النطاق فترات طويلة نسبيًا، الأمر الذي أثّر كثيرًا في سير المواجهة بين النظام والمنتفضين»[194]. وسمحت هذه المعطيات للجيش والنظام السوريين بإعادة تنظيم صفوفهما، وتجاوز الصدمة الأولى التي أحدثتها «الثورة» في بداياتها. ونجح النظام في ضمان وحدة الجيش رغم تعقُّد مكوناته، وهذا ما ساعد النظام السوري منذ أكثر من ستة أعوام على مقاومة جميع الضغوط التي مورست عليه، إن سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا.

بعد مدة من بدء العنف وتطوره في سورية، بدأت بوادر الانشقاقات في الجيش السوري، من خلال فرار عدد من الأفراد والضباط من الخدمة والالتحاق بالثورة. إلا أن هذه النشاطات كانت محدودة وفردية، تقوّمها جوب كما يلي: «حقيقة، إن حوالى 3 في المئة من الجنود فروا من الخدمة، لكن لا أحد منهم كان من القيادات العليا؛ فالفرار حدث عمومًا في صفوف الضباط الصغار والجنود، وهذا بكل المقاييس ظاهرة عادية خلال الحرب؛ فالقوات المسلحة الأميركية مثلًا، عرفت نسبة فرار تقدَّر بـ 2 في المئة في عام 2006. والأعداد تؤخذ بعين الاعتبار ضمن سياقها التاريخي»[195]. يُظهِر هذا التقويم أن الجيش السوري ظل محافظًا على توازنه وقوّته ووحدته وانسجامه، على الرغم من طول فترة الصراع. ولا يبدو في الأفق القريب أن لدى هذا الجيش نية لتغيير مسار المعركة في غير الاتجاه الذي يريده النظام.

من جهة أخرى، استفاد الجيش السوري من ضعف المعارضة وقواتها، ومن تشتتها وعدم انسجامها؛ فبقدر ما كانت نواته قوية ومنسجمة، كانت قوات المعارضة ضعيفة وغير منسجمة؛ إذ تتكون هذه القوات من بعض الجنود الفارين من خدمة الجيش النظامي، والمدربين بشكل احترافي، ومن المدنيين الذي حملوا السلاح ضد النظام، ومن عدد من المقاتلين الأجانب، الذين أصبحوا مصدر إضعاف للمعارضة بعدما جاءوا لتقوية «الثورة» السورية. وهذا ما جعل قوات الثوار قليلة الانسجام في ما يخص التعبئة السياسية والعسكرية، وبات الثوار غير قادرين على قيادة قوات كبيرة على الأرض[196]. وما أثبتته المتابعة التاريخية للصراع السوري، هو أن عامل الوقت كان دائمًا يصب في مصلحة النظام، الذي عرف كيف يعيد ترتيب صفوفه، وتنظيم

وحداته، ويقوي تحالفاته. في المقابل، كان الوقت ضد المعارضة، التي لم تزدها استدامة الصراع إلا ضعفًا وتشتتًا وفقدانًا للثقة عند المدنيين، الذين أصبحوا يشكون في قدرة الثوار على الخروج من هذه الورطة بسلام. في هذا الصدد، يقوّم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الحالة العسكرية للثوار بالقول: «أصبح واضحًا كالنهار، أن حتى لو دُججت قوات المعارضة بالسلاح، فإنها لن تهزم الجيش السوري، ولن يكون هناك إلا الذبح والتدمير المتبادل فترة طويلة جدًّا»[197].

إضافة إلى الحرب الأهلية العسكرية، برزت على الساحة حرب أهلية أيديولوجية طائفية، حاولت المعارضة من خلالها كسب مزيد من التعاطف والدعم الخارجي، في حين سعى النظام من خلالها إلى تفتيت المعارضة وإضعافها، وربطها بالنشاط الإرهابي، قصد تبرير عنف الرد العسكري النظامي وشراسته ضد معارضيه.

«حاول النظام منذ البداية حصر توجّه معارضيه في لون ديني واحد؛ فالنتيجة المرجوة من طبع المعارضة بالصبغة السنّية كانت مزدوجة: - تعلق الأمر في البداية بتقسيم الصفوف، وتثبيط المعارضين غير السنّة. - وثانيًا، من أجل تفريغ 'الثورة' من الشحنة السياسية، ومن ثم نزع الثقة منها عن طريق الترويج للنزعة العدوانية العالمية لمجموعات المعارضة، وبالتالي تخويف الرأي العام الغربي، فزجُّ المعارضة في ركن الطائفية سيدعم دور المدافع عن اللائكية التي أعطاها النظام لنفسه»[198]، عن حق و/أو عن غير حق.

حاول النظام السوري، بكل ما أوتي من قوة، حصر حربه ضد المعارضة ضمن خانة الحرب على الإرهاب. وقدّم تعريفه الخاص للصراع على أنه صراع بين دولة علمانية يمثّلها هو، ومعارضة إسلامية متطرفة. كما سعى إلى تسويق هذه الفكرة على المستوى العالمي، بغرض تخفيف الضغط الدولي القوي الذي مورس ضده. لكن الصبغة الطائفية للجيش، ومشاركة مقاتلي حزب الله في الصراع من بدايته، ودعم إيران المعلن، سرعان ما حول ذلك كله الصراع السوري إلى «صراع بين إسلاميين سنّة من جهة، وإسلاميين شيعة من جهة ثانية»[199]، الأمر الذي قرأه المجتمع الدولي الغربي، محاولات التمويه التي يقوم بها، كحرب بين إرهاب إسلامي شيعي وإرهاب إسلامي سنّي. من هنا، كانت مشروعات حل هذا النزاع مترددة وغامضة وغير صادقة، الأمر الذي ساهم في استدامة الأزمة ومآسي الشعب السوري، حتى أصبح واضحًا الآن أن ليس هناك رغبة حقيقية للمجتمع الدولي في العمل على حل هذه

الأزمة في الوقت الراهن، في الأقل.

كانت نتيجة القبضة الحديد التي واجه بها النظام الثوارَ، كارثية على الشعب، وعلى الدولة ككل؛ إذ تحول الصراع السوري الذي بدأ بتظاهرات سلمية في 26 كانون الثاني/يناير 2011، إلى أكثر الصراعات دموية عرفته المنطقة؛ فـ «القوات المسلحة للجيش النظامي وللثوار تكبدت، منذ بداية الصراع، خسائر تفوق 9000 مسلح»[200]، وقرابة 200,000 ضحية مدنية. وحوّلت أكثر من نصف السكان إلى لاجئين، بعدما دمرت مدنهم بشكل شبه كلي. إن توجه سورية إلى الانضمام إلى نادي الدول الفاشلة، أصبح محتومًا، وهذا بسبب الاندماج القوي بين النظام والقوات المسلحة، بينما مفتاح الأزمة السورية ليس في الحرب ولا في الحوار، وإنما في فك الارتباط القوي بين النظام والقوات المسلحة؛ فتنحية النظام السوري، وإعطاء الجيش السوري ضمانات بالمحافظة عليه شريطة تغيير عقيدته وأيديولوجيته، يمكن أن يكونا بداية الحل الذي سيجنب سورية تجربة ليبيا والعراق واليمن.

رابعًا: الجيش اليمني بين القبيلة والطائفة والأيديولوجيا

يتشكل الجيش اليمني، بحسب إحصاءات عام 2010، من 66,700 جندي عامل، منهم 60,000 في القوات البرية و1700 في القوات البحرية و3000 في القوات الجوية و2000 قوات الدفاع الجوي. كما يوجد حوالى 71,200 من شبه العسكريين. وتدوم مدة خدمة الاحتياطيين عامين[201].

تمثّل الحالة اليمنية مزيجًا من الحالات التي سبق ذكرها، وهي من حيث التنوع الطائفي والإثني، تشبه الحالة السورية إلى حد ما. أمّا من حيث الاستراتيجيات المعتمدة من النظام في تسيير العلاقات العسكرية - المدنية، فهي تشبه إلى حد ما الحالة الليبية، من حيث سعي الحاكم إلى إضعاف الجيش. ومن المهم دراسة هذه الحالة من خلال الآلية التحليلية المعتمدة، لأنها ستوفر لنا معرفة جديدة وقراءة مختلفة للعلاقات العسكرية - المدنية الفاشلة، والتي تساهم اليوم، وبلا شك، في مأساة شعب وإفشال بلد بالكامل.

1 - الجيش اليمني وبناء الدولة

يمثِّل اليمن السعيد، كما يلقَّب، الحلقة الضعيفة في الشرق الأوسط عمومًا، وفي الخليج العربي خصوصًا؛ فهو كان دائمًا يعامَل على أنه الأخت القاصرة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. تميز هذا البلد، عبر تاريخه الحديث والمعاصر في الأقل، بعدم استقرار شبه دائم، وبنزاعات مسلحة شبه مستمرة، وبفقر مدقع. فالمكانة الاستراتيجية التي يحتلها اليمن في مدخل البحر الأحمر والمحيط الهادئ، لم تشفع له، بل كانت نقمة على البلد والشعب على حد سواء، ولم تحقق له ما يمكن أن يسمح بوصفه باليمن السعيد فعلًا. فهو ظل ضحية موقعه الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، الأمر الذي دفع الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى وصف الحكم في بلده بأنه «رقص على رؤوس الثعابين»[202]، دلالة على الحذر والحيطة الدائمين والمستمرين، ومن الجميع.

إن مجرد متابعة مسار بناء الدولة وتحليله أمر معقد بالنسبة إلى الحالة اليمنية؛ فهذا المسار أقرب إلى الهدم منه إلى البناء، فـ «سواء في الشمال أو في الجنوب، كان بروز النظامين في اليمنَين ردة فعل على الفوضى التي ميزت القرن العشرين؛ ففي الجنوب، اعتبرت القوات الاستعمارية أن مشكلة اليمن قبلية أساسًا، في حين أنها في الشمال فوضى ناتجة من الصراع بين الإمامية والعثمانيين، وهي كانت على أساس الملكية الأخلاقية للبلد، لا على أساس صراع قبلي بين القبائل والنظام»[203]. نتيجة لهذا كله، ونتيجة لضعف الموارد الاقتصادية اليمنية، عرف اليمن شمالًا وجنوبًا صراعات كثيرة أثَّرت في تطوره ونموه، ما رهن البلد في حالة من الفقر وعدم الاستقرار.

مع التنوع القبلي الذي أثر كثيرًا في هذا المسار، نجد التنوع الطائفي الذي أدى دورًا مهمًّا في عدم الاستقرار والأمن في اليمن طوال تاريخه الحديث والمعاصر، وهما ما عُرف بهما اليمن مثلما عُرف بتطورات سريعة وحاسمة نقلته من النقيض إلى النقيض؛ إذ يمكن أن نلاحظ أنه «انتقل من الإمامة إلى الجمهورية، الأمر الذي تلته الانتفاضات السياسية والحروب الأهلية، وأخيرًا الوحدة»[204].

بعد سقوط الدولة العثمانية، أسس الشيعة الزيدية بقيادة الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم نظام حكم مؤسس على الإمامة. وتبقى قصة العلاقة بين الإمامة والليبراليين شبه خيالية؛ فـ «قبل تأسيس الجمهورية العربية اليمنية، كان اليمن ضعيفًا ومعزولًا

عن التأثير الخارجي من طرف الحاكم الديني الإمام يحيي وابنه أحمد. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1940 و1950، اختار الإمام يحيى مجموعة من 40 مراهقًا، أغلبهم من الأيتام، وأرسلهم للدراسة في الخارج بغرض التكوين والعودة إلى اليمن لخدمة الإدارة. أشرف على مجموعة الـ 40 ممثل الشؤون الخارجية عبد الرحمن بيداني، الذي كان في القاهرة آنذاك. درس المبتَعثون في جامعات مختلفة، في القاهرة ولبنان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وبدلًا من العودة إلى اليمن لخدمة حكومة الإمام، فإن أغلبية هؤلاء الطلبة، يضاف إليهم مئات الطلبة الآخرين الذين سافروا بمالهم الخاص، شكلوا ما يُعرف بشبكة «اليمن الحر» للمهاجرين. في بداية الخمسينيات كان لحركة «اليمن الحر» دور أساس في تنظيم المعارضة المناهضة للحكم الشمولي للإمامية اليمنية، لتطيح في نهاية المطاف الإمام المعيَّن حديثًا محمد البدر في 26 أيلول/سبتمبر 1962»[205]. وعمل هؤلاء المبتَعثون الـ 40، الذين أصبحوا يُنعتون بالليبراليين، بالتعاون مع ضباط الجيش بشكل مستمر، على إزاحة نظام الإمامة التقليدي والرجعي، لتعويضه بالنظام الجمهوري الحداثي. لكن الصراعات القبلية والأيديولوجية أدخلت البلد في حرب أهلية وإقليمية، وقفت فيها دول الخليج، وعلى رأسها العربية السعودية، إلى جانب الإمام وحلفائه، بينما وقفت مصر مع الانقلابيين، إلى أن استتب لهم الأمر.

كان يُفترض أن يؤدي تأسيس الدولة الوطنية الحديثة على الأسس الجمهورية إلى تفكيك جميع البنى التقليدية التي هيمنت على اليمن من قبل، أي التنظيم الإثني القبلي، والتنظيم الملكي، والتنظيم الديني الطائفي. لكن شيئًا من هذا لم يحدث؛ فالعلاقات بين الحاكم الجمهوري وبقايا النظام الملكي والقبيلة من جهة، والطائفة من جهة أخرى، هي التي تحكمت بشكل كبير في صوغ التاريخ الحديث والمعاصر لليمن. وفي موازاة هذه التطورات، بدأ الجيش في البروز كمؤسسة غير تقليدية، إذ «أصبح الجيش مهمًا، وتطور من حيث الحجم والانسجام، وأصبح الديوان المركزي للأمن الوطني، ولأعوام عدة، قوة، على الأقل في المدن. وفي عام 1980، برزت وحدة منفصلة للأمن الرئاسي لضمان أمن السلطة»[206]. إذًا، كان الجيش حاضرًا بقوة طوال فترات الصراع الطائفي والقبلي والجهوي الذي ميز تاريخ اليمن، وعمل على حسم الأمور لمصلحة النظام الحاكم. وعلى الرغم من أهمية الجيش وأهمية تدخّله الحاسم في الفصل في النزاعات اليمنية، فإن دوره كان يتوقف عند المسائل العسكرية، ولا يتجاوزها إلى

المسائل المدنية والسياسية. فمجموعة الليبراليين هي التي كانت تخطط وتنظم وتقود السياسات المختلفة التي اعتمدتها الدولة والنظام الحاكم.
حاول النظام الحاكم في اليمن أن يستوعب الاختلافات الطائفية والإثنية التقليدية ضمن البناء الجمهوري الحديث، وهذا ما دفع به إلى كثير من التنازلات التي لا تنسجم مع أسس الدولة الحديثة، الأمر الذي جعل الدولة اليمنية تستمر في العمل والظهور باعتبارها مؤسسة مثقلة بتاريخها الإثني والطائفي. وكان من أغرب التنازلات التي قامت بها الدولة الحديثة لمصلحة البنى التقليدية، استقطاب بقايا النظام الملكي، وإدماجهم في النظام الجمهوري وزراء ونوابًا وأطرًا سامية في الدولة. أمّا أخطر هذه التنازلات، فهو عدم ضمان حصرية استعمال العنف الشرعي في يد الجيش، عبر سماحها لقبائل والشيوخ بحمل السلاح، وتشكيل الميليشيات، حتى أصبح الشعب اليمني أكثر الشعوب العربية تسليحًا؛ فرجال القبائل يملكون حرية حمل السلاح، وهناك من يحمل أكثر من قطعة واحدة. والأسوأ أن النظام الحاكم أسند قيادة كثير من الوحدات العسكرية لرجال القبائل وشيوخها، الأمر الذي أعطى شيوخ القبائل عضوية فاعلة في المجلس الأعلى للقيادة، وعوض أن يقوم النظام بتفكيك هذه البنى التقليدية، عقد معها تحالفات ظرفية ومصلحية، بحسب ما أملته عليه الأوضاع؛ فنجد نظام صالح يحارب الحوثيين ثم يتحالف معهم ويحارب إلى جانبهم، أو أنه يتحالف مع آل الأحمر ثم يقاتلهم، حتى أن أحد شيوخ القبائل لخص موقفه من الرئيس بالقول: «لا تدري أي حين يصادقك وأي حين يكون عدوك»[207]، علمًا أن الرهان الأول والأخير، لكل تلك المناورات، هو السيطرة على قمة الحكم.
«قام الرئيس ببناء نظام مؤسّس على ولاء شخصيات قبلية وعسكرية، فاتّبع الشمال، تحت إمرة صالح، نظام اقتصاد السوق، وتجنّب القيام بإصلاحات اجتماعية عميقة. وعلى الرغم من طول مدة حكمه، لم يتمكن نظامُ صالح من بسط سيادته على كامل الأراضي اليمنية. ولذلك اعتمد على سياسة فرّق تسُد ليعزز حكمه، وهي سياسات ساعدت على توسيع فضاءات الفوضى، التي بدورها ساهمت في تمكين حكم الرئيس»[208].
عاش اليمن، منذ تأسيسه كدولة، حالة من الاضطراب، إمّا بسبب الحروب الأهلية وإمّا بسبب التمردات العسكرية؛ وهو «تميز خلال السبعينيات والثمانينيات بحالة عدم استقرار ضغطت داخليًا وخارجيًا على النظام اليمني: اغتيل رئيس الجمهورية اليمنية

إبراهيم الحامدي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1977، وبعده بثمانية أشهر اغتيل خليفته أحمد الغشمي في 24 حزيران/يونيو 1978، ثم جاءت حرب الحدود مع اليمن الجنوبي في عام 1979، ثم الحرب مع المملكة السعودية في 1980. وتعددت محاولات الانقلاب، وتعددت التمردات داخل الجيش، والنعرات والمشاحنات القبلية ضد النظام»[209]. ولا يكاد اليمن يعرف فترة تمتد بضعة أعوام من الأمن والاستقرار، إذ كان لا يكاد ينتهي من حرب حتى يدخل في أخرى؛ فالتركيبة الإثنية ممثَّلة في البنية القبلية القوية، والتركيبة الطائفية ممثَّلة في الاستقطاب الزيدي/السنّي، واستثمار النظام اليمني في هذه التركيبات من أجل ضمان أمنه، كلها عوامل جعلت من البنية السياسية اليمنية بنية هشة، قابلة للانفجار لأي سبب، وتحت أي وضع من الأوضاع.

وصل صالح، وهو عسكري، إلى السلطة في عام 1978، بعد مقتل الغشمي. واستغل الحالة اليمنية وتناقضاتها، وحاول الاستثمار فيها من أجل تثبيت حكمه، فاعتمد على رجال القبائل، وقدّم لهم كثيرًا من التنازلات على حساب الدولة الحديثة التي كان ينادي بها. ونتيجة ذلك كله أن أصبح «عبد الله صالح من بين أكثر الرؤساء في اليمن احتفاظًا بالسلطة، إلا أن نظامه ظل عاجزًا عن بسط نفوذه على كامل التراب اليمني، فاعتمد على سياسة فرّق تسُد، هذه السياسة بدورها خلقت فضاءات فوضى وعدم استقرار، ساعدت على تمكين حكم عبد الله صالح»[210]. كما أنه استغل حالة الفوضى وعدم الاستقرار، الناتجة من الصراعات القبلية والصراعات الطائفية في توزيع السلطة في اليمن، من أجل السعي إلى تثبيت نفسه وأتباعه سادة سياسيين لليمن بلا منازع.

نتج من العلاقة الخاصة بين العسكري والمدني إضعافُ الجيش الذي ما عاد موحدًا بسبب تعدد الولاءات وتشعّبها، وبسبب انتشار الفساد فيه؛ فتسليم قيادة وحدات الجيش لرجال القبائل الموالية للنظام أعطاهم فرص تحويل الجيش من مؤسسة عسكرية أمنية إلى مؤسسة ريعية، يتم من خلالها تضخيم عدد الأفراد وتحصيل أجور وهمية. أمّا تعدد الولاءات، فجعل وحدات الجيش تتصرف كميليشيات قبلية، أكثر من كونها وحدات تابعة لمؤسسة أمنية وطنية. الأمر الذي أثّر في القدرات الانضباطية للجيش وأفراده؛ فـ «الجيش، وبدل أن يساهم في بناء الأمة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، بات أحد عوامل التفكك الاجتماعي، وساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية»[211].

من جهة ثانية، ساهمت هذه العلاقة غير العقلانية بين العسكري والمدني في إضعاف الدولة، لأنها ما عادت تمتلك حصرية السلطة على مؤسساتها، ولا سيما الأمنية منها؛

فعلى الرغم من الدور المهم والأساس الذي أدّاه الجيش اليمني في إسقاط الإمامة وإقامة الجمهورية، وعلى الرغم من الدور المحوري الذي قام به في توحيد اليمن، وفي مواجهة الحوثيين والحراك الجنوبي، فإن دوره في مسار بناء الدولة كان هامشيًا بجميع المقاييس؛ إذ «كان تنظيم الضباط الأحرار قد اقتصر في عضويته على صغار ومتوسطي الضباط. وكان التنظيم في ما يتعلق بمسألة الحكم، كما يقول بعض قادته، مقتنعًا تمام الاقتناع بعدم تحمل المسؤولية السياسية الجسيمة في الحكم، تاركًا تلك المسؤوليات السياسية للآباء، من العسكريين والمدنيين الذين سبق لهم أن خاضوا تجارب سياسية كثيرة، على أن تسير الأمور وفقًا لأهداف الثورة»[212]. فالنظام كان يعامل الجيش كمجموعة مرتزقة تؤدي مهمة معيّنة لمصلحة الليبراليين والحكام المدنيين، ثم تعود إلى ثكنها لتحصل على أجرها.

2 - الجيش اليمني بين القبيلة والطائفة

يرى سامي دورليان أن «الواقع اليمني وافر بشكل كبير، بحيث لا يمكن قراءته على مستوى واحد، طائفيًا أكان أم قبليًا أم سياسيًا»[213]، الأمر الذي يعني تعقد الحالة اليمنية، وعدم إمكان فهمها من خلال عنصر واحد فقط، فقراءة الوضع اليمني تتطلب مقاربته من خلال كثير من العناصر.
يتميز اليمن بتنوع إثني وطائفي وجهوي، ساهم ويساهم في تعقّد المسائل الاجتماعية والسياسية؛ فاليمن تركيب معقد من العرب السنّة بحوالى 64 في المئة، ومعظمهم في الجنوب، والشيعة الزيدية بحوالى 35 في المئة ومعظمهم في الشمال، والعرب الأفارقة والجنوب الآسيويين في الجنوب، وقلة من اليهود والمسيحيين[214]. تتوزع هذه الأجناس البشرية المتباينة على شبكة من القبائل المتفاوتة في الحجم والانتشار على الأرض، والمتفاوتة في القرب من السلطة البعد منها. من هنا، تكون الخلافات والصراعات اليمنية - اليمنية في الأصل على أساس الانتماءات القبلية التي تتداخل معها الانتماءات الطائفية. كما يمكن أن تكون على أساس الانتماء الجهوي أيضًا، فالشمال والجنوب ظلا يمثلان، في المخيال اليمني، فضاءات صراع مزمنة بين اليمنيين، سواء في زمن الاحتلال أو في زمن الإمام أو في زمن الجمهورية.
على المستوى الجهوي، أدى الصراع بين الشمال والجنوب دورًا محوريًا في تشكيل

جزء مهم من حياة اليمن السياسية والعسكرية. وما يهمنا هنا بشكل خاص هو الجانب العسكري، حيث تلاحظ أغلبية الدراسات التي تناولت المشهد اليمني بالبحث، أن تركيبة جيشي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وعقيدتهما، كانتا مختلفتين إلى حد التناقض: الجيش الجنوبي كان أكثر انضباطًا وانتظامًا والتزامًا بالمعايير العسكرية الدولية، وكان مؤهلًا ليؤسس النواة الأساسية لجيش وطني بالمعنى الاحترافي للكلمة. في المقابل، نجد جيش الشمال الذي كان أبعد ما يكون من جيش دولة وطنية؛ كان جيشًا عائليًا، يرتبط ولاؤه بالأشخاص أكثر من ارتباطه بالدولة. والدولة بالنسبة إلى جيش الشمال لم تكن إلا مصدرًا للريع والربح السريع الذي يتنافس من أجله الضباط حتى التقاتل في ما بينهم. والمصيبة الكبرى التي ألمت بالجيش اليمني لا تكمن في هذا التناقض فحسب، بل تكمن أيضًا في فشل الجيش الجنوبي الاحترافي أمام/وسقوطه بين يدي/جيش الشمال القبلي والعائلي، فأصبح اليمن كله تحت رحمة رغبات أولئك الضباط الذين يقودون جيشه وأسير نزواتهم وتطلعاتهم: «لقد أدت حرب 1994 إلى التدمير الكامل للجيش الجنوبي الذي كان يمكن أن يخلق حالة من التوازن العسكري في إقليم اليمن»[215]. يمكننا القول، بتعبير آخر، إن البنى التقليدية للمجتمع اليمني من قبلية وطائفية تمكنت من التصدي للبنى الحداثية، ومن ثم ظل اليمن يترنح، بسعادة افتراضية، في أسماله. بل إن هذه الأسمال غطت حتى الجنوب اليمني، الأمر الذي تولد عنه مزيد من الضغائن، والشعور بالظلم والضيم، نتيجة الانقياد القصري «للذي هو أدنى»، كما كان يعتقد الجنوبيون الذين كانوا متقدمين بشكل ملحوظ على مستوى مشروع تحديث الدولة الوطنية.

على المستوى الإثني، تُعتبر القبيلة من بين أهم المكونات المنظمة للمجتمع اليمني. ويبقى للقبيلة في اليمن طابع ومركز خاصان؛ فـ «مثل معظم التنظيمات القبلية في الشرق الأوسط، القبيلة اليمنية مجزأة وتراتبية، حيث إن الوحدة العليا هي اتحاد القبائل. ففي المناطق الداخلية مثلًا، هناك ثلاثة اتحادات قبلية يمنية كبيرة: اتحاد حمدان واتحاد قبائل حاشد واتحاد بكيل في شمال اليمن ووسطه، واتحاد مذحج في المناطق الجنوبية»[216]. وتحتل القبيلة في اليمن مكانة مهمة بين البنى السياسية المختلفة، بل إنها تتجاوز حدودها. حيث «يشير سرد الأنساب ونشره على نطاق واسع إلى أن المكونة القبلية هي مكون من أهم مكونات التماهي لدى كثير من اليمنيين»، وعوض تفكيكها، كمطلب أساس وضروري للدولة الحديثة، راحت القبيلة

تتمدد وتتوسع حتى اخترقت حدود المؤسسات الحديثة كالجيش. واشترى الرئيس صالح ولاء شيوخ القبائل بمنحهم رتب قيادات عسكرية لأهم الوحدات العسكرية في اليمن. و«ساهم التزاوج بين النظام البرلماني والنظام القبلي في اليمن بقوة، في تثبيت نظامِ صالح النيو باتريمونيالي؛ فالنظام كان يسير، طوال عمره، جنبًا إلى جنب مع النزعة نحو الباتريمونيالية الكاملة»[217]. إذًا، تبقى نتيجة كل هذا التركيب، بين البنى التقليدية ممثلة في القبيلة والطائفة الدينية، والبنى الحديثة ممثّلة في البرلمان والجيش، هي تمكين صالح وعائلته.

فشلت الدولة الوطنية اليمنية في تفكيك التنظيم القبلي، لأنها لم تحاول ذلك أصلًا. ويمكننا القول إن اليمن أراد أن يدخل الحداثة بأسماله، فانعكس ذلك على مسار بناء الدولة، وعلى توزيع السلطات بين المؤسسات «الحديثة» والمؤسسات التقليدية. و«كان المسار التاريخي لتشكُّل الدولة محفوفًا بالمخاطر الداخلية والخارجية، وأهمها تلك التي نشأت في الداخل من خلال صراع سياسي في ظاهره وبخلفيات اجتماعية (قبلية، مذهبية، طائفية). ثم أخيرًا، بخلفية أيديولوجية بين مكوّنات العمل الحزبي من اليسار الاشتراكي والقوميين الناصريين والبعثيين، حيث كانوا جميعًا في اشتباك سياسي وميداني غير متقطع، وفق تحالفات مع مختلف التكوينات ما قبل الوطنية، الأمر الذي ترتبت عليه إعادة إنتاج القبيلة والطائفية والمذهبية في إطار الصراعات السياسية، لتشكل داعمًا وحماية للأطراف المتصارعة، وهنا أُضعفت الدولة»[218]. إنه مسار معقد اتكأ على البنى التقليدية لتنظيم المجتمع من أجل ضمان الولاءات القبلية والطائفية والأيديولوجية، فكانت النتيجة النهائية قيام دولة مشوهة ضعيفة، لا تكاد تُرى ككيان نظري، يدّعي الجميع الانتماء إليه والدفاع عنه، وأمّا على المستوى العملي، فظلّت الولاءات تصب في مصلحة القبيلة والطائفة.

يمثّل الحضور القبلي في صراعات السلطة تقليدًا يمنيًا قديمًا؛ فحتى مع الوجود العثماني في الشمال، والاحتلال البريطاني لبعض مناطق الجنوب، لم يجر التفكير في تفكيك القبيلة، بل عمل الأتراك، والإنكليز بدرجة أقل، على استثمار التوزيع القبلي والصراعات القبلية من أجل تعزيز وجودهم في المنطقة. وواصلت الإمامة الزيدية طريقة التعامل والاستغلال نفسها للتنظيم القبلي، من أجل تأمين الحكم وتقوية الإمامة، وهي الخطى التي سار عليها الرئيس صالح بلا تغيير.

أنتج هذا الاستثمار في القبيلة والإثنية والطائفة نظامًا سياسيًا هجينًا، يعتمد مبادئ

الدولة الحديثة إطارًا تنظيميًا للبنى السياسية، ويعتمد في الوقت نفسه التوزيع القبلي والديني معيارًا من معايير توزيع السلطة بين مختلف مكونات المجتمع اليمني.

«تميز الدراسات التقليدية بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، بين السنّة والشيعة، بين القبيلة والمناطق الحضرية، وبين الولاءات المحلية والولاءات فوق الوطنية. بهذا، يمكننا فهم التضامنات السياسية والصراعات والأشكال التي تأخذها، ولماذا تظهر بهذا الشكل»[219]؛ فعند ملاحظة البنى السياسية اليمنية، ومعرفة أسسها، نفهم بسهولة كيف جسد «الشيخ عبد الله الأحمر المتوفى في عام 2007، في شخصه معادلة الإسلام - القبيلة - الجمهورية، باعتبار أنه كان قائد حزب الإصلاح الديني، وقائد قبيلة حاشد، ورئيس البرلمان»[220] . مثل هذه الوضعيات لا يتكرر إلا في اليمن، وهذا لأن رغبة الرئيس في الخلود في السلطة جعلته ينظم علاقات السلطة داخل الجمهورية، بشكل يؤلف بين القبيلة والحزب والجيش بلا أي حرج. وأدى هذا التركيب الهجين بين البنى الثلاث المتناقضة: القبيلة والحزب والجيش في الدولة اليمنية، إلى بروز شكل تقليدي من أشكال توازن القوى؛ حيث أصبحت الدولة اليمنية تبدو فدرالية من القبائل، تمتلك كل قبيلة فيها حزبها وجيشها، وتعمل على مراقبة القبائل الأخرى وردعها، وفي الوقت نفسه، تتنافس على مصادر السلطة والريع ولو بالفساد والتزوير، كتضخيم عدد المنتسبين إلى الجيش والحزب. من هنا، ساعد «ترسيم المكانة الجديدة للنخب القبلية ولوصولهم إلى مصادر السلطة، على تحسين هذه النخب لمراكزها وتدعيم شبكاتها، ما زاد في قوتها الشخصية. يبقى واحد من أهم مخرجات هذه العملية وأخطرها هو «قبلنة» (Tribalization) الجيش، أي إدماج العنصر القبلي في التراتبية العسكرية. وهو ما أصبح، بحسب رأي روبرت بوروواس (R. Burrowes)، الدعامة الأساسية لسلطة النظام القبلي. وأصبح جيش الجمهورية الجديدة، كما هو اليوم، قاعدة السلطة القبلية على المستوى الأعلى للنخب، ومصدرًا لتحويل الثروة في المستوى الأدنى»[221]. وفي وضع كهذا، يكون الاستقرار السياسي، والأمن الوطني أمرين موقتين وخاضعين بالضرورة لحجم تطلعات النخب القبلية، ولنسبة إرضائها من مؤسسات الدولة الأخرى، وهذا ما لخصه فؤاد عبد الجليل الصلاحي بكل دقة حين قال: تسمح «القبيلة، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تقليدية، بالتحولات السياسية الحديثة، لكنها لا تتيح لهذه التحولات أن تتجذر وتتمأسس في الواقع وفق شروطها الخاصة. معنى ذلك أن زعماء القبائل يشكلون باستمرار جماعات ضغط تقليدية تتناقض مصالحها مع المصالح

العامة للمجتمع، فهي ذات عقلية براغماتية، ترتبط بجهاز الدولة ما دامت تستفيد منه ماديًا ومعنويًا، وتنفصل عنه بل وتدمره إذا ما حاول تقليص مصالحها أو تحجيم نفوذها»[222]. إنها البراغماتية التي تطالب ببناء المدرسة والمصحة، وتنتفض ضد محاولة بناء مركز شرطة أو ثكنة في المناطق التي تسيطر عليها القبيلة.

كان تأسيس الجمهورية اليمنية من العسكريين ومجموعة الليبراليين الذين تلقوا تعليمًا حديثًا مشبعًا بقيم الحداثة والمواطنة، بمنزلة الأمل في بداية النهاية بالنسبة إلى التنظيم القبلي والطائفي. لكن حكام صنعاء، وعلى العكس تمامًا ممّا تتطلبه الدولة الوطنية من تحديث للمؤسسة على حساب تفكيك جميع التنظيمات والبنى التقليدية والرجعية، وتقوية المؤسسات الرسمية والحديثة كالجيش والمجالس المنتخبة، اختاروا مقاربة معاكسة تمامًا؛ إذ عملت السلطة على إضعاف الجيش وإغراقه في الفساد والممارسات الريعية، «إلى درجة باتت معها علاقات بعض وحدات الجيش وبنياتها أشبه بالبنيات والعلاقات العائلية والقبلية؛ فشيخ القبيلة أو ابنه هو قائد الوحدة العسكرية، ومعظم جنودها من أتباعه ورجال قبيلته»[223]. وفي المقابل، عُزز التنظيم القبلي والطائفي، واستُغل في حسم معادلات السلطة.

قال الرئيس صالح، وبكل وضوح، في حوار أجرته معه جريدة **المجلة** في العدد 347 للفترة من 1 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 1986، إجابة عن سؤال واضح: إلى أي مستوى يمكن أن نعتبر أن اليمن نجح في الانتقال من مستوى القبيلة إلى مستوى الدولة؟: «الدولة هي جزء من القبائل، وإن شعبنا اليمني هو مجموعة من القبائل»[224]. فإذًا، لا يتردد الرئيس، أو أي من السياسيين، في الاعتراف باعتماد النظام القبلي بوصفه جزءًا من مسار بناء الدولة الحديثة.

لتسيير هذا الوضع المعقد والمتناقض، حافظ صالح على مقاربة الإماميين نفسها بشأن علاقة الدولة بالقبيلة، حيث عمل على ألا تحصل القبيلة أو الدولة على السلطة المطلقة في الجمهورية اليمنية. وكان على الحكومة أن تؤسس أحلافًا مع القبائل حتى تبقى. لكنها كانت، في الآن عينه، تعمل على ألا تحصل القبائل على سلطات تهدد وجود الحكومة[225]. من هنا، ظلت الحكومة اليمنية حكومة ضعيفة، خصوصًا خارج المراكز الحضرية، حيث كانت تمارس سيادة غامضة. وكانت القبائل اليمنية تؤثر كثيرًا في حسابات النظام، فـ «النظام القبلي بطابعه العصبوي وولاءاته العمودية حظي بتشجيع النظام السياسي في عهد الرئيس صالح، لأنه رأى فيه شريكًا آمنًا في الحكم.

ولدوره في الحد من إحداث التغيير والإسهام في إعادة إنتاج ما هو قائم»[226]. إنه شكل من أشكال التواطؤ بين الرئيس والقبيلة من أجل استمرار الاستيلاء على الدولة.

تشير دراسة غير منشورة للمعهد الديمقراطي الوطني اليمني إلى انعدام الثقة بين القبائل والمؤسسات الحكومية الرسمية؛ إذ قال 69 في المئة من المستجوبين، من شيوخ القبائل والشخصيات العامة وأعضاء المجالس المحلية، إنهم لم يطلبوا قط مساعدة الحكومة في حل الصراعات التي تظهر في مناطقهم. وعبّر قرابة 75 في المئة منهم بأنهم يؤمنون بأن الحكومة ستكون غير فعالة إن تدخلت في مثل هذه الصراعات. في المقابل، عبّر كثير من المختبَرين (شيوخ القبائل) عن رغبتهم في اضطلاع الحكومة بمسؤوليات أكبر في ما يخص الحفاظ على الأمن والعدالة، واقترحوا أن تساهم الحكومة في تقوية الأمن العام في المناطق القبلية، وأن تؤسس لمزيد من المحاكم واللجان الخاصة من أجل حل مشكلات الثأر. لكن، عندما يناقش المستجوَبون عرض مسائل الثأر على المحاكم الحكومية، فإن مقارباتهم تبقى متفاوتة: 52 في المئة منهم يفضّلون أن تتولى محاكم الدولة هذه المسائل، في حين يفضل 47 في المئة منهم إبقاءها تحت وصاية القبيلة، وقال 15 في المئة إنهم لن يقبلوا حكم محاكم الدولة في ما يخص الثأر، ويفضلون أخذ ثأرهم بأيديهم عوض اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي، ويعتقد أكثر من 9 في المئة منهم أن عائلاتهم لن ترضى بمعاقبة الدولة للجناة[227].

تعكس نتائج هذه الدراسة مدى قوة القبائل في مناطقها، وتبيِّن بوضوح شدة المقاومة التي تبديها القبيلة أمام محاولات التحديث التي تريد الدولة إدخالها، بشكل تدرّجي، في مجتمع تقليدي معقد؛ فالنخب القبلية تريد الاستفادة من ريع الدولة، بالتالي ترحب بمشروعات التنمية، لكنها تقاوم أي محاولة لاستخدام التنمية وسيلةً لتمدد سلطة الدولة داخل القبيلة، وهذا هو التناقض الذي أبقى الدولة اليمنية في حالة ضعف مزمن.

في الوقت الذي يعتبر 20 في المئة فقط من اليمنيين أن القبيلة هي وحدة التماهي الأولى بالنسبة إليهم، تستمر القبيلة بأداء دور مهم وكبير في السياسة اليمنية. وجرى استدعاء القبائل للدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية في كل مرة، ولا سيما التهديدات الصادرة عن اليمن الجنوبي سابقًا، وعن السعودية، وضد محاولات كسر وحدة 1994، وضد التمردات العسكرية، كتمرد الحوثيين الذي بدأ في عام 2004[228].

وساهمت هذه المهمات الحيوية التي أوكلت إلى القبيلة، في شرعنتها كمؤسسة من

مؤسسات الجمهورية اليمنية. بالتالي، باتت المشاركة في تقاسم التضحيات مبررًا للمشاركة في تقاسم الريع، على قلّته.

تمت الوحدة بين اليمنين الشمالي والجنوبي في عام 1994. وعلى الرغم من كون الوحدة فعلًا إيجابيًا عملَ على لمّ شمل شعب يمني واحد، مزقته الإمبريالية الاستعمارية، فإن تلك الوحدة تمت وسط كثير من التناقضات الخطِرة التي نتج منها كثير من عدم العدل وعدم المساواة بين جهات الشمال وجهات الجنوب. وساهم في هذا الجو السلبي أن هذه الوحدة فُرضت بقوة السلاح؛ فالشمال الذي أسس دولة متناقضة تجمع بين التقليدي والحداثي، بشكل توافقي وغير عقلاني، استولى - إلى حد ما - على الجنوب الذي كانت جمهوريته أكثر عقلانية وأقرب إلى الحداثة، حيث ما عاد للقبيلة أي أثر في السياسة. كما كان الجيش في الجنوب جيش دولة لا جيش قبيلة. وكانت القبائل الجنوبية «مختلفة عن مثيلتها الشمالية، فهي أصغر حجمًا وأقل تماسكًا، وكان تأثيرها ضعيفًا في النظام تاريخيًا. وعلى العكس من قبائل الشمال، لم يحدث أن سيطرت قبيلة واحدة على اتحاد قبلي أو مجموعة جهوية، كما هو الشأن بالنسبة إلى قبيلتي حاشد وبكيل في الشمال. وكان البريطانيون قد نجحوا نسبيًا في تفكيك البنية القبلية في الجنوب، وهي المهمة التي واصلها بحماسة كبيرة النظام الشيوعي لجنوب اليمن الذي خلف البريطانيين بعد رحيلهم في عام 1967»[229]. وبهذا المعنى، فإن الوحدة اليمنية أشبه بانتصار التقليدي على الحداثي، والبدوي على الحضري، وهذا ما سيؤدي إلى كثير من الاختلالات والتناقضات السياسية والاجتماعية والجهوية بين الشمال والجنوب.

عمل هذا التناقض على إضعاف الجمهورية ومؤسساتها، وعلى انحسار سلطة الرئيس والدولة. وعزّز الشعور الدائم لدى الجنوبيين بالضيم وبالتهميش وبالضعف، أمام شمال قوي بقبائله التي تسيطر على الجيش وعلى الأحزاب، أي على السياسي والعسكري في الوقت نفسه.

بينت لنا حوادث «الثورة» اليمنية، والحرب الأهلية التي تبعتها، أن سلطة الرئيس والدولة لم تكن تتعدّى أسوار قصر الرئاسة؛ فالرئيس اليمني لم يحكم اليمن كليةً وفعليًا طوال فترة حكمه، بل كان هناك نوع من التوزيع للسلطة بالتراضي بين الرئيس ومحيطه من ناحية، وزعماء القبائل والطوائف والجهات من ناحية ثانية، وذلك أن «صراع النخب، والتدخل الأجنبي، والعنف الإثني، والقبلية، والتوترات السنّية -

الشيعية، والتطرف الديني والإرهاب، كلها أجزاء من الواقع الفوضوي الكثيف لليمن»[230]؛ فوضى أظهرت الحرب الأهلية الأخيرة عجزَ اليمنيين عن حسمها؛ فمنذ انقلاب 1962، والحرب الأهلية التي تبعته، والتدخل الأجنبي الذي حسم المعركة، إلى انقلاب 2014 والحرب الأهلية التي تبعته والتدخل الأجنبي الذي جاء ليحسم المعركة، لا نكاد نجد تغييرًا وفروقًا ذات معنى في الواقع اليمني، فبقيت المقاربات والممارسات هي هي، ولم تتغير إلا الأدوار واتجاهات التحالف، وهذا الأمر وحده يمثل مؤشرًا قويًا على أن الوضع اليمني لم يتغير كثيرًا في ظل الجمهورية.

نستنتج من خلال ما سبق أن علاقة الحاكم بالتنظيم القبلي والطائفي في اليمن علاقة مميزة، إذ عملت على تقوية نفوذ بعض القبائل والطوائف من جهة، والتفريق بينها من أجل السيادة والحكم من جهة أخرى. وفي المقابل، أهملت الدولة المؤسسات الحديثة، التي كان من المفروض تقويتها والاستعانة بها لحسم صراعات السلطة والنفوذ.

العنصر الأخير والمهم في الحياة السياسية اليمنية، والذي يعزز تعقيد هذه الحالة، هو العنصر الطائفي الديني. فالخريطة الدينية في اليمن تتشكل من أغلبية نسبية سنّية، تتوزع بين أغلبية شافعية وأقلية مالكية، تقابلها أقلية نسبية شيعية تتوزع هي بدورها بين أغلبية زيدية وأقلية علوية.

وعلى الرغم من الصراعات القائمة بين اليمنيين منذ القِدم، فإنها كانت في الغالب صراعات قبلية وسياسية أكثر منها دينية، وهذا بسبب التقارب بين المذهبين الزيدي والشافعي. لكن انتصار الثورة الخمينية في إيران، ورغبة الخميني في تصدير الثورة الإسلامية الشيعية، أثّرا كثيرًا في هذا التوزيع الطائفي المنسجم؛ فدخول المتغيرة السياسية على المذاهب الفقهية عجّل ببروز جماعة الحوثي، وشجع في المقابل على انتشار تنظيم القاعدة ردةَ فعل على تمدد هذه الجماعة، وعلى التقارب اليمني - الأميركي في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. وكانت جماعة الحوثي قد أُسست في عام 1990 في محافظة صعدة، وكانت تُدعى من قبل جماعة الشباب المؤمن، وسعت إلى إحياء التراث الثقافي للشيعة الزيدية، بعد أن هُمّشت هذه الطائفة منذ ثورة أيلول/سبتمبر 1962 في الشمال، والتي انقلبت على الإمامة الزيدية. وتعتمد هذه الجماعة الأسبقية السياسية لآل البيت «السادة» وكانت قد ارتبطت في بدايتها بحزب الحق المؤسس في عام 1990، في ظروف تميزت بالوحدة بين الشمال والجنوب. وكانت هناك محاولة للمصالحة بين الزيدية والجمهورية يومها، فانفصلت الشبيبة

المؤمنة في عام1997، ثم تعرضت لكثير من الانقسامات والانشقاقات، كان آخرها ما حدث في عام 2002، وهو الانشقاق الذي قاده النائب السابق عن حزب الحق حسين الحوثي.

بعد تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، حاول هذا الفقيه الشاب إصلاح مناهج تعليم مدرسته الفقهية، بالشكل الذي يجعلها أكثر فعالية في مواجهة السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، فأزعجت هذه المحاولة كثيرين من العلماء الزيدية، كما أنها أزعجت بشدة السلطات اليمنية، شريكة الولايات المتحدة في حربها العالمية على الإرهاب. وكان شعار الحوثيين هو «الله أكبر، الموت لأمريكا وإسرائيل، اللعنة على اليهود، المجد للإسلام»، وهذا ما تسبب في كثير من الاشتباكات التي انتهت في عام 2004 إلى ما يسمّى حرب صعدة[231]. تأرجحت العلاقة بين الدولة والحوثي بين الحرب والسلم والمصالحة، إلى أن تحولت إلى حرب أهلية شاملة في أعقاب الربيع اليمني، بعد تحالف الرئيس المخلوع صالح مع جماعة الحوثي لقيادة انقلاب وتمرد عسكري على السلطة الانتقالية الشرعية.

3 – النظام اليمني يحصن نفسه بالعائلة والقبائل

نتيجة الرهاب العسكري الذي عاناه صالح، والذي كان يعتبر الجيش مصدرَ خطر دائم، قام صالح بتطوير آلية بسيطة للوقاية من الانقلاب، تتلخص في الاستحواذ على الجيش من خلال مخطط لتحديث القوات المسلحة وضبطها كمشروع معلن، وتخصيص أبنائه وأقاربه وأبناء قبيلته والقبائل الموالية له بالمناصب القيادية، كمشروع خفي وغير معلن، ومتدرج؛ إذ تشير دراسات[232] إلى أن أبناءه وأبناء أشقائه وأبناء عمومته وأبناء قبيلته والقبائل المتحالفة معه، كانوا يسيطرون على قيادات المناطق العسكرية، وعلى جميع القوات التي أنشأها في إطار تقوية الجيش وتحديثه. وبهذا، يصدق التوصيف الذي قدّمه الثوار للرئيس صالح، وهو أن الأخير كوّن «جيشًا عائليًا»، اعتمد «على المقربين من عائلته، وهذا ما أضاف عنصرًا طائفيًا جديدًا في السياسة اليمنية. فمن خلال الثقة في المراكز العسكرية الحساسة بربطها بقرابته العائلية، تمكن صالح من تدعيم موقعه، ووقاية شخصه من أي تهديد لعشرات الأعوام»[233]. وبعد انتصاره في حربه ضد الجنوبيين، فكك جيشَ الجنوب بشكل

منهجي، واستولى على عدته وعتاده، وأنهى خدمة معظم ضباط الجنوب بإحالتهم إلى التقاعد، حتى وإن لم يبلغوا السن القانونية[234].

وصل صالح إذًا، بعد سلسلة من الثورات والانقلابات، لكنه ظل مهجوسًا بالخطر الآتي من الجيش، فكان أول إجراء قام به، بعد وصوله إلى الحكم، هو ترقية نفسه إلى أعلى الرتب العسكرية، ثم إبإعدام كل من يشك في أنهم تآمروا، أو يمكن أن يتآمروا، عليه، ليعيّن أخيرًا أفراد عائلته المقربين في أعلى مناصب القيادة، في الهياكل العسكرية والأمنية المختلفة؛ فأولوية الحاكم في هذا البلد هي تأمين حكمه، وحماية نفسه وعائلته، باعتبار أنه كان مقتنعًا بأن حكمه هو عبارة عن مراقصة للأفاعي في جحورها. إلا أن القوات المسلحة تبقى، على الرغم من دورها المهم في الحياة السياسية اليمنية، «ضعيفة بالمعنيين العسكري والاجتماعي، حيث يتم تجاوز الجيش باستمرار لصالح البنى القبلية. فالرتبة العسكرية ليست لها أي أهمية ما لم تُدعم بانتماء قبلي: وقنوات الاتصال داخل الجيش تسير وفق الخطوط القبلية، لا وفق خطوط القيادة النظامية. إن تسيير الجيش في ظل هذه الظروف يكون أمرًا مستحيلًا»[235].

كان صالح رئيسًا لليمن، لكنه لم يكن قادرًا على حكم اليمن؛ فحتى وإن استحوذ على معظم مناصب القيادة في الجيش، حيث «حافظ [...] على سيطرته على الأجهزة الأمنية من خلال إنشاء مؤسسات أمنية موازية، وشراء ذمم العسكريين بالتحفيزات المادية السخية، خصوصًا المنافسين الرسميين للجيش النظامي والمتمثلين في الاحتياطيين القبليين، وشبه العسكريين، مثل منظمة الأمن المركزي، ومنظمة الأمن السياسي، وأجهزة المخابرات المعروفة بعنفها. وكانت المنظمة الأقوى والأكثر تأثيرًا من بين جميع هذه المنظمات الحرس الجمهوري، وهي وحدة عسكرية تعمل كأساس لأمن النظام وتتبع للرئيس مباشرة»[236]، وبهذا، كان الرئيس يعتقد أنه أحكم قبضته على الجيش على نحو كامل، إلا أنه في الواقع، لم يكن يتحكم في الجيش كقوة منسجمة ومنضبطة، بل كان يتحكم في بعض قياداته، بينما كانت القيادات الأخرى تدين بالولاء بقدر سخائه عليها فحسب.

صعّبت الأوضاع التي يعيشها اليمن مهمة الرئيس في تأمين حكمه، لأن القبيلة «لا تمثّل عنصرًا مهمًا في القوات المسلحة فحسب، بل حتى في خارج البنى الأمنية الرسمية للدولة؛ فبالإضافة إلى الجيش النظامي، كانت للقبائل ميليشياتها الخاصة التي قُدّر تعدادها بحوالى 20,000 رجل. يضاف إلى هذا أن اليمن يُعتبر من أحسن دول

العالم تسليحًا، نظرًا إلى أن جميع رجال القبائل الذين تفوق سنهم 15 عامًا يمكنهم حمل السلاح. وتشير التقديرات في هذا الصدد، إلى أن رجال القبائل يمتلكون خمس مرات أكثر مما يمتلكه الجيش النظامي من الأسلحة»[237]. وقد عمل صالح على إضعاف النفوذ القبلي من خلال إحياء عادة قديمة مارسها ملوك اليمن منذ الأزل، وهي إثارة النعرات القبلية، وإذكاء العداوات بين القبائل، حتى يصرف أنظارها عن التفكير في السيطرة على الجيش والدولة؛ فالعلاقات القبلية «تمثّل العامل الأساسي في استراتيجية آلية منع الانقلاب التي اعتمدها صالح. وبدلًا من المجموعات الدينية، كانت التقسيمات الأساسية في اليمن تقسيمات قبلية؛ فللقبيلة قانونها وعاداتها واستقلاليتها التي تسمح لها بالتصرف كدولة داخل دولة. والعلاقات بين القبائل كانت تنافسًا على الموارد الشحيحة، فاستغل صالح هذا التنافس ليجعل القبائل والنخب السياسية أكثر ولاء له»[238].

المشكلة مع هذه الآلية هي أن الرئيس صالح كان يسيطر على مراكز القيادة، لكنه لم يسيطر على الأفراد والوحدات؛ لأنهم بكل بساطة يدينون بالولاء لقبائلهم وليس لبنى القيادة النظامية، وهذا ما أثبتته حوادث 2011، حين نفذ الجنود والضباط الصغار أوامر شيوخ القبائل، فخرجوا بكل بساطة من الجيش وغادروا وحداتهم، ولم يبق مع الرئيس إلا من ينتمون إلى عائلته أو قبيلته.

تبقى النواة الصلبة للدولة اليمنية هي التركيب بين العسكري والقبلي، حيث «تعيد الأجهزة الأمنية اليمنية إنتاج الاختلافات القبلية التي تميز المجتمع، فكما يقول خالد فتاح، ينعكس التنافس السياسي والاقتصادي بين النخب القبلية بشكل آلي في الجيش، الذي يعكس التحالفات القبلية والصراعات بين النخب وليس سلطة الدولة. فمن جهة يتشكل الجيش النظامي من رجال اتحاد قبائل حاشد، بقيادة الشيخ صادق الأحمر، ومحسن الأحمر الذي كان يرأس الفرقة المدرعة الأولى ويسيطر بذلك على نصف الجيش، ما جعله من بين أقوى الرجال إبان حكم صالح؛ من جهة أخرى كانت قوات النخبة، الحرس الجمهوري، كقوة شبه عسكرية، والمصالح الاستخباراتية تحت سيطرة ابن الرئيس وابن أخيه. فتمكن الرئيس بفضل الاعتماد على قرابته المباشرة من الحفاظ على ولاء أجهزة الأمن حتى في أثناء الأزمات»[239]، كما أنه تمكن من الاستمرار في الحكم على الرغم من وجوده في وسط معاد له ولتطلعاته.

عملت الدولة اليمنية على استمرار البنى التقليدية. لكن هذه البنى هي نفسها وقفت ضد

طموحات صالح، خصوصًا في ما تعلق بتوريث ابنه الأكبر أحمد؛ إذ ركز صالح جهده، في الأعوام الأخيرة، على تحويل القوات المسلحة بالطريقة التي تسمح بسيطرة عائلته على مقاليد قيادة التركيب القبلي العسكري. وقُرئت هذه التحولات على أنها معادية لاتحاد قبائل حاشد التي يرأسها خصمه الرجل القوي، الأحمر[240]، فكان من الطبيعي أن يتحول إلى ألد أعدائه.

يبيّن لنا هذا الوضع مدى هشاشة الآلية التي اعتمد عليها الرئيس للوقاية من الانقلاب. ويوضح لنا أيضًا أن الآلية المعتمدة للوقاية من الانقلابات كانت مزدوجة الاتجاه؛ فكما كان الرئيس حذرًا في تعامله مع القبائل، وأعد العدة لمواجهة أي محاولة للتمرد على سلطته، كانت القبائل هي الأخرى حذرة من السلطة، وأعدت بدورها عدتها لردع أي تضخم في تطلعات الرئيس. ومن هنا، تشكّل نوع من التوازن في القوة والرعب لم يمنع انقلاب أحد الطرفين على الآخر فحسب، بل قسم اليمن قوتين متنافستين على السلطة ومصادرها.

«بلغت نفقات الدفاع إبان حكم علي عبد الله صالح حوالى 25 في المئة إلى 40 في المئة من الإنفاق الحكومي، وهذا مؤشر على مدى إرادة الرئيس إعطاء الجيش الأولوية على حساب مسائل التنمية المحلية. إضافة إلى هذا، يمثّل التوظيف في المؤسسات الأمنية أهم مصادر التوظيف في البلد. فتجند كثير من اليمنين ليحصلوا على هذه الامتيازات، ومن ثم دعم عائلاتهم»[241]. وعلى الرغم من ضخامة الإنفاق الحكومي، لم يكن هذا الإنفاق ذا فائدة بالنسبة إلى الجيش في حد ذاته، لأنه في الواقع، لم يكن إلا وسيلة لتحويل الأموال إلى حساب القبائل وشيوخها، الأمر الذي جعل النخب القبلية تتنافس على تحصيل أكبر قدر ممكن من هذه التحويلات لدعم مراكزها، كما سبق وبيّنا.

نتيجة هذه الآلية الضعيفة والبسيطة والمتناقضة، حصل الرئيس على دولة ضعيفة وجيش هش، يمكن أن يتجرأ على استعمال أسلحته الثقيلة لضرب الرئيس في أي لحظة، كما حدث في عام 2011. وانعكس هذا الضعف المزدوج، للدولة وللجيش، على ردة فعل الجيش على الثورة، كما سنرى في النقطة التالية.

4- ردة فعل الجيش على «الثورة» ونتائجها

في ظلّ الأوضاع التي سبق ذكرها، جاءت «الثورة» اليمنية وسط أوضاع دولية غير مستقرة، ميزها توصُّل تنظيم القاعدة إلى فتح فرع له في اليمن، إضافة إلى المد الحوثي الذي كان يسيطر على الشمال، والنفوذ القبلي الذي لم يكن راضيًا تمام الرضا عن الرئيس وحاشيته، ورغبة الحراك الجنوبي في الثأر للهزائم السياسية والعسكرية المتكررة التي مني بها في مواجهاته السابقة مع النظام الحاكم، إضافة إلى الأحوال المعيشية الصعبة التي كان يعيشها اليمنيون، وسياسات الرئيس الخاطئة. من هنا، كان إشعال فتيل هذه «الثورة» مبررًا، لكن تبعات ما بعد إشعال الفتيل أعيت أي جهة حاولت التحكم فيها وحسمها بشكل نهائي. من هنا، كانت ردة فعل القوات المسلحة مضطربة وغير منضبطة ولا منسجمة، وخاضعة للظروف السابق ذكرها؛ فبعد قيام «الثورة» مباشرة، «أعلن الجنرال علي محسن صالح الأحمر (قائد المنطقة الشمالية الشرقية والفرقة الأولى مدرعة)، واللواء محمد علي محسن الأحمر (قائد المنطقة الشرقية(، وعدد من قادة الوحدات العسكرية الأخرى عن دعمهم للثورة. وبات الجيش اليمني منقسمًا إلى جيشين: ‘جيش أنصار الثورة’، و‘الجيش العائلي’، بحسب توصيف قوى الثورة»[242]. وكانت النتيجة أن حدث بالتحديد ما حذر منه الشيخ سنان أبو لحوم في عام 2007، عندما قال: «لا بد أن نحرص على الوحدة، وإلا فاليمن خارب. وسنكون مثل الصوماليين»[243]. وبالفعل، بعد نجاح «الثورة» في تنحية الرئيس، أعاد هذا الأخير ترتيب أوراقه وتحالفاته، وشرع في التحالف مع الحوثيين بالزحف على العاصمة للقيام بانقلاب على «الثورة»، والمبادرة الوطنية.

تفضي النتيجة الحتمية لجميع المعطيات المعروضة إلى إتيان الجيش بردة فعل غير منضبطة. وعلى الرغم من استماتة الرئيس في المحافظة على ما يعتقد أنه كرسيه، أُرغم على التنازل لمصلحة المبادرة الوطنية، لكن تنازله كان ظرفيًا وموقتًا وتكتيكيًا، لأنه كان يعلم علم اليقين مدى قوة الجيش، ومدى قوة القبائل. وما إن بدأت المبادرة الوطنية في التفكير في إعادة هيكلة الجيش، بغرض تصحيح اتجاه الولاءات داخل قيادات المؤسسة العسكرية، حتى تحركت آليات مقاومة التغيير لتقف في وجهة محاولات الإصلاح التي خططت لها المبادرة الوطنية، فكانت النتيجة دخول البلد في حرب أهلية خطِرة.

تبيّن لنا التطورات اللاحقة لعزل الرئيس صالح أنه كان مستعدًا لهذا الواقع الجديد بشكل جيد؛ إذ قام بزرع أفراد عائلته في مختلف أجهزة الدولة، وهُم الذين استمروا

فيها حتى بعد عزله؛ «فقائد الأغلبية البرلمانية ابنه، كان لا يزال قائدًا للحرس الجمهوري، وابن أخيه كان لا يزال يسيطر على قوات الأمن الوطني. ويمكن القول إن من بين جميع انتصارات الثورات العربية، كان انتصار اليمن الأكثر سطحية، فالتحول الحاصل لم يكن يحمل بذور الانفجار فحسب، بل إنه لم يمض بعيدًا بالشكل الكافي للدخول في مرحلة انتقالية حقيقية»[244]. من هنا، كان أتباع الرئيس الذين زرعهم في الأجهزة العسكرية والأمنية وشبه العسكرية المختلفة متخوفين جدًّا من نيات النظام الجديد تجاههم، نظرًا إلى اعتبارهم امتدادًا طبيعيًا للنظام السابق. ومن هنا، «حاولت حكومة عبد ربه منصور هادي تأسيس رقابة مدنية على الأجهزة الأمنية، من خلال تطهير الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية من جميع احتمالات التمرد والانشقاق، ومن أنصار صالح: أحمد علي صالح من الحرس الجمهوري، ويحيى صالح من قوات الأمن المركزي، وطارق صالح من اللواء الثالث، وعمار صالح من المكتب الوطني للأمن. كان هؤلاء من أبرز القادة المستهدفين من منصور هادي، باعتبار أن ولاءهم كان لا يزال للرئيس المخلوع صالح. وقاوم الحرس الجمهوري هذا المجهود بقوة، وهذا ما يوضح خطورة قادة الأجهزة الأمنية على مسار التحول السياسي في اليمن[245]، وهذا ما جعل الرئيس المخلوع يسارع إلى إدخال البلد في حرب أهلية لا تزال مستمرة إلى الآن (آذار/مارس 2017).

تحوّل اليمن إلى دولة فاشلة بسبب السياسات الخاطئة في تسيير ملف القوات المسلحة، والعلاقات العسكرية - المدنية، ومنع الجيش من التحول إلى مؤسسة احترافية قادرة على حماية وحدة الوطن، وأداء دور الوسيط في حالة الأزمات، كالأزمة التي يمر بها اليمن اليوم. وبعدما كان اليمن، ولعقود، دولة ضعيفة تعيش بالحد الأدنى، أصبح الآن كيانًا فاشلًا ومهددًا بالانهيار. إن حالة اللاحرب واللاسلم التي تميز البلد منذ أشهر عدة، تجعل مستقبل البلد غامضًا. ولا يبدو، في ظل الأوضاع الحالية أنه سيتمكن من الخروج من دائرة الفشل، لأن الواقع المحلي والجهوي والدولي يمنع قيام قوة يمنية قادرة على إعادة رسم الخريطة السياسية وفقًا لمعطيات البلد الديموغرافية والسياسية والدينية والثقافية. وفي أحسن الأحوال، سيُقسم اليمن إلى دولتين، حتى لا نقول إلى أكثر من ذلك.

خامسًا: الجيش التونسي: الاحترافية على المحك

يتكون الجيش التونسي، بحسب إحصاءات عام 2010، من 35,800 رجل، منهم 27,000 في القوات البرية (5000 رجل فقط من العاملين والبقية احتياط) و4800 في القوات البحرية و4000 في القوات الجوية، في حين أن في الوحدات شبه العسكرية حوالى 12,000 رجل. وتبلغ مدة التجنيد للاحتياطيين 12 شهرًا، وضمن عملية انتقالية[246]. إضافة إلى هذا، «تمثّل ميزانية الدفاع التونسية ما يعادل 1.4 في المئة من الدخل الوطني العام، الأمر الذي يجعل تونس تحتل المرتبة الـ 109 بين دول العالم، بالنظر إلى نسبة ميزانية وزارة الدفاع إلى الدخل الوطني العام»[247]. وبهذا، يكون الجيش التونسي جيشًا صغيرًا وضعيفًا، إلا أنه يتمتع بتدريب جيد وفق أفضل البرامج الغربية، ولا سيما أنه يستدعى باستمرار إلى بعثات حفظ السلام الدولية.

يبدو أن التجربة التونسية هي التجربة الناجحة الوحيدة، بعد مجموعة النماذج الفاشلة، أو القريبة من الفشل، التي سبق عرضها. لهذا، يعطينا هذا الأنموذج بصيص أمل بشأن إمكانية حدوث تحوّل إيجابي في الأنظمة العربية القائمة حاليًا، خصوصًا إذا ارتقت الجيوش العربية إلى مستوى الاحترافية الذي أظهره الجيش التونسي، حيث إنه تمكن من تأدية دور الوسيط الذي ضمِن توازن الرعب مع باقي أضلاع المثلث: الدولة والشعب. وقد مر خلال ثورة الياسمين باختبار قاس، نجح في تجاوز مراحله الأولى، ولا يمكننا الحديث عن نجاح باهر وتام، حتى نرى نتائج المراحل الموالية للاختبار الذي ما زال يخضع له منذ دخول تونس المرحلة الانتقالية: أولًا، الاختبار التقني في مواجهة الإرهاب، حيث سيكون النجاح فيه دليلًا على قوة الجيش وقدرته على حماية البلد من التهديدات الخارجية والداخلية، ليصبح الجيش صمام أمان بالنسبة إلى الشعب التونسي؛ ثانيًا، اختبار سياسي في مواجهة ضغوط العلمانيين والإسلاميين من أجل إشراكه في المشهد السياسي، لمصلحة هذا أو ضد ذاك. وسيكون النجاح، على هذا المستوى من الاختبار، دليلًا على النزاهة والاحترافية، وعدم الرغبة في التورط في حراك سياسي قلق، لن يزيده تورط العسكر فيه إلا تعفنًا.

1- الجيش التونسي ومسارات بناء الدولة

وقعت تونس تحت الحماية الفرنسية في عام 1881، وظل التونسيون يقاومونها إلى أن أُلغيت، وحصلت تونس على استقلالها في عام 1956. وما يميز الحالة التونسية هو

حصول الاستقلال من دون حاجة إلى العنف المسلح؛ فالتونسيون، على عكس كثير من الشعوب العربية، لم يمروا بتجربة مسلحة يمكن أن تؤدي إلى تشكّل جيش ثوري يتحمل عبء تحرير البلاد ثم بنائها. وجاء الاستقلال نتيجة مقاومة سياسية طويلة قادها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، الذي «قام [...] وهو محام وليس ضابطًا عسكريًا، بمفاوضة الفرنسيين من دون استعمال القوة العسكرية. لذا، كان الجيش التونسي نتاج الاستقلال والدولة»[248]، وليس العكس، أي إن الجيش جاء بعد الاستقلال، وبعد تشكّل الدولة التونسية. بناء على ذلك، «لم يجلب الجيش التونسي نظام بورقيبة إلى السلطة، كما أنه لم يؤدّ دورًا طلائعيًا كرمز للتغيير الثوري في الجمهورية الناشئة؛ فعندما أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس للدولة، تصرف بشكل خاص مع الجيش، فلم يمنح الجيش أي دور سياسي، ونظم العلاقات العسكرية - المدنية بالشكل الذي يسمح بدعم مقاربة إبعاد الجيش عن السياسة»[249]. من هنا، ظل هذا الجيش خادمًا للدولة التونسية، دون غيرها من الجهات أو المجموعات.

أدى الحس العام والمشترك بتبعية الجيش التونسي للدولة التونسية إلى قبول الجيش، وبشكل طوعي، المرابطة في الثكن، ومراقبة الوضع بصمت وحيادية لا يمكن أن يفسّرا إلا بالاحترافية: «إن موقف الجيش بالامتناع عن السياسة منحه صفة 'الأصم الأكبر'»[250]؛ فحتى لو كان للضباط والأفراد مواقف سياسية من الحوادث الداخلية والجهوية، فإنهم كانوا ملتزمين الصمت والحياد، حتى لا يكون هناك تأثير منهم في الحراك السياسي الذي كان يجري في تونس. من هنا، يمكننا القول مع ليزا أندرسن إن العسكريين في تونس «أدّوا دورًا أقل أهمية في ثورة البلد، كما هو الشأن بالنسبة إلى القوات المسلحة في كثير من الدول العربية. وعلى العكس من القوات المسلحة في عدد من الدول، مثل مصر، لم يجرب الجيش التونسي المعارك من قبل، ولم يسيطر على الاقتصاد المحلي»[251].

كان الرئيس بورقيبة متأثرًا تأثرًا كبيرًا بالأنموذج الحداثي الغربي عمومًا، والفرنسي على وجه الخصوص. لهذا، حاول أن يعيد إنتاج هذا الأنموذج بحذافيره، ومن دون مراعاة خصوصيات البلد الثقافية، الأمر الذي جعل مشروعه يتعثر ولا يقدم النتائج التي كان يرجوها زعيم الحداثة التونسية. مع ذلك، يمكننا القول إن مشروعه نجح، أقلّه على مستوى العلاقات العسكرية - المدنية، حيث حاول تنظيم هذه العلاقات «بحسب الأنموذج الأوروبي: بمنع الضباط من الانخراط في الجمعيات السياسية،

وبتعيين مدنيين في منصب وزير الدفاع؛ فعندما أصبح بن علي وزيرًا للداخلية في عام 1986، كان أول ضابط يصبح عضوًا في الحكومة»[252]، وبعد 30 عامًا من الاستقلال والفصل بين العسكري والمدني؛ فالفصل بين المسارات المهنية السياسية والعسكرية كان واضحًا بالنسبة إلى النظام التونسي، أمّا الخلط بين المسارات الذي تسبب فيه بن علي، فكان خطأ أريد منه أن يصحح خطأ بورقيبة الجسيم، والمتمثّل في الشمولية والرغبة في الاستئثار بالحكم، من دون مراعاة القيم الحداثية التي أفنى حياته في الدفاع عنها وفي ترقيتها.

منع النظام التونسي، في طبعتيه البورقيبية والبنعلية (نسبة إلى زين الدين بن علي)، الجيش من الاقتراب من المجال السياسي. ولم تكن للعسكريين حتى القدرة على مناقشة أوضاعهم وميزانيتهم؛ فـ «منذ استقلال تونس إلى غاية عام 1979، لم تنفق تونس في شؤون الدفاع أكثر من 2 في المئة من إجمالي دخلها الوطني، بل إن مخصصات الميزانيات السنوية للدفاع لم تتجاوز الـ 5 في المئة. وكانت القوات المسلحة صغيرة الحجم، وضعيفة التجهيز، وكانت مخصصات البلد للصحة والتربية أكبر كثيرًا من مخصصات الجيش»[253]. هذه المعطيات الكمية تبيّن لنا المكانةَ التي كانت للجيش مقارنةً بباقي القطاعات. ولم تكن ميزانية الجيش كبيرة بحيث تسمح لضباطه بتشكيل وحدات قوية ومسلحة ومدربة بشكل جيد؛ إذ «حد بورقيبة من قوة الجيش بطرق أخرى، فمهمة الجيش التونسي كانت ثلاثية: الدفاع عن البلد من التهديدات الخارجية، ودعم الشرطة في الحفاظ على الأمن الداخلي، والمشاركة في البرامج المدنية التي تعتمدها الدولة. وكان الجيش يساهم في تعليم الشباب وبناء المساكن، ويساهم في عمليات الإنقاذ في حالة الكوارث»[254]. ومع تأكيد المعطيات والوثائق هذه الوظائفَ الثلاث للجيش، فإنه بالنظر إلى الأيديولوجيا المسالمة للنظام التونسي مع جيرانه ومحيطه الدولي، وإلى الأوضاع الداخلية التي كانت تعرف القليل من القلاقل والاضطرابات، لم يمارس الجيش على الصعيد العملي إلا وظيفة واحدة تتمثّل في المشاركة في النشاط الاجتماعي الذي ترعاه الدولة، كالبناء والمساهمة في النشاط التربوي. وزيدت على ذلك، في عهد نظام بن علي، المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في مناطق العالم المختلفة المتنازَع فيها.

إن أهم ما يمكن أن نخلص إليه هو أن الجيش التونسي كان، ولا يزال، مؤسسة محترفة ومحايدة تعمل لمصلحة الدولة التونسية أيًّا كانت الجهة الحاكمة، بالمعنى الذي يقدمه

زكي صاريجيل؛ إذ يعتبر أن «أهم السمات المميزة للجيش الاحترافي هي قبوله بالسلطة المطلقة للمدنيين في ما يتعلق بالقرار السياسي. كما يجب أن يؤمن أن السياسة ليست للجنود، فالجيش المحترف يبعد نفسه طوعًا عن الحياة السياسية، ويكون شديد التخصص بالمسائل العسكرية. أمّا المسائل السياسية، فيعتبرها ببساطة غير موافقة لخبرته العسكرية»[255]. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن الجيش التونسي وصل إلى مستوى مقبول من الاحترافية[256]، وحقق وصوله إلى هذا المستوى من الاحترافية هدفين مهمين بالنسبة إلى الدولة التونسية: الهدف الأول هو تواضع تطلعات الضباط والأفراد، من خلال انضباطهم والتزامهم المهمات التي يخوّلهم بها دستور البلد، وتمثّل في حماية البلد وليس حماية النظام، والهدف الثاني يتمثّل في اطمئنان السياسيين إلى سلامتهم السياسية، وحتى الجسدية، باعتبار أنه ليس من تقاليد الجيش التونسي أن يشكل خطرًا عليهم وعلى وجودهم. بهذا، يمكن اعتبار القرار ببناء جيش احترافي، وعلى الرغم من نبله، لا يخرج عن كونه واحدة من استراتيجيات الأنظمة الشمولية لحماية حكمها ونظامها.

نتيجة تحقّق هذين الهدفين، نلاحظ أن عندما تتوافر شروط الصراع بين ضلعي المثلث: النظام والمعارضة، كما حدث بعد ثورة الياسمين، يبقى الصراع محصورًا بين النظام ومعارضيه، وسياسيًا صرفًا، وليس ثمة شأن للضلع الثالث: القوة العسكرية، أو للتهديد باستعمالها، في حسم القضايا السياسية.

لم يكتف بن علي بعزل الجيش ومنعه من المشاركة في الحياة اليومية للدولة التونسية، بل هناك شكوك حول تورطه أيضًا في تصفيات جسدية لخيرة ضباط الجيش التونسي. وهناك ثلاث محطات مهمة شكلت، إلى حد ما، العلاقة بين المدني والعسكري في تونس:

المحطة الأولى: محاولة الانقلاب في كانون الأول/ديسمبر 1962، وشبهة مشاركة الجيش فيها. تسرد نورا بورسلي[257] في تقرير صحافي حوادث هذه المحاولة الانقلابية المحفوفة بالشكوك والظنون كما يلي:

جرى التعامل مع ما سمّي مؤامرة كانون الأول/ديسمبر 1962 بسرعة، وبتغطية إعلامية أحادية الجانب، حيث كُشفت المؤامرة يوم 23/12/1962، واستمر التحقيق مع المتهمين من 23/12/1962 إلى 31/12/1962، أي حوالى تسعة أيام. ثم أحيل 26 شخصًا إلى المحاكمة، منهم 7 عسكريين سابقين، و19 مدنيًا، وواحد توبع غيابيًا.

كانت غالبية المدنيين من المقاومين السابقين.
حوكم المتورطون بالتهم التالية: التآمر ضد أمن الدولة، والتآمر ضد الأمن الداخلي، والمساس بأمن الدولة، ومحاولة اغتيال الرئيس بورقيبة، ومحاولة إطاحة الحكومة وإقامة حكومة بديلة، وحيازة أسلحة، والاستيلاء على أملاك الدولة.
استمرت وقائع المحاكمة خمسة أيام، من 12 إلى 17 كانون الثاني/يناير 1963، وصدرت أحكام بالإعدام في حق 7 عسكريين، ثم عفي عن اثنين منهم، فخُفضت العقوبة إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. كما حُكم على ستة مدنيين بالإعدام، وعلى البقية بعقوبات سجن راوحت مددها بين المؤبد مع الأشغال الشاقة وعام واحد. رُفض الاستئناف، ونُفذت عقوبة الإعدام في 25 كانون الثاني/يناير 1963. إضافة إلى هذه الأحكام القضائية، صدر حكم تأديبي ضد جميع ضباط الجيش، جرى بموجبه خفض رتبهم. وأحيل باقي المتهمين إلى سجن شاق وقاسٍ مدة سبعة أعوام، ثم أحيلوا إلى سجن آخر، حتى عُفي عنهم في 31 أيار/مايو 1973. تمثّل هذه المحطة نهاية مرحلة الصراع بين بورقيبة وزملائه من المقاومين، حيث تمكّن بفضل اكتشاف هذه المؤامرة أو افتعالها، من وضع حد نهائي لمحاولة المقاومين القدامى التأثير في مسار بناء الدولة التونسية؛ فبورقيبة، المثقف والناشط السياسي، لم يكن متحمسًا لإشراك مجموعة المقاومين غير المثقفين وعديمي الخبرة السياسية في النشاط السياسي، بل إنه كان يزدريهم ويرفض حتى التفكير في المسألة، لأن الدولة كانت بالنسبة إليه مسألة نخبة سياسية مثقفة، وذات خبرة تكنوقراطية في مختلف مجالات التنمية.
الأمر المهم في هذه القضية، والتي نعتقد أنها شكلت موقف الرئيس من الجيش، بالقدر ذاته الذي شكلت فيه موقف الجيش من الرئيس، هو أن هذه المؤامرة كانت من تدبير المدنيين؛ فهم أصحاب المبادرة، واستُعين ببعض العسكريين المتقاعدين في أغلبيتهم. ومع ذلك، دفع الجيش ثمن إخفاق هذه المحاولة، حيث صدر حكم غريب بمعاقبة جميع الضباط بخفض الرتب، وهو حكم لا يتماشى مع الأحكام القضائية، ولا حتى مع الإجراءات الدستورية، لكن الجيش فهم هذه الرسالة جيدًا، بحيث أصبح ابتعاده من السياسة شرطًا ضروريًا لتحقيق الاحترافية.
المحطة الثانية: ثورة الجياع، أو ثورة الخبز، في عام 1984، ومشاركة الجيش في إخمادها؛ فتدخّل الجيش آنذاك كان ضروريًا من وجهة النظر السياسية، كما أنه كان تدخلًا حاسمًا لأنه ساهم في عودة الأمن والاستقرار. لكنه كان درسًا مهمًا بالنسبة إلى

الجيش الذي فهم لاحقًا أنه أخطأ بالانحياز إلى الدولة ضد الشعب، خصوصًا أن المطالب كانت موضوعية وشرعية. وشعر النظام من ناحيته بأنه أخطأ أيضًا بعدم تحضير القوات اللازمة لمواجهة مثل هذه الوضعيات، ما أوجب التصحيح، وهذا ما فعله بن علي عندما أنشأ عددًا من الأجهزة الأمنية شبه العسكرية، إلى درجة أن عديدها كانت يعادل 5 أضعاف عديد الجيش النظامي، كما سنبين لاحقًا.

كان هذا التصحيح ضروريًا، لأن النخب المدنية كانت تعرف أن إشراك الجيش في مثل هذه القضايا سيفتح شهيته على مزيد من التورط الذي يمكن أن يؤثر في العلاقة العسكرية - المدنية التي تحكمت فيها هذه النخب بشكل جيد إلى غاية الآن.

المحطة الثالثة: حادثة سقوط أو إسقاط مروحية القائد العام للجيش التونسي و12 من كبار الضباط التونسيين. حيث راجت إشاعات حول تورط الرئيس زين العابدين بن علي والقوات الأمنية التابعة له في القضية. ويشير بعض التقارير إلى إمكانية «أن يكون لبن علي دور في إسقاط طائرة الهيلكوبتر في عام 2002، حين قُتل القائد العام للقوات المسلحة (والذي خلفه رشيد بن عمار)، و12 من الضباط والأفراد. إذا تأكد هذا الشك، فإن غياب «الود» بين الجيش والرئيس يصبح مبررًا»[258]. بالنظر إلى تجربة الجيش مع المحطة الأولى، والدرس الذي تعلمه في المحطة الثانية، والشكوك التي تحوم حول عدوانية النخب السياسية تجاه ضباط الجيش في المحطة الثالثة، فإن مسألة العلاقات المدنية - العسكرية، ومطلب حياد الجيش بالنسبة إلى الدولة والمجتمع، يصبح مطلبًا عسكريًا قبل أن يكون ضرورة مدنية سياسية.

2- الحاكم والتنوع الإثني والطائفي

قبل قيام الدولة الوطنية التونسية، كانت تونس تعتمد في تنظيم المجتمع على البنى التقليدية المؤسسة على القرابة والقبلية، وهو الوضع الذي حافظ عليه الأتراك العثمانيون ثم الفرنسيون طوال فترة الحماية. واجتهدت الدولة الوطنية الحديثة بزعامة الحبيب بورقيبة في تغييره؛ فالمشروع الحداثي البورقيبي كان بمنزلة الثورة الراديكالية على جميع أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية، والتي كان يرى فيها بنى رجعية لا تزيد المجتمع والدولة التونسية إلا تخلفًا. ثم «عملت الدولة الوطنية على تحقيق الإدماج الوطني، بجميع الوسائل السياسية والإدارية والثقافية والإعلامية.

وبادرت منذ نشأتها إلى استبدال الهياكل الموروثة من عهدي الاستعمار والبايات، بهياكل تنظيمية جديدة تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية»[259] على أسس حديثة، تلغي جميع أشكال التنظيم التقليدي، فركز بورقيبة على التربية وسيلةً مركزية لتمرير رؤيته الحداثية للدولة وغرسها.

نجح المشروع الحداثي في تحويل تونس إلى دولة وطنية حديثة لا تعاني صراعات إثنية أو طائفية حادة؛ إذ عرف المجتمع التونسي، قبل «الثورة»، انسجامًا نسبيًا من الناحية الإثنية والقبلية. ولم تسُجّل حساسيات كبيرة بين العرب والأمازيغ، كما كان الشأن في الجزائر والمغرب، وليبيا خصوصًا بعد «الثورة». وجرى إضعاف، بل إلغاء، جميع أشكال التداخل الممكنة بين القبلية والبنى الحديثة للدولة، إلى درجة غدت معها القبيلة في تونس كأنها غير موجودة، علمًا أن إلغاء أثرها لا يعني إلغاء وجودها؛ فالتاريخ والتجربة علّمانا أن البنى القبلية أتقنت ممارسة «التقية»؛ حيث تتظاهر بالتواري عن الأنظار عندما يصبح ضغط التغيير خطِرًا على وجودها، ثم سرعان ما تعود إلى البروز في الواجهة عند أول فرصة، ولا سيما عند استشعارها حالة ضعف البنى المركزية للدولة أو انهيارها.

أمّا من الناحية الدينية، فأغلبية التونسيين هم من السنّة المالكية. وقد عمل مشروع بورقيبة التحديثي على إعادة تشكيل الدين ومكانته في الدولة الوطنية، وحرص على تفريغ الدين من أي دور في العلاقات السياسية والاقتصادية، وحتى في علاقات التونسيين الاجتماعية. واجتهد في تحويل الدين إلى ممارسة طقوسية خالية من أي رهانات اجتماعية وسياسية. مثّلت معركة الدين، المعركة الأساسية في حرب الحداثة التي قادها بورقيبة على كل ما هو تقليدي، الأمر الذي أدى إلى حدوث استقطاب حاد بين الإسلاميين والعلمانيين، وهو الاستقطاب الذي دفع النظام التونسي إلى التزام الحذر والحيطة من أي محاولة لانقلاب الإسلاميين على النظام العلماني. من هنا، فإن النظام التونسي لا يساوره الخوف من الجيش ولا من إثنية معيّنة ولا من الطوائف الدينية، بل من الإسلاميين الذين عمل النظام بكل ما أوتي من قوة على عزلهم من المجتمع، ومنعهم من ممارسة السياسة بشكل حر ومستقل، وهذا ما تبيّنه مخصصات الميزانية التونسية لأجهزة الأمن في عهد بن علي؛ ففي عام 1993 مثلًا، بلغت نسبة الإنفاق على أجهزة الأمن أكثر من 10 في المئة من إجمالي ميزانية الدولة[260].

إضافة إلى الاستقطاب بين العلمانيين والإسلاميين، هناك استقطاب طبقي وجهوي بين

التونسيين، بين الشمال والجنوب، وبين المناطق الساحلية الحضرية والمناطق الجنوبية الريفية والصحراوية. وهو ما أدى إلى بروز «الفوارق الطبقية بين التونسيين. فعلى الرغم من أن معظم التونسيين سنّة عرب، فإن الفوارق كبيرة بين 67 في المئة من التونسيين القاطنين في المناطق الحضرية، على طول السواحل الشمالية، و33 في المئة من القاطنين في المناطق الريفية الجنوبية. فإذا كان سكان الشمال الساحليين في أغلبيتهم علمانيين وحداثيين، ويتبعون الأنموذج الأوروبي، فإن أولئك الموجودين في المناطق المعزولة هم أكثر تديُّنا، وتقليديون وعرب، أو شرقيون في تفكيرهم. ويُعتبر التونسيون من أكثر الشعوب تعلمًا وحداثة في الشرق الأوسط. ولكن هناك، في المقابل، جهات من تونس تساهم في تزويد القاعدة بالمتطوعين»[261]. أمام هذه الفوارق الاجتماعية الكبيرة، وخوفًا من قيام الثورات والانتفاضات للمطالبة بالتوزيع العادل للثروة بين مختلف جهات تونس، عمل النظام التونسي على التضييق على كثير من الحريات؛ فهاجس النظام الأول لم يكن انقلاب الجيش عليه، بل كان الثورات المحتملة التي يمكن أن يقوم بها الجياع.

إن ما يمكننا الوقوف عنده هنا هو أن النظام التونسي نجح نسبيًا في التحديث السياسي للبلد، لكنه فشل فشلًا ذريعًا في التحديث الاقتصادي، خصوصًا في المناطق الداخلية والجنوبية. وعوض السعي إلى معالجة هذا النقص، راح يطور أدواته القمعية، بغرض منع المواطنين من التعبير عن عدم رضاهم عن الأوضاع التي أتت بها سياسات النظام؛ فقراءة الرئيس بن علي للأمن كانت تعني مزيدًا من الخوف وانعدام الثقة[262]. وعندما يلتقي ضغط القمع وضغط الفقر، فإن الانفجار يكون حتميًا ولا ينقصه إلا من يستولي عليه ويحوّله إلى حركة سياسية مدمرة للنظام وأتباعه، كتلك التي ميزت ثورة الياسمين.

3 - تونس وآلية الوقاية من الثورة بدل الوقاية من الانقلاب

لم يطور النظام التونسي، إذًا، آلية خاصة للوقاية من الانقلاب، لأنه لم يكن يخشى العسكر أصلًا؛ فـ «على عكس جيوش باقي دول شمال أفريقيا، لم تعرف تونس محاولات انقلابية حقيقية، ولم يحاول الجيش أن يشارك في القرار السياسي، كما أنه لم يكن قط أداة لبناء الدولة، ولم يقم بأي محاولة للتورط في الحياة الاقتصادية»[263]. إلا أن

النظام سعى إلى تطوير آلية مشابهة يمكن تسميتها آلية الوقاية من الثورة والانتفاضة، لأن خوف النظام كان من الشعب وليس من الجيش.
تتأسس آلية النظام التونسي في الوقاية من الثورة على مبدأين أساسيين: **الأول** هو إضعاف الجيش وإبعاده من السياسة قدر الإمكان، ومن هذا المنطلق «منع بورقيبة الضباط من المشاركة في الجمعيات السياسية، لمنعهم من أداء أي دور في الأحزاب السياسية المهيمنة على الدولة. كما أن العسكر كان يسيّرهم وزير دفاع مدني.
تعمّد الرئيس إبقاء الجيش صغير الحجم وقليل الموارد، مع إبعاده من مسائل السياسة اليومية، بما فيها الوظائف القمعية، التي عُهد بها إلى وزارة الداخلية ومجموعة الأجهزة البوليسية والأمنية وشبه العسكرية التي كانت تحت سلطته[264]. ولم تكن هذه الاستراتيجيا مجرد آلية أراد بورقيبة أن يحمي بها نفسه ونظامه، بل كانت عقيدة يؤمن بها، وتتلخّص بعدم منح الجيش أي فرصة للتسلل إلى المجال العام والمجال السياسي. لهذا، «تعمّد بورقيبة ترك الجيش بعيدًا من السياسة خلال عشرياته الثلاث التي حكم فيها تونس، من عام 1957 إلى عام 1987. كما منع العسكريين من الانضمام إلى الحزب الحاكم، ومنع عنهم حق الانتخاب.
واصل بن علي السياسة نفسها، مبقيًا القوات المسلحة خارج حدود السياسة، «... وترك بن علي الجيش في حدود 30,000. وشكّل في المقابل قوات بوليسية يفوق عدد أفرادها عديد الجيش بخمس مرات. فبقي الجيش مهمَّشا وضئيل الميزانية، وانحصر دوره في حماية الحدود»[265]. وكان المبدأ **الثاني** تقوية أجهزة الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية، ما يعني تبعيتها المباشرة لرئيس الدولة، فـ «كانت القوات الأمنية أقوى، من حيث التعداد، بخمس مرات من القوات العسكرية»[266]. وبقدر ما أعطى هذا الإجراء سلطة شبه مطلقة للحاكم الشمولي على شعبه، فإنه حرر الجيش من التورط في أي صدامات بين النظام والشعب. من هنا، شكّل النظام السياسي التونسي كثيرًا من الوحدات شبه العسكرية، حيث كانت وزارة الداخلية تشرف على «قوات حفظ الأمن التي كان لها دور مهم في قمع احتجاجات 2010/2011. والقوة التي يهابها المواطنون كثيرًا والتي حُلّت في عام 2011، أي قوات بوليس أمن الدولة، إضافة إلى كثير من وحدات النخبة، التي تضم قوات التدخل السريع وقوات مكافحة الإرهاب، وهي قوة منتقاة من قوات الشرطة ومتخصصة بصد الهجمات الإرهابية. والوحدة التكتيكية للحرس الوطني، أو الوحدة الخاصة للحرس الوطني. وداخل

الجيش، كانت توجد فرقة خاصة متمركزة في بنزرت»[267]. هذه القوات كانت كلها موجَّهة لحماية النظام من شعبه، خصوصًا أنه ضمن حياد العسكر، وحدّ إلى حد بعيد من إمكانية تأثيرهم في الحياة السياسية الداخلية. يضاف إلى ما سبق أن النخب السياسية الحاكمة ركزت على القوة الأساسية لأمن الرئيس، حيث كانت وحدة الحرس الرئاسي المكونة من 5000 إلى 6000 رجل، والتي أدت دورًا مهمًا في حماية النظام، وكان قائدها علي السرياتي الذي اعتُقل مباشرة بعد فرار زين العابدين بن علي من البلد. تتميز هذه الوحدة بتجهيزها القوي، وبالمعاملة التفضيلية التي كان المنتسبون إليها يحظون بها في عهد بن علي. وهذه المعاملة جعلت باقي القوات الأمنية تمتعض من هذه الوحدة، ويقال إنه كان هناك عداء بينها وبين باقي القوات[268].

انطلاقًا ممّا سبق، يمكننا تلخيص مقاربة النظام التونسي لآلية الوقاية من الانقلاب في ما يلي:

«1- تهميش الجيش ودور قادته في المؤسسات السياسية للدولة، والحد من إمكانية وصول الجيش إلى الموارد، وإبقاء النظام التونسي الجيش ضعيفًا وفقيرًا وغير مموَّل، والحدّ من فرص ارتقاء قادته، ووصولهم إلى الإثراء الشخصي أو التأثير في الشبكات السياسية ومؤسسات الدولة. وهذا ما أدى إلى ضعف رغبة الجيش وقادته في دعم بن علي في أثناء ثورة كانون الثاني/يناير 2011.

«2- تقسيم المهمات، بحيث تعود مسؤولية الأمن إلى القوات التي كانت تابعة لوزارة الداخلية، وهذا يعني أن الجيش لم يكن شريكًا للأجهزة الأمنية في العمليات اليومية والقمعية، التي أنتجت غضب المواطنين، ما أعطى فرصة قوية لقادة الجيش لكي لا يقحموا أنفسهم في الصراع بين الشعب وقوات الأمن»[269]، وهذا ما يفسر، إلى حد بعيد، الموقف الذي اتخذه الجيش من «الثورة» ومن الرئيس بن علي.

تتكون أجهزة الأمن الداخلي، التي تشرف عليها وزارة الداخلية[270]، من جهاز الشرطة العادية المكلفة بالأمور اليومية لتسيير أمن المواطنين، وتنتشر غالبًا في المناطق الحضرية، ومن الحرس الوطني الذي يؤدي أدوار الشرطة ذاتها على السواحل والمناطق الداخلية والريفية. أمّا الشرطة القضائية، فإنها تعمل مع وزارة العدل، ولكنها تتبع لوزارة الداخلية، وتكلَّف التحقيقات وجمع الأدلة في القضايا المختلفة المطروحة على جهاز العدالة. أمّا البوليس السياسي، فيكلَّف وظيفة جمع المعلومات عن النشاط السياسي لدى الموالاة والمعارضة، وهو الجهاز الذي اشتهر بقمع

المواطنين عمومًا والإسلاميين خصوصًا؛ إذ كان بمنزلة الذراع الطويلة التي يلوّح بها النظام، ضد كل من يفكر في زعزعة كرسي الرئيس. وجرى حل هذا الجهاز مباشرة بعد سقوط بن علي، وفي أثناء المرحلة الانتقالية التي قادها الباجي قايد السبسي. ويأتي أخيرًا، جهاز الأمن الرئاسي الذي كان مكلّفًا حماية الرئيس، وهو من أشد الأجهزة موالاة للرئيس؛ إذ وصل به الأمر إلى التورط في إطلاق النار على المتظاهرين، والاشتباك مع قوات الجيش من أجل حماية الرئيس.

تميزت الأجهزة الأمنية بمستويات عالية من التسييس؛ فولاؤها للرئيس كان مطلقًا، كما أنها عملت على نشر الرعب في نفوس المواطنين من خلال عمليات المداهمة والخطف والاستنطاق، وحتى التعذيب والإعدامات خارج نطاق العدالة، كاستراتيجيا اعتمدها نظام بن علي من أجل دفع المعارضين الجديين إلى العزوف عن التفكير في التغيير أو الثورة. لهذا، وبسبب هذا التاريخ الدموي والمؤلم، تُعتبر الأجهزة الأمنية أكثر المؤسسات التونسية عرضة للبغض والكراهية من التونسيين.

من جهة أخرى، امتدت الآلية التي اعتمدها نظام بن علي لدرء الثورة إلى الحزب الحاكم، أي التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي حوّله الرئيس إلى ما يشبه المؤسسة الأمنية الموازية، والتي بفضل انتشارها الواسع على الأرض، وتسلل أجهزة الأمن ورجالها إلى خلاياها، أصبحت مصدر معلومات مهمة للأجهزة الأمنية، وأصبحت في الوقت نفسه مصدر ذعر بالنسبة إلى المواطنين الذين لا يجرؤون على التعبير عن آرائهم أمام أي شخص من الدستوريين. هذا وعمل بن علي على تحويل الحزب إلى جهاز دولة يؤطر أيديولوجية النظام ويشرعنها، ويحمي النظام من الهزات التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك من خلال السيطرة على مكتبه السياسي ولجنته المركزية، واحتكار سلطة تعيين أعضائهما. وعمد إلى تطعيمهما بتشكيلة تجمع بين التكنوقراطيين ورجالات الأجهزة الأمنية[271] الذين أثبتوا ولاءهم المطلق للنظام ولابن علي.

يمكننا في ختام هذه النقطة أن نلخّص آلية الوقاية من الانقلاب والتمرد، التي أنتهجها النظام التونسي، من بورقيبة إلى بن علي، في ثلاثة مستويات أساسية: المستوى العسكري، حيث ركزت استراتيجية النظام على تهميش الجيش، وإبعاده من المجالات السياسية، ومن الدولة بصفة عامة، من خلال إضعافه، وإضعاف قدراته على التأثير في الحياة المدنية، وحصر دوره في حماية الحدود، والمساهمة في القوات الدولية

لحفظ السلام في مختلف بقاع العالم؛ المستوى الأمني، وهو إجراء مكمل للأول، حيث أنشأ النظام العديد من القوات شبه العسكرية، والموجّهة لمراقبة المعارضة والنخب السياسية غير المنضبطة وقمعها، وهي كانت تملك عدة أكبر مما يملكه الجيش النظامي، كما أنها كانت أكثر تأثيرًا في الحياة المدنية والسياسية؛ المستوى السياسي، ويتمثل في تحويل الحزب الدستوري الحاكم إلى جهاز رقابة تابع للنظام، ويعمل على مراقبة المعارضة وأجنحة النظام المختلفة، ومنع أي محاولة للتمرد يمكن أن تأتي من الأوساط الشعبية أو من النخب السياسية، أو حتى الأمنية.

بهذا يكون النظام التونسي، ولا سيما في نسخته البنعلية، قد أغلق اللعبة، بالشكل الذي يجعله متحكمًا في جميع مخارجها، ويعطيه أسبقية مريحة على جميع المنافسين المحتملين.

لم يكن في الإمكان الانقلاب أو التمرد على هذا الوضع المحكم، إلا من خلال حركة شعبية شاملة تعرف كيف تستفيد من ثُغَر الآلية التي بناها النظام بإتقان. ولعل أهم هذه الثُّغَر كانت الفجوة الموجودة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية من جهة، والنخبة الحاكمة والسياسية من جهة أخرى.

4- الجيش التونسي يحمي شعبه ويثأر لنفسه!

كان التمرد في تونس مفاجئًا للجميع، ولم يكن أحد يتوقع أن ينهار النظام التونسي بهذه السهولة والبساطة، الأمر الذي فتح شهية تطلعات جميع الشعوب العربية للتخلص من أنظمتها الشمولية. لم ينجح التمرد في تونس في كسر قبضة بن علي فحسب، بل نجح أيضًا في كسر حاجز الخوف الذي استطاعت آليات الوقاية من الانقلاب أن تصنعه سواء في تونس أو في الدول العربية الأخرى بتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية المختلفة.

كان للعلاقات العسكرية - المدنية دور محوري وجوهري في تطور حوادث ما سُمّي ثورة الياسمين في تونس، فكانت ردة فعل الجيش على «الثورة»، وعلى طلب الرئيس تدخل الجيش في قمع المتمردين، مؤثرًا، بل ومحددًا المآلات التي انتهت إليها الحوادث. ساهم هذا الموقف - غير المنتظر - بشكل كبير في إسقاط بن علي، ولكن ليس عبر التدخل ضده أو التدخل معه، وإنما بالحياد الذي التزم به الجيش، فخروج

الجيش التونسي إلى الشارع كان خروجًا احترافيًا، إذ رفض الجيش تحت قيادة الجنرال رشيد بن عمار إطلاق النار على المتظاهرين[272]. كان خروجه بهدف حماية مؤسسات الدولة من أي محاولة تخريبية، فاستجاب الجيش التونسي بهذا لما أراده منه النظام طوال الأعوام الـ 60، وقام بواجبه كما كان يريده النظام الحاكم من دون زيادة أو نقصان. وأراد النظام أن «يبقى صغير الحجم، ويركز على مهماته الأساسية كحماية الحدود، والمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية»[273]. من هنا، كان تدخله لحفظ السلم والأمن وحماية ممتلكات الشعب والدولة، ورفض أي تدخّل يخدم الرئيس، على الرغم من أنه أمره بذلك.

بما أن «الثورة» كانت سلمية، فإنه فرض بموقفه هذا على النظام أن يرضخ لضغوطات الشارع، فكانت النتيجة المعروفة بـ «بن علي هرب». وكانت ردة فعل الجيش، ومقارنةً بباقي الجيوش العربية التي واجهت ثورات الربيع العربي، مثالية وفريدة في نوعها، لأن القوات المسلحة نجحت، وبوضوح، في النأي بنفسها عن النظام وعن معارضيه[274].

يمكننا العودة إلى العناصر السابقة للتحليل، خصوصًا تاريخية علاقة الجيش بالمدنيين، والأوضاع التاريخية التي أطّرت موقف العسكري من السياسي، أو موقف السياسي من العسكري. عندئذ، يمكننا فهم الأسباب التي جعلت الجيش لا يستثمر في بقاء بن علي حين أتيحت له الفرصة لذلك؛ إذ كان لرفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين، وامتناعه عن حماية الرئيس، الأثرُ البالغ الذي سرّع تنحية الدكتاتور. ليس هذا فحسب، بل إن موقف الجيش من المرحلة الانتقالية كان مشرّفًا أيضًا، فهو لم يتدخل بشكل مباشر في النقاشات الدائرة حول ترتيبات المرحلة، وحول الدستور الجديد، ولا حتى في الصراع القائم بين القوى السياسية المختلفة، و «مع هذا، يظل انقسام الساحة السياسية التونسية بين الإسلاميين والعلمانيين خطرًا قد يفتح الباب لدور سياسي للجيش، برغم سمعته الطويلة في عدم التدخل في الشأن السياسي»[275].

كان تصرف الجيش عقلانيًا في وضع معقد لا يفصل بينه وبين الحرب الأهلية، أو الانزلاق نحو العمل الإرهابي، إلا القليل، وهذا لأن «القوات المسلحة كانت تملك الخلفية الاجتماعية والتاريخية التي تسمح لها بالتصرف كعامل محايد، وأيضًا لأنها تملك القدرات المؤسسية للتصرف بهذا الشكل. وبذلك يمكن القول إن الجيش التونسي كان جيشًا غير مسيَّس في وضع مسيَّس بشدة»[276]، فتمكّن إذّاك من المحافظة على

تقليدَي الحياد والاحترافية اللذين ميزاه منذ الاستقلال إلى اليوم.

بعد سقوط النظام الشمولي، شرعت تونس في مرحلة انتقالية حذرة ومحفوفة بالمخاطر، بسبب ضعف الدولة، وكثرة الرهانات التي واجهتها، وعلى رأسها الانفلات الأمني، وتنامي مخاطر الشبكات الإرهابية التي تحالفت مع شبكات التهريب، وشبكات المتاجرة بالمخدرات وبالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية[277]، بفعل تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا ومالي. مع ذلك، لا يزال التونسيون يسَيِّرون، وبحذر، مسار بناء الدولة التونسية ما بعد الثورية؛ أي إنهم لا يزالون يقاومون فشل الدولة، ويحاولون الخروج بها إلى بر الأمان. أمام هذا الوضع، يتعرض الجيش لاختبار ثانٍ، أخطر من الاختبار الأول الذي نجح فيه بامتياز.

يتمثّل الاختبار الثاني في مواصلة الالتزام بالحياد أمام الصراع السياسي الحاد، والاستقطاب الإسلامي العلماني. وبعدم الاستجابة للأصوات التي ما فتئت تطالبه بالتدخل من أجل حسم المعركة السياسية لهذا الطرف أو ذاك، فإذا نجح الجيش التونسي في المحافظة على حياده وتشريف احترافيته، فإنه سيعطينا الأمل بإمكانية تحوّل الدول العربية من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية التعددية؛ أمّا إذا انحاز إلى أحد الأطراف، فإنه لن يعمل إلا على توسيع نادي الدول الفاشلة، بإضافة دولة منهكة ضعيفة وفقيرة إلى هذا النادي.

بعد مرور خمس سنوات على سقوط السيد زين العابدين بن علي، لا يزال الجيش التونسي وفيًا لمبادئه. إلا أن هناك بعض التحديات التي ربما ترهن حياده في المستقبل، أولها الصراع العلماني - الإسلامي على السلطة، ورغبة كل طرف في الاستقواء بالجيش، وهي رغبة يمكن أن تفتح شهية العسكريين على الخروج من بزاتهم العسكرية، والانخراط في الحراك السياسي الغامض.

أمّا التحدي الثاني، فيتمثل في انخراط الجيش التونسي بقوة في الحرب على الإرهاب والتهريب؛ هذه الحرب والتضحيات التي قدمها الجيش التونسي إلى غاية الآن، يمكن أن تدفع بالعسكريين في تونس إلى الشعور بنوع من الأفضلية نسبة إلى باقي المواطنين، ومن ثم الدخول في نطاق معادلة «الأكثر تضحية = الأكثر شرعية»، وبالتالي تضخُّم الأنا العسكرية، وبروز «شرعية» الرغبة في تذوق ممارسة السياسة والحكم، بدلًا من السياسيين، خصوصًا إذا تواصل عجز السياسيين عن حسم الأمور الأساسية بالنسبة إلى دولة ما بعد «الثورة».

يتمثّل التحدي الثالث في التشريعات الجديدة التي أعطت الجيش صلاحية المتابعة القضائية في المحاكم العسكرية للمواطنين المدنيين. وقد بدأ فعلًا في متابعة بعض الصحافيين بتُهم نشر معلومات عسكرية عن عمليات مكافحة الإرهاب. يمكن هذه التشريعات والمتابعات أن تجعل العسكري يتذوق طعم سلطة القمع، ما يثير شهيته على التفكير في تقويتها جديًا.

من جهته، يتعلق التحدي الرابع بمسار أسطرة الجيش التونسي بوصفه جيشًا محايدًا ومنحازًا إلى تطلعات شعبه؛ فمنذ سقوط الرئيس التونسي، يجري، وبشكل ممنهج، تصوير الجيش التونسي كبطل للثورة. وعلى الرغم من التهميش، وحتى الظلم، الذي تعرض له في زمن بورقيبة وبن علي، فإنه ظل وفيًا لشعبه، وفضّل الانحياز إلى الثورة على التورط في حمام دماء، كان يمكن أن يقود البلاد إلى وضع مشابه لما هي عليه الحال في الجارة ليبيا. وبما أن المؤسسة السياسية ضعيفة، ولا تزال تبحث عن نفسها، نظرًا إلى أن المؤسسة العسكرية التي خرجت من عباءة «الأصم الأكبر» المهمّش والمظلوم، لتلبس عباءة أقوى مؤسسة في البلد وأشرفها وأنظفها، بل أكثر المؤسسات التونسية استحقاقًا لثقة المجتمع، فإن بناء أسطورة الجيش التونسي الاستثنائي يمكن أن تكون في واقع الأمر المرحلة الأولى والأساسية في مسار إعادة الجيش إلى الحلبة السياسية.

تُعتبر هذه التحديات الأربعة أخطر ما يواجه العلاقات العسكرية - المدنية في المرحلة الحالية، ولا سيما أن الزخم الذي أحدثته «الثورة»، من إرادة «المظلومين» من جميع الأشكال في استرجاع حقوقهم السياسية والمادية التي هضمها النظام التونسي البائد طوال فترة حكمه، يمنح «الأصم الأكبر» الحق في النطق والكلام والمطالبة بمكانتين معنوية ومادية، وربما حتى سياسية، في المجتمع التونسي، علمًا أن نطقها وكلامها سيكونان مصحوبين بضغط السلاح، وضغط التضحيات اليومية التي يقدمها الجيش التونسي في مختلف عمليات تأمين تونس والتونسيين.

انطلاقًا من تقويمنا المؤشرات الأولية للحراكين السياسي والأمني التونسي، نرى ضرورة التفكير في الآليات التي يمكن أن تجعل العسكر في تونس يمارسون مهماتهم الدستورية، وتساعد في الوقت نفسه على تحجيم طموحات الضباط، ومنعهم من التفكير في التعدي على الصلاحيات الممنوحة لهم.

أمّا من ناحية تقويم «الثورة» التونسية ككل، فإن ما عرفته تونس من حوادث، يجعلنا

نعيد تقويم الهالة التي نُسجت حول «الثورة»، لنستنتج أن بالنظر إلى المعايير التي حددناها للثورة الناجحة في بداية البحث، نستطيع الجزم بأن نجاح «الثورة» التونسية كان نسبيًا وليس كاملًا؛ لأن ما يبدو واضحًا في النهاية، هو أن هذه «الثورة» دفعت بالنخب السياسية إلى «التضحية بنخب السلطة والمدنيين الرسميين الأمنيين والرأسماليين ورجال الرئيس السابق، وجرى ببساطة رميهم إلى خارج السلطة، وكان الهدف هو المحافظة على مصالح باقي النخب، من الرأسماليين والعسكريين؛ فعندما يتم اختيار رجل عمره 84 عامًا (لقيادة المرحلة الانتقالية، ثم لقيادة البلد)، فهذا مؤشر واضح على إفلاس المؤسسة السياسية، وعلى الفراغ الذي خُلق في هرم السلطة»[278]؛ ففي نهاية الأمر، «الثورة» لم تحقق أهدافها بعد، بل إن بعض المحللين المتشائمين يصنّف «الثورة» التونسية ضمن الانقلابات الثورية التي تعتمد فيها بعض النخب السياسية على الثورات القائمة، وتستثمر فيها للانقلاب على نخب سياسية أخرى، متخذة إياها ككبش فداء، يقلل من الخسائر ومن المقاومة المحتملة للتغيير؛ «ففي وقت مبكر، بات واضحًا أن الثورة لم تُطح النظام القديم؛ فنخبة النظام السابق - بعد تجميل صورتها - عاودت إحكام قبضتها على الحكم. ولم تكن الثورة سوى فشل ذريع؛ إذ خلصت البلاد من رأس النظام فحسب»[279]. وما زالت الثورة، حتى اليوم، عاجزة عن التحرر من بقايا النظام، ومن قبضتها الحديد على جميع مقاليد السلطات الأساسية في تونس.

بل إن أسوأ ما يمكن أن تكون الثورة قد حققته، هو نجاحها في إعادة إحياء البنيات التقليدية للتضامن الاجتماعي كالقبيلة مثلًا، وإعادة النقاش حول مسألة المرأة إلى الصفر، بعدما كانت تونس تمثل الأنموذج على المستوى العربي بالنسبة للخطوات التي خطتها في ما يتعلق بحقوق المرأة، يعدد جون آر برادلي مجموعة من الصراعات التي اندلعت في تونس بعد الثورة على أساس قبلي، ويستشهد في تبرير ما سمي «بمفاجآت تفجر الصراعات القبلية»[280] بما أوردته مجلة كابيتاليس التونسية الإلكترونية حيث كتبت «في ظل غياب أطر العمل الاجتماعية السياسية (حكومة قوية، وأحزاب سياسية يعوّل عليها، ومؤسسات تمثيلية)، يلجأ الأفراد إلى ما يعتبرونه الهياكل الاجتماعية الأساسية؛ كالأسرة والعشيرة والقبيلة. لقد حلَّ التحالف القبلي والعشائري محل الشعور بالانتماء القومي والولاء المدني؛ إن وُجد هذا الشعور من الأساس في تلك المناطق المعرَّضة جورًا للتهميش والإهمال من الدولة»[281]، إن

انزلاق الثورة إلى مثل هذه المتاهات لهو مؤشر على نوع من التيهان، الذي لا يمكن تفسيره إلا بالصراع بين الجهات التي تريد اختطاف الثورة والاستثمار فيها لمصلحة أيديولوجيتها الخاصة.

عندما نلاحظ أن «بنى الطبقة الرأسمالية التي صنعت أزمة اجتماعية تمكنت من البقاء بعد «الثورة»، والأمر ذاته بالنسبة إلى النواة الصلبة للأجهزة القمعية، المشكّلة من الجيش ومن أهم القوات شبه العسكرية: الحرس الوطني وكثير من الألوية»[282]، وعندما نلاحظ الحشد الإعلامي الذي يحاول، بكل ما أوتي من قوة، استغلال الاستقطاب الموجود بين الإسلاميين والعلمانيين، للتغطية على العودة الهادئة لـ «ديناصورات» النظام السابق، وعندما نلاحظ عودة التضامنات التقليدية إلى السطح، نتأكد من أن بقايا النظام السابق تمكنت من مخادعة «الثورة» واستعادة سلطتها ومجالاتها من دون أن تثير حفيظة أحد. من هنا، نستطيع القول إن الآليات التي صنعتها المرحلة الانتقالية تبقي بصيصًا من الأمل، يجعلنا نؤمن بأن تونس ما زالت تقاوم الفشل، وأن فرص نجاحها لا تزال قائمة.

(97) Palestinian Center for Human Rights (PCHR), Arab Organization for Human Rights (AOHR) and International Legal Assistance Consortium (ILAC), «Report of the Independent Civil Society Fact-Finding Mission to Libya,» January 2012, p. 14.

(98) The International Institute of Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics* (New York: IISS, 2010), p. 262.

(99) Palestinian Center for Human Rights (PCHR), Arab Organization for Human Rights (AOHR) and International Legal Assistance Consortium (ILAC), p. 12.

(100) Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, Translated from the French by G. M. Goshgarian (Berkeley: University of California Press, 2013), p. 164.

(101) William C. Taylor, *Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2014), p. 167.

(102) Ibid., p. 165.

(103) Mattia Toaldo, «Libya's Transition and the Weight of the Past,» in: Anna Bozzo et Pierre-Jean Luizard (dirs.), *Polarisations politiques et confessionnelles. La Place de l'islam dans les 'transitions' arabes*, Actes du Colloque, Paris 26-27 mars 2014 (Roma: Roma Tre-press, 2015), p. 80.

(104) Taylor, p. 9.

(105) Toaldo, p. 80.

(106) Taylor, p. 160.

(107) Ibid., p. 166.

(108) محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 75.

(109) Taylor, p. 163.

(110) Florence Gaub, *Arab Armies: Agents of Change? Before and After 2011*, Chaillot Papers; no. 131 (Paris: European Union, Institute for Security Studies, 2014), p. 16.

(111) R. Blake McMahon and Branislav L. Slantchev, «The Guardianship Dilemma: Regime Security *through* and *from* the Armed Forces,» *American*

Political Science Review, vol. 109, no. 2 (May 2015), p. 305.

(112) Zoltan Barany, «Reforming Defense Lessons for Arab Republics,» *Strategic Studies Quarterly*, vol. 7, no. 4 (Winter 2013), pp. 64-65.

(113) Toaldo, p. 79.

(114) Ibid., p. 79.

(115) Palestinian Center for Human Rights (PCHR), Arab Organization for Human Rights (AOHR) and International Legal Assistance Consortium (ILAC), p. 14.

(116) Philippe Droz-Vincent, *A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?*, IAI Working Papers; 11 | 21 (Roma: Istituto Affari Internazionali, 2011), p. 6.

(117) Florence Gaub, «Libya: The Struggle for Security,» Brief Issue; 25, European Union, Institute for Security Studies, Paris, June 2013, p. 1.

(118) Ibid., p. 1.

(119) Gaub, *Arab Armies*, p. 39, and Taylor, pp. 161-163.

(120) Gaub, *Arab Armies*, p. 39, and Taylor, pp. 161-163.

(121) Zoltan Barany, «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), p. 33, and Mohamed Abd Elsalam, «The Military and the Developments in its Role in the Arab World,» in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008), p. 68, and Taylor, p. 163.

(122) Palestinian Center for Human Rights (PCHR), Arab Organization for Human Rights (AOHR) and International Legal Assistance Consortium (ILAC), p. 15.

(123) Ibid., pp. 15-16.

(124) Gaub, *Arab Armies*, p. 40.

(125) Droz-Vincent, p. 2.

(126) Chris Townsend, «Civil-military Relations in Tunisia and Libya through the Arab Spring,» *Journal of Defense Resources Management*, vol. 6, no. 2 (11) (2015), p. 7.

(127) Gaub, «Libya,» p. 2.

(128) Barany, «Reforming Defense Lessons,» p. 65.

(129) Gaub, «Libya,» p. 3.

(130) The International Institute of Strategic Studies, p. 248.

(131) Joseph Kechichian and Jeanne Nazimek, «Challenges to the Military in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 3 (Fall 1997), p. 129.

(132) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1969), p. 42.

(133) Ibid., p. 59.

(134) Ibid., p. 37.

(135) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*, Updated ed. (London; New York: Verso, 2014), p. 43.

(136) Achcar, p. 151.

(137) Finer, p. 186.

(138) Achcar, p. 149.

(139) Gaub, *Arab Armies*, p. 23.

(140) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، أوراق كارنيغي، الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، آب/أغسطس 2012.

(141) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 144.

(142) جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق**

الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 61.

(143) Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status,» CMI Insight, no. 2, Chr. Michelsen Institute, Bergen, Norway, October 2013, p. 8; Robert B. Satloff, *Army and Politics in Mubarak's Egypt* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1988), pp. 1-2, and Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2007), p. 28.

(144) Ahmed Abdalla, «The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 4 (October 1988), p. 1464.

(145) Taylor, p. 9.

(146) للتفصيل أكثر، يُنظر: محمد توفيق توفيق، **التعددية الدينية والإثنية في مصر: دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات**، دراسات الاختلاف والحوار والتعايش؛ 3 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014).

(147) عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 41.

(148) المرجع نفسه، ص 44.

(149) Philip Marfleet, «Never 'One Hand': Egypt

2011,» in: Mike Gonzalez and Houman Barekat, *Arms and the People: Popular Movements and the Military from the Paris Commune to the Arab Spring* (London: Pluto Press, 2013), p. 164.

(150) Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 282.

(151) Marfleet, p. 164; Barany, «Comparing the Arab Revolts,» p. 32; Cook, p. 19; Satloff, p. 49, and Ahmed Hashim, «The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward,» *Middle East Policy*, vol. 18, no. 4 (Winter 2011), p. 109.

(152) Harb, pp. 283-284.

(153) Hicham Bou Nassif, «Generals and Autocrats: How Coup-Proofing Predetermined the Military Elite's Behavior in the Arab Spring,» *Political Science Quarterly*, vol. 130, no. 2 (2015), p. 260.

(154) Bård Kårtveit and Maria Gabrielsen Jumbert, *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review*, CMI Working Paper, WP 2014: 5 (Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, June 2014), p. 10.

(155) Michael Makara, «Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring,» *Democracy and Security*, vol. 9, no. 4 (2013), pp. 345-346.

(156) Hashim, «The Egyptian Military, Part Two,» p. 115.

(157) Makara, p. 347.

(158) Achcar, p. 151.

(159) Abul-Magd, p. 3.

(160) صايغ، ص 9.

(161) Anne Alexander, «Storming the Ramparts of Tyranny': Egypt and Iraq 1945-63,» in: Gonzalez and Barekat, p. 274.

(162) برادلي، ص 62.

(163) صايغ، ص 3.

(164) عزمي بشارة، «الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية»، سياسات عربية، العدد 22 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 27.

(165) The International Institute of Strategic Studies, p. 272.

(166) Gaub, *Arab Armies*, p. 36.

(167) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918-2000م) (دراسة نقدية) (لندن: دار الجابية، 2008)، ص 326.

(168) Finer, p. 61.

(169) زين العابدين، ص 326.

(170) Finer, p. 125.

(171) Taylor, p. 9.

(172) Ibid., p. 9.

(173) Pierre-Jean Luizard, «Irak-Syrie-Liban-Golfe: Comment se construit la haine confessionnelle?,» dans: Bozzo et Luizard (dirs.), p. 57.

(174) Ibid., p. 57.

(175) Derek Lutterbeck, *Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance*, SSR Paper; 2 (Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011), p. 46.

(176) Gaub, *Arab Armies*, p. 37.

(177) Luizard, p. 5.

(178) العابدين، ص 504.

(179) Alasdair Drysdale, «Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization,» *Civilisations*, vol. 29, nos. 3-4 (1979), p. 366.

(180) François Burgat, «La Crise syrienne au prisme de la variable religieuse (2011-2014),» dans: Bozzo et Luizard (dirs.), p. 10.

(181) Lutterbeck, p. 46.

(182) Ibid., p. 46.

(183) Burgat, p. 14.

(184) العابدين، ص 325.

(185) Gaub, *Arab Armies*, p. 36, and Kårtveit and Jumbert, pp. 14-15.

(186) Barany, «Comparing the Arab Revolts,» p. 36.

(187) Taylor, p. 108.

(188) Ibid., p. 104.

(189) Ibid., p. 104.

(190) Makara, pp. 348-349.

(191) Ibid., pp. 348-349.

(192) Ulrich Pilster and Tobias Böhmelt, «Coup-Proofing and Military Effectiveness in Interstate Wars, 1967-99,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 28, no. 4 (2011), p. 5.

(193) Asaad Al-Saleh and Loren White, «Dissecting an Evolving Conflict: The Syrian Uprising and the Future of the Country,» Report, Institute for Social Policy and Understanding and the New American Foundation, June 2013, p. 7.

(194) Achcar, p. 183.

(195) Gaub, *Arab Armies*, p. 37.

(196) Jonathan Spyer, «Defying a Dictator: Meet the Free Syrian Army,» *World Affairs Journal* (May-June 2012), p. 47, and Maya Bhardwaj, «Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War,» *Washington University International Review*, vol. 1 (Spring 2012), p. 86.

(197) Ribal Al-Assad, «Syria and the Arab Spring: The Middle East on the Verge of War,» *India International Centre Quarterly*, vol. 39, no. 1 (Summer 2012), p. 90.

(198) Burgat, p. 14.

(199) Ibid., p. 19.

(200) Bhardwaj, p. 84.

(201) The International Institute of Strategic Studies, p. 277.

(202) الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية (صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008)، ص 6.

(203) Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*, Chicago Studies in Practices of Meaning (Chicago; London: University of Chicago Press, 2008), p. 38.

(204) Madawi Al-Rasheed and Robert Vitalis,

«Introduction,» in: *Counter-Narratives: History, Contemporary Society, and Politics in Saudi Arabia and Yemen* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 4.

(205) Asher Orkaby, «A Passing Generation of Yemeni Politics,» Middle East Brief, no. 90, Brandeis University, Massachusetts, 2015, p. 2.

(206) Paul Dresch, *Tribes, Government, and History in Yemen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1989), p. 266.

(207) «حوار مع الشيخ سنان أبو لحوم»، في: التغيير: أول موقع إخباري يمني مستقل، 14/12/2007، شوهد في 30/3/2016، في: http://www.al-tagheer.com/news838.html

(208) Wedeen, p. 51.

(209) Patrick Labaune, «Démocratie tribale et système politique en République arabe du Yémen,» *Revue française de science politique*, vol. 31, no. 4 (1981), p. 745.

(210) Wedeen, p. 51.

(211) عادل الشرجبي، «إعادة هيكلة الجيش اليمني»، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيار/مايو 2013، ص 6.

(212) محسن خصروف، «الجيش اليمني.. النشأة والتطور واتجاهات المستقبل»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 تموز/يوليو 2012، ص 5.

(213) Samy Dorlian, «Les Partisans d'al-Hûthi au Yémen: De plutôt opprimés à plutôt oppresseurs,»

dans: Bozzo et Luizard (dirs.), p. 70.

(214) الحوثية في اليمن، ص 29-30.

(215) عيدروس النقيب، «التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية»، في: فؤاد عبد الجليل الصلاحي (محرر)، الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 218.

(216) Charles F. Swagman, «Tribe and Politics: An Example from Highland Yemen,» *Journal of Anthropological Research*, vol. 44, no. 3 (Autumn 1988), p. 252.

(217) Achcar, p. 156.

(218) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، «نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها»، في: الصلاحي (محرر)، ص 38.

(219) Wedeen, p. 149.

(220) Dorlian, p. 69.

(221) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 92.

(222) الصلاحي، ص 50.

(223) الشرجبي، ص 4.

(224) Dresch, p. 7.

(225) Phillips, p. 92.

(226) عبد الكريم غانم، «القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير

السياسي»، في: الصلاحي (محرر)، ص 218.

(227) Phillips, pp. 101-102.

(228) Ibid., p. 92.

(229) Ibid., p. 92.

(230) Sami Kronenfeld and Yoel Guzansky, «Yemen: A Mirror to the Future of the Arab Spring,» *Military and Strategic Affairs*, vol. 6, no. 3 (December 2014), p. 79.

(231) Dorlian, pp. 62-63.

(232) خصروف، ص 11.

(233) Makara, p. 351.

(234) الشرجبي، ص 2.

(235) Gaub, *Arab Armies*, p. 41.

(236) Makara, p. 350.

(237) Lutterbeck, pp. 36-37.

(238) Makara, p. 351.

(239) Ibid., p. 351.

(240) Achcar, p. 156

(241) Makara, pp. 350-351.

(242) الشرجبي، ص 1.

(243) «حوار مع الشيخ سنان أبو لحوم».

(244) Achcar, pp. 159-160.

(245) Makara, p. 352.

(246) The International Institute of Strategic Studies, p. 272.

(247) Risa Brooks, «Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2: *The Role of the Military in the Arab Tumult* (2013), p. 210.

(248) Vegard Halkjelsvik, «Military Defections in Tunisia, Libya, Egypt and Syria» (Bachelor Thesis in Comparative Politics, University of Bergen, Institute of Comparative Politics, 2014), p. 11.

(249) Brooks, p. 209.

(250) Gaub, *Arab Armies*, p. 25.

(251) Lisa Anderson, «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011), p. 3.

(252) Gaub, *Arab Armies*, p. 25.

(253) Taylor, p. 74, and Townsend, p. 6.

(254) Taylor, p. 74.

(255) Zeki Sarigil, «Civil-Military Relations Beyond

Dichotomy: With Special Reference to Turkey,» *Turkish Studies*, vol. 12, no. 2 (June 2011), p. 267.

(256) Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring,» *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 133-134.

(257) Noura Borsali, «Le Complot de décembre 1962: Fallait-il les tuer?,» *Réalités Online*, 22/6/2006, Accessed on 10/10/2016, at: https://bit.ly/2t1OY2d

(258) Brooks, p. 216.

(259) بوطالب، ص 106.

(260) Emma C. Murphy, *Economic and Political Change in Tunisia: From Bourguiba to Ben Ali* (London: Macmillan Press, 1999), p. 200.

(261) Taylor, p. 33.

(262) Murphy, p. 220.

(263) Gaub, *Arab Armies*, p. 25, and Barany, «Comparing the Arab Revolts,» p. 31.

(264) Brooks, p. 209.

(265) Barany, «Reforming Defense Lessons,» p. 60.

(266) Townsend, p. 6.

(267) Brooks, pp. 212-213.

(268) Ibid., p. 213.

(269) Ibid., p. 213.

(270) كويراين هانلون، «إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين»، تقرير خاص رقم 304، معهد السلام الأميركي، واشنطن، آذار/مارس 2012، ص 5.

(271) Murphy, p. 231.

(272) Townsend, p. 6.

(273) Eva Bellin, «Drivers of Democracy: Lessons from Tunisia,» Middle East Brief; no. 75, Crown Center for Middle East Studies, Massachusetts, August 2013, p. 8, endnote 2.

(274) Lutterbeck, pp. 20-22.

(275) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة»، في: حمدي عبد الرحمن (محرر)، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 54.

(276) Gaub, *Arab Armies*, p. 28.

(277) هيكل بن محفوظ، «نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي»، مبادرة الإصلاح العربي، تونس، تموز/يوليو 2014، ص 8.

(278) Achcar, p. 147.

(279) برادلي، ص 21.

(280) بوطالب، ص 109.

(281) برادلي، ص 83.

(282) Achcar, p. 147.

خاتمة

تمثّل العلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي عمومًا، وفي الدول التي شملتها هذه الدراسة خصوصًا، حالات خاصة تتأثر كل واحدة منها بكيفية تسيير مسار بناء الدولة، وبالأحوال الاجتماعية والأنثربولوجية والثقافية التي تميز البلد، وبالأوضاع الدولية المحيطة بالعالم العربي والضاغطة عليه. وبالنظر إلى هذه العوامل، طورت الأنظمة الشمولية آليات خاصة للوقاية من انقلاب العسكر عليها، وأثّرت هذه الآليات بدورها في قوة الجيش ووحدته وانسجامه.

كان لجميع هذه العوامل دور مهم في تحديد ردة فعل الجيش على الفعل الثوري، وعلى مخرجات الثورات العربية في ما بعد، الأمر الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى عدم استقرار الأوضاع في جميع دول الربيع العربي، ولكن بنسب متفاوتة:

في ليبيا، استعمل القذافي الجيش للوصول إلى السلطة، ثم قام بتهميشه اتقاءً لأي تحرك معاد منه، ما حوّله إلى قوة عسكرية افتراضية، انهارت بسرعة بعد اندلاع «الثورة»، وأدخلت البلد في متاهة الحرب الأهلية، فتحولت ليبيا إلى دولة فاشلة.

تمثّل الحالة المصرية حالة خاصة تميزت باستحواذ الجيش على الدولة، وعلى الحاكم نفسه، فكانت ردات فعل الجيش سياسية في بداية الأمر لإعادة ترتيب البيت، ثم عسكرية في نهاية المطاف، ما أدخل البلد في حالة فوضى وعدم استقرار. ولا يزال الجيش يعمل على تسييرها بطريقته الخاصة، بغرض إخراج البلد من هذا الوضع، وتفاديًا للفشل الذي أصبح وشيكًا.

في سورية، كانت لآل الأسد البداية ذاتها مع الجيش الذي أوصلهم إلى الحكم، لكنهم عملوا على دمج الجيش في نظام الحكم، وتحويله إلى أداة للدفاع عن الطائفة الحاكمة. وكان وجود الجيش مرتبطًا بوجود النظام، الأمر الذي يفسر الرد العنيف للجيش على الثوار، واستماتة العسكر في حماية رئيسهم ونظامهم. والنتيجة النهائية هي انهيار البلد ككل، وغرقه في وحل الحرب الأهلية والفشل.

أمّا اليمن، فكان ضحية تاريخه القبلي والطائفي والجهوي؛ فتعقّد الأوضاع الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والدولية جعل تعامل الحاكم مع الجيش تعاملًا مضطربًا وقلقًا، الأمر الذي أنتج، في نهاية المطاف، قوات مسلحة غير منضبطة وغير موحدة،

علاوة على أن ردة فعلها كانت مضطربة وغير منضبطة، وكانت بذلك مفتاحًا لحرب أهلية أدت بالبلد إلى الفشل.

تبقى الحالة التونسية الحالة الإيجابية الوحيدة، ولو نسبيًا، حيث أدى حرص النظام على احترافية الجيش إلى ردة فعل احترافية مستقلة ومحايدة، وساهم بوضوح في تجنيب البلد الانزلاق في متاهات الفوضى والحرب الأهلية. بذلك، تبقى تونس، على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تميزها، أكثر الدول العربية قدرة على إنجاح ثورتها. وإذا ما استمر الجيش التونسي في تشريف احترافيته، فإن تونس ستكون أولى دول الربيع العربي التي يمكن أن تنجو من الفشل.

بهذا، يمكننا القول إن آلية التحليل المعتمدة، والمؤسسة على عدد من المفاهيم المفتاحية، سمحت لنا بتشريح كل حالة على حدة، وفهم الوضعيات المختلفة. بالتالي، تقديم التفسيرات التي نحسبها مقْنعة، لوضعيات معقدة، ميزت الوضع العربي قبل ثورات الربيع العربي وأثناءها وبعدها.

تبقى النتيجة الأساسية التي توصلنا إليها بعد هذا التحليل المفصل، وهي أن العلاقات العسكرية - المدنية، إذا كانت منطلقة من مبدأ احترافية الجيش، فإنها بلا شك ستساهم في تقوية الدولة، سلطة ومعارضة، الأمر الذي سيسمح بتطوير حكومة ديمقراطية قادرة على وقاية البلد من الفشل، خصوصًا إذا كانت العلاقات العسكرية - المدنية مبنية على انقياد الضباط للسلطة المدنية طواعية. وهذا ما يمكن أن نسمّيه «تحكم المدنيين في العسكريين» بالمعنى الذي أعطاه له هنتنغتون، أي «التبعية الصحيحة للخبرات، والمهارات العسكرية، لأهداف السياسة التي تحددها السلطات المدنية»[283]. ونؤكد هنا «التبعية الصحيحة»، أي التبعية التي لا تفيد استيلاء الحاكم على الجيش، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي يحترم «سيادة القانون، والحريات المدنية، والمناهج المستقرة والثابتة للانتقال السلمي للحكم، والممارسات العملية والفعالة للانتخاب في المناصب الرسمية، مع وجود حكومة، وسيرورات حكم»[284] واضحة؛ فالعلاقات العسكرية - المدنية كلٌّ معقد ومترابط، نحتاج فيه إلى احترافية الجيش لإنجاح الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تحتاج احترافية الجيش إلى الديمقراطية نفسها من أجل أن تتجسد في الواقع.

(283) Kees Homan, «Civilian Control of the Military,» in: Mert Kayhan and Merijn Hartog (eds.), *Promoting Good Governance in the Security Sector: Principles and Challenges* (The Netherlands: The Centre of European Security Studies (CESS), 2013), p. 83.

(284) Richard H. Kohn, «How Democracies Control the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 4 (October 1997), p. 144.

المراجع

1 – العربية

الأغا، فؤاد. **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

باراني، زولتان. **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**. ترجمة عبد الرحمن عياش. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

برادلي، جون آر. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**. ترجمة شيماء عبد الحكيم طه. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

بشارة، عزمي. «الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية». **سياسات عربية**. العدد 22 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 7-29.

______. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **هل من مسألة قبطية في مصر؟**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بن محفوظ، هيكل. «نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي». مبادرة الإصلاح العربي، تونس، تموز/يوليو 2014.

بوطالب، محمد نجيب. **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بونعمان، سلمان. **فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد**. دراسات فكرية؛ 1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

توفيق، محمد توفيق. **التعددية الدينية والإثنية في مصر: دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات**. دراسات الاختلاف والحوار والتعايش؛ 3. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.

الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية. صنعاء: مركز الجزيرة العربية

للدراسات والبحوث، 2008.

خصروف، محسن. «الجيش اليمني.. النشأة والتطور واتجاهات المستقبل». تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 تموز/يوليو 2012.

دهب، عمرو منير. **لا إكراه في الثورة**. الرباط: دار الأمان؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الرياض: منشورات ضفاف، 2013.

زين العابدين، بشير. **الجيش والسياسة في سورية (1918-2000م) (دراسة نقدية)**. لندن: دار الجابية، 2008.

الشرجبي، عادل. «إعادة هيكلة الجيش اليمني». **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيار/مايو 2013.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». أوراق كارنيغي، الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، آب/أغسطس 2012.

الصلاحي، فؤاد عبد الجليل (محرر). **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

عبد ربه، أحمد. «العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة»، في: حمدي عبد الرحمن (محرر)، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 19-56.

هانلون، كويراين. «إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين». تقرير خاص رقم 304. معهد السلام الأميركي، واشنطن، آذار/مارس 2012.

2 – الأجنبية

Abdalla, Ahmed. «The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt.» *Third World Quarterly*. vol. 10, no. 4 (October 1988), pp. 1452-1466.

Abul-Magd, Zeinab. «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status.» CMI Insight, no. 2, Chr. Michelsen Institute, Bergen,

Norway, October 2013.

Achcar, Gilbert. *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*. Translated from the French by G. M. Goshgarian. Berkeley: University of California Press, 2013.

Anderson, Lisa. «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya.» *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 3 (May-June 2011), pp. 2-7.

Al-Assad, Ribal. «Syria and the Arab Spring: The Middle East on the Verge of War.» *India International Centre Quarterly*. vol. 39, no. 1 (Summer 2012), pp. 84-92.

Baev, Jordan and Edwin Micewski (eds.). *Civil-Military Relations: Teaching Guide and Curriculum*. Special Edition, 1/2005, National Defence Academy Publication Series. Vienna: National Defence Academy, 2005.

Barak, Oren and Assaf David. «The Arab Security Sector: A New Research Agenda for a Neglected Topic.» *Armed Forces and Society*. vol. 36, no. 5 (2010), pp. 804-824.

Barany, Zoltan. «Building Democratic Armies,» in: Zoltan Barany and Robert G. Moser (eds.), *Is Democracy Exportable?* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 178-204.

__________. «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military.» *Journal of Democracy*. vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 28-39.

__________. «Reforming Defense Lessons for Arab Republics.» *Strategic Studies Quarterly*, vol. 7, no. 4 (Winter 2013), pp. 46-69.

Belkin, Aaron and Evan Schofer. «Coup Risk, Counterbalancing, and International Conflict.» *Security Studies*. vol. 14, no. 1 (2005), pp. 140-177.

Bellin, Eva. «Drivers of Democracy: Lessons from Tunisia.» Middle East Brief; no. 75. Crown Center for Middle East Studies, Massachusetts, August 2013.

__________. «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring.» *Comparative Politics*. vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127-149.

Bhardwaj, Maya. «Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War.» *Washington University International Review*. vol. 1 (Spring 2012), pp. 76-97.

Born, Hans, Marina Caparini and Karl Haltiner. *Models of Democratic Control of the Armed Forces: A Multi-Country Study Comparing 'Good Practices' of Democratic Control*. DCAF Working Paper Series; no. 47. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2002.

Bou Nassif, Hicham. «Generals and Autocrats: How Coup-Proofing Predetermined the Military Elite's Behavior in the Arab Spring.» *Political Science Quarterly*. vol. 130, no. 2 (2015), pp. 245-275.

Bozzo, Anna et Pierre-Jean Luizard (dirs.). *Polarisations politiques et confessionnelles. La Place de l'islam dans les 'transitions' arabes*. Actes du Colloque, Paris 26-27 mars 2014. Roma: Roma Tre-press, 2015.

Brooks, Risa. «Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011.» *Journal of Strategic Studies*. vol. 36, no. 2: *The Role of the Military in the Arab Tumult* (2013), pp. 205-220.

Bruneau, Thomas C. «Introduction,» in: Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson (eds.), *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations* (Austin: University of Texas Press, 2006), pp. 1-14.

Caforio, Giuseppe (ed.). *Handbook of the Sociology of the Military*. Handbooks of Sociology and Social Research. Boston, MA: Springer US, 2006.

Cook, Steven A. *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2007.

Crisis Group Middle East (CGME). «Yemen at War.» Crisis Group Middle East Briefing; no. 45, International Crisis Group, Sanaa; Brussels, 27 March 2015.

Dresch, Paul. *Tribes, Government, and History in Yemen*. Oxford: Clarendon Press; New

York: Oxford University Press, 1989.

Droz-Vincent, Philippe. *A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?*. IAI Working Papers; 11 | 21. Roma: Istituto Affari Internazionali, 2011.

Drysdale, Alasdair. «Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization.» *Civilisations*. vol. 29, nos. 3-4 (1979), pp. 359-374.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall Press, 1969.

Gaub, Florence. *Arab Armies: Agents of Change? Before and After 2011*. Chaillot Papers; no. 131. Paris: European Union, Institute for Security Studies, 2014.

__________. «Libya: The Struggle for Security.» Brief Issue; 25. European Union, Institute for Security Studies, Paris, June 2013.

Gonzalez, Mike and Houman Barekat. *Arms and the People: Popular Movements and the Military from the Paris Commune to the Arab Spring*. London: Pluto Press, 2013.

Halkjelsvik, Vegard. «Military Defections in Tunisia, Libya, Egypt and Syria.» Bachelor Thesis in Comparative Politics, University of Bergen, Institute of Comparative Politics, 2014.

Al-Hamdi, Mohaned Talib. «Military in-and-out of Politics: A Theoretical Approach to Military Disengagement.» *International Journal of Humanities and Social Science*. vol. 4, no. 8 (1) (June 2014), pp. 193-201.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal*. vol. 57, no. 2 (Spring 2003), pp. 269-290.

Hashim, Ahmed S. «The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat.» *Middle East Policy*. vol. 18, no. 3 (Fall 2011), pp. 63-78.

__________. «The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward.» *Middle East Policy*. vol. 18, no. 4 (Winter 2011), pp. 106-128.

Homan, Kees. «Civilian Control of the Military,» in: Mert Kayhan and Merijn Hartog (eds.), *Promoting Good Governance in the Security Sector: Principles and Challenges* (The Netherlands: The Centre of European Security Studies (CESS), 2013), pp. 83-93.

Horowitz, Donald L. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley, CA: University of California Press, 1985.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

The International Institute of Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics*. New York: IISS, 2010.

Janowitz, Morris. «Military Elites and the Study of War.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 1, no. 1 (1957), pp. 9-18.

Jensen, Carsten (ed.). *Developments in Civil-Military Relations in the Middle East*. Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008.

Kamrava, Mehran. «Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East.» *Political Science Quarterly*. vol. 115, no. 1 (Spring 2000), pp. 67-92.

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. Updated ed. London; New York: Verso, 2014.

Karabelias, Gerassimos. «Civil-Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post-War Turkey and Greece: 1980-1995.» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998.

Kårtveit, Bård and Maria Gabrielsen Jumbert. *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review*. CMI Working Paper, WP 2014: 5. Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute, June 2014.

Kechichian, Joseph and Jeanne Nazimek. «Challenges to the Military in Egypt.» *Middle East*

Policy. vol. 5, no. 3 (Fall 1997), pp. 125-139.

Knight, Peter. «Preface,» in: Peter Knight (ed.), *Conspiracy Theories in American History: An Encyclopedia*, 2 vols. (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2003), pp. xi-xii.

Kohn, Richard H. «How Democracies Control the Military.» *Journal of Democracy*. vol. 8, no. 4 (October 1997), pp. 140-153.

Kronenfeld, Sami and Yoel Guzansky. «Yemen: A Mirror to the Future of the Arab Spring.» *Military and Strategic Affairs*. vol. 6, no. 3 (December 2014), pp. 79-99.

Labaune, Patrick. «Démocratie tribale et système politique en République arabe du Yémen.» *Revue française de science politique*. vol. 31, no. 4 (1981), pp. 745-768.

Lane, David. «The Orange Revolution: 'People's Revolution' or Revolutionary Coup?.» *British Journal of Politics and International Relations*. vol. 10, no. 4 (2008), pp. 525-549.

Lenze, Paul Ernest, Jr. «Civil-Military Relations in 'Islamic Democracies': Military Intervention and Withdrawal in Algeria, Pakistan, and Turkey.» A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Washington State University, Department of Political Science, May 2011.

Lutterbeck, Derek. *Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance*. SSR Paper; 2. Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011.

Makara, Michael. «Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring.» *Democracy and Security*. vol. 9, no. 4 (2013), pp. 334-359.

McMahon, R. Blake and Branislav L. Slantchev. «The Guardianship Dilemma: Regime Security *through* and *from* the Armed Forces.» *American Political Science Review*. vol. 109, no. 2 (May 2015), pp. 297-313.

Murphy, Emma C. *Economic and Political Change in Tunisia: From Bourguiba to Ben Ali*.

London: Macmillan Press, 1999.

Nye, Roger P. «Civil-Military Confrontation in Turkey: The 1973 Presidential Election.» *International Journal of Middle East Studies*. vol. 8, no. 2 (April 1977), pp. 209-228.

Orkaby, Asher. «A Passing Generation of Yemeni Politics.» Middle East Brief, no. 90. Brandeis University, Massachusetts, 2015.

Palestinian Center for Human Rights (PCHR), Arab Organization for Human Rights (AOHR) and International Legal Assistance Consortium (ILAC). «Report of the Independent Civil Society Fact-Finding Mission to Libya.» January 2012.

Phillips, Sarah. *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Pilster, Ulrich and Tobias Böhmelt. «Coup-Proofing and Military Effectiveness in Interstate Wars, 1967-99.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 28, no. 4 (2011), pp. 331-350.

Powell, Jonathan. «Determinants of the Attempting and Outcome of Coups d'état.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 56, no. 6 (December 2012), pp. 1017-1040.

Quinlivan, James T. «Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East.» *International Security*. vol. 24, no. 2 (Fall 1999), pp. 131-165.

Rahbek-Clemmensen, Jon [et al.]. «Conceptualizing the Civil-Military Gap: A Research Note.» *Armed Forces and Society*. vol. 38, no. 4 (2012), pp. 669-678.

Al-Rasheed, Madawi and Robert Vitalis. «Introduction,» in: *Counter-narratives: History, Contemporary Society, and Politics in Saudi Arabia and Yemen* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), pp. 1-10.

Al-Saleh, Asaad and Loren White. «Dissecting an Evolving Conflict: The Syrian Uprising and the Future of the Country.» Report, Institute for Social Policy and Understanding and the New American Foundation, June 2013.

Sarigil, Zeki. «Civil-Military Relations Beyond Dichotomy: With Special Reference to Turkey.» *Turkish Studies*. vol. 12, no. 2 (June 2011), pp. 265-278.

Satloff, Robert B. *Army and Politics in Mubarak's Egypt*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1988.

Spyer, Jonathan. «Defying a Dictator: Meet the Free Syrian Army.» *World Affairs Journal* (May-June 2012), pp. 45-52.

Swagman, Charles F. «Tribe and Politics: An Example from Highland Yemen.» *Journal of Anthropological Research*. vol. 44, no. 3 (Autumn 1988), pp. 251-261.

Tanter, Raymond and Manus Midlarsky. «A Theory of Revolution.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 11, no. 3 (September 1967), pp. 264-280.

Taylor, William C. *Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*. New York, NY: Palgrave Macmillan, 2014.

Townsend, Chris. «Civil-military Relations in Tunisia and Libya through the Arab Spring.» *Journal of Defense Resources Management*. vol. 6, no. 2 (11) (2015), pp. 5-12.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago Studies in Practices of Meaning. Chicago; London: University of Chicago Press, 2008.